جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

ظاهرة الأصول المهملة في العربيّة
أبعادها وعللها

إعداد الطالبة
كفاح إبراهيم محمود نواس

إشراف
الأستاذ الدكتور يحيى عبد الرؤوف جبر
الأستاذ الدكتور محمّد جواد النوري

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها بكليّة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنيّة في نابلس، فلسطين.

2009

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
نابلس - فلسطين

ظاهرة الأصول المهملة في العربيّة
أبعادها وعللها

إعداد الطالبة
كفاح إبراهيم محمود نواس

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 1/22 /2009 وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة

1 ــ أ. د. يحيى جبر(رئيسًا)

2 ــ أ. د. محمد جواد النوري(مشرفًا ثانيًا)

3 ــ أ. د. حمدي الجبالي(ممتحنًا داخليًّا)

4 ــ د. سعيد شواهنة(ممتحنًا خارجيًّا)

التوقيع
.....
.....
.....
.....

إهداء

إلى مَن رافقتني دعواتُهما،

وما انقطعت عني حتّى توفّاهما الله ــ تعالى ــ

إلى روح أمّي وأبي،ــ رحمهما الله ــ أهدي هذا البحث المتواضع،

سائلة المولى ــ عزّ وجلّ ــ أن يجعله في ميزان حسناتهما،

إنّه سميع مُجيب.

شكر وتقدير

انطلاقًا من قول رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:"لا يشكر الله مَــن لا يشكر الناس." فإنني أتقدّم بخالص شكري وامتناني إلى أستاذيّ الفاضلين: الأســتاذ الدكتور يحيى جبر، والأستاذ الدكتور محمد جواد النوري، اللذين أمــدّاني بالنّصــح والتوجيه، مما كان له أكبر الأثر في صقل شخصيتي العلميّة، فهما في العلم قمران بأيّهما اقتديتُ اهتديت، فجزاهما الله عنّي خير الجزاء، والشكر موصول كذلك إلــى جميع أساتذتي في قسم اللغة العربية في كليّة الآداب، فهم ذوو فضل عظيم عليّ، كما أشكر زوجي الذي كان لي خير مُؤازر ومُعين طوال فترة دراستي.

وأخيرًا أشكر كلّ مَن مدّ لي يد العون وكلّ مَن دعا لي بخير.

إقــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

ظاهرة الأصول المهملة في العربيّة
أبعادها وعللها

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الاقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول الاحصائية	ز
الملخّص	ح
المقدمة	1
التمهيد: نشأة المعجم العربي	4
الباب الأول: بروز ظاهرة الأصول المهملة في المعجم العربي.	12
الفصل الأول: جذور الأصول المهملة	12
الفصل الثاني: ظاهرة الأصول المهملة في المعجم العربي	18
الباب الثاني: اختلاف نسبة تفشّي الظاهرة	33
الفصل الأول: اختلاف نسب تفشي الظاهرة حسب أصوات العربية	35
الفصل الثاني: اختلاف نسب تفشي الظاهرة حسب الأصول:(الثلاثي، الرباعي،الخماسي)	48
الباب الثالث : علل الإهمال	56
الفصل الأول: علل الإهمال عند القدماء	57
الفصل الثاني: علل الإهمال عند المحدثين	95
الباب الرابع: دراسة الأصول المهملة المشتملة على أصوات: الثاء والذال والظاء، في معجم لسان العرب	106
الخاتمة	138
فهرس الأعلام	140
فهرس الشعر	143
فهرس اللغة	144
المصادر والمراجع	151
الملخص باللغة الإنجليزيّة	b

فهرس الجداول الإحصائية

الجدول	رقم الصفحة
صوت الظاء في أول الأصل (فاء الأصل)	107
صوت الظاء في وسط الكلمة (عين الأصل)	108
صوت الظاء في آخر الكلمة (لام الفعل)	109
صوت الذال في أول الكلمة (فاء الفعل)	117
الذال في وسط الكلمة (عين الفعل)	118
الذال في آخر الكلمة (لام الفعل)	119
الثاء في أول الأصل(فاء الأصل)	126
الثاء في وسط الكلمة (عين الفعل)	127
الثاء في آخر الكلمة (لام الفعل)	128

ظاهرة الأصول المهملة في العربية

أبعادها وعللها

إعداد

كفاح إبراهيم محمود نواس

إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى جبر

الأستاذ الدكتور محمد جواد النوري

الملخَّص

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصّة كونها عالجت ظاهرة لم يُفرَد لها بحث علميّ يتناول جوانبها كافّة، ألا وهي ظاهرة الأصول المهملة، فثمّة عدد كبير من الكلمات التي يمكن تشكيلها من أصوات اللغة الثمانية والعشرين، غير أنّ المستَخدَم منها قليل، وبالرغم من محاولات العلماء القدامى والمحدثين تفسير هذه الظاهرة إلا أنّ تفسيراتهم في مجملها ركّزت على ضرب واحد من أضرب التأليف المهمل، وهو ما لم يَجُز تألّفه لأسباب صوتيّة، تتمثّل في الاستثقال الناتج عن تجاور مخارج الأصوات، لكنّها لم تستغرق جميع أشكال التأليف المهمل، فهناك عدد كبير من الأصول التي أُهملت، مع خلوّها ممّا يمنع تألّفها صوتيًّا، بمعنى أنّ أصواتها غير متنافرة، مثل كلمة: (لجع) إذ لا يوجد فيها أيّ موانع صوتيّة تحول دون ائتلاف أصواتها، فهي متباعدة المخارج، وصوتا الجيم والعين قد استُخدِما مع صوتين قريبين من اللام، وهما: النون والراء، فلماذا أُهملت إذن؟

إنّ البحث في ظاهرة الأصول المهملة، ربما يساعدنا في معرفة نظام اللغة العربيّة في بنائها الصوتيّ، ويبيّن لنا أنّ في اللغة العربية إمكانات كبيرة ما زالت مختزنة، تنتظر مَن يجلّيها ويفيد منها، لا سيما في عصر أصبحت المعرفة فيه متجدّدة باستمرار، وفي كلّ يوم يولد الكثير من الاصطلاحات، التي لا تجد للتعريب سبيلا، فلماذا لا نستغلّ إمكانات اللغة غير المستعملة في عملية تعريب الاصطلاحات؟ أو ليس الكلام يحيا بالاستعمال، ويفيد بالمواضعة؟

وقد بيّنت هذه الدراسة عدّة أمور، منها:

- بروز ظاهرة الإهمال في المعجم العربي.

- تفاوت نسب الإهمال، وفقًا لأصوات العربيّة ولأبنيتها(الثلاثي، والرباعي، والخماسي).
- علل الإهمال لدى القدماء والمحدثين.
- ما ورد في لسان العرب من أصول تدخل الأصوات الأسنانية في تركيبها، وحصر ما أُهمل من أصول مشتملة على تلك الأصوات.

وقد خرجت من هذا البحث بنتائج، من أهمّها:

- علّة إهمال غالبيّة أصول اللغة تُرَدّ إلى الأسباب الصوتيّة، التي تتلخّص في الثّقل الناتج عن تنافر الأصوات المكوّنة للأصل الواحد.
- الأصول الممكنة رياضيًّا كثيرة تزيد على حاجة الناطق العربيّ، لذا استعمل بعضها وأعرض عن بعض. فكان ما استعملَ مناسبًا في أصواته، للأغراض التي استُعمِل لها.
- تتفاوت أصوات العربيّة من حيث الاستعمال والإهمال تفاوتًا ملحوظًا.
- يمكن إحياء كثير من الأصول ولا سيما المهملة بغير سبب صوتيّ، وتوظيفها في عمليّة تعريب الاصطلاحات العلميّة.

المقدمة

بدأت فكرة هذا البحث في إحدى محاضرات علم الدلالة، عندما كان الدكتور يحيى جبر يحدثنا عن الرّوادف، وهي الأصوات التي أضيفت إلى الأبجديّة الساميّة، وأنّ الأصول المستعملة المشتملة عليها، تناسب البيئة العربية، في محاولة منه ليُثبِت أنّ اللغة العربية هي أصل اللغات الساميّة، وأنّ ثمّة تطوّرًا طرأ على تلك اللغات، التي فقدت كثيرًا من كلماتها بهجرة أهلها إلى أماكن وبيئات جديدة، ومع الوقت فقدت الأصوات المكوّنة لتلك الكلمات من أبجديّتها، فكان الرأي منه أن أدرس المستعمل من الأصول المشتملة على الأصوات الستة:الضاد والظاء والغين والثاء والخاء والذال، في معجم لسان العرب، للوقوف على مدى ملاءمة دلالاتها للبيئة العربية، لكنّ مسار البحث اختلف بالجملة عندما وجدتُ أنّ ما استُعمِل من أصول مكوّنة من تلك الأصوات، إنما هو قليل من كثير أُهمِل فلم يجد للاستعمال سبيلا، وأنّ كثيرًا من هذا المهمل لا يتّضح سبب إهماله، فتحوّلت فكرة البحث إلى دراسة ظاهرة الأصول المهملة في العربية، ومن ثَمّ استقراء ما استُعمِل وما أُهمل من أصول مشتملة على أقلّ الأصوات استعمالا وهي: الظاء والذال والثاء، فيما يُعرف بالأصوات الأسنانيّة، وهي في الوقت ذاته من الروادف؛ بغية الكشف عن سبب إهمال تلك الأصول.

ومن هنا فقد تناول هذا البحث قضية الأصول المهملة، أي تلك الكلمات التي أهمل العرب أمرها فلم يستخدموها لسبب أو لآخر، فمن ناحية رياضية منطقية يمكننا أن نتصور عدداً كبيراً من الأصول (الجذور)التي نستطيع تكوينها من حروف اللغة الثمانية والعشرين، لكن النّاطق العربيّ لم يستخدمها جميعها، بل استخدم منها ما كان محتاجاً إليه .

وقد تناول بعض القدماء هذه الظاهرة وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، ولعله كان أول من أطلق هذه التسمية (المهمل) على الكلمات التي لم يكن لها نصيب من كلام العرب واهتمامهم.

لكنّ علماءنا الأفاضل لم يفصّلوا القول في سبب إهمال العرب لهذا الكمّ الهائل من الكلمات، ما خلا إشارات متناثرة في مقدمات بعض المعاجم أو في كتب اللغة، حيث أوضحوا أن أسباب الإهمال غالباً ما تكون أسباباً صوتية، ويُعدّ ابن جنّي خير مَن تصدّى لتفسير ظاهرة الإهمال ــ فيما أعلم ــ .

وبالرغم من حديث القدماء عن ظاهرة الإهمال، إلا أنّها لم توضَع على بساط البحث العلميّ ــ فيما اطّلعت عليه من دراسات ــ، لكنّني وقفت على بعض الأبحاث ذات الصلة بالموضوع، واستفدت منها في جزئيات معيّنة في بحثي، منها:

- المعجم العربي: دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربيّة، ليحيى مير علم، وهي عبارة عن رسالة ماجستير من جامعة دمشق، حيث استفدتُ مما أورده من إحصائيات تبيّن نسبة دوران الأصوات في المعاجم العربية الخمسة محلّ دراسته.
- الصوت لفظًا ومعنى: وهو بحث للدكتور يحيى جبر، منشور في مجلة(اللسان العربي)، إذ تحدّث فيه عن ظاهرة الأصول المهملة بشكل مختصر، مُلقيًا الضوء على سبب إهمال ما أُهمل من أصول، من وجهة نظره.
- تراكب الأصوات في الفعل الثّلاثي الصحيح: لوفاء كامل فايد، من جامعة القاهرة، وهي دراسة استقصائية في القاموس المحيط، حيث أفدتُ من نتائج دراستها حول أسباب التنافر.

وباستثناء هذه الدراسات فإنني لم أعثر على أية دراسة علميّة، تناولت ظاهرة الأصول المهملة من جميع جوانبها، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة، فهي تُلقي الضوء على قضية جديدة قديمة، قديمة من حيث وجودها في اللغة منذ تكلّم بها الإنسان، وجديدة باعتبارها لم توضع على بساط البحث العلميّ من قبل، خدمة لهذه اللغة العظيمة، حيث تتطلّع الباحثة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 ــ محاولة الكشف عن علل إهمال ما أهمل من الأصول العربية .

2 ــ بيان منهج العرب في تأليف الأصوات التي تتكون منها الأصول .

3 ــ إحصاء الأصول المهملة المكونة من أصوات (ذ ظ ث) في معجم لسان العرب.

4 ــ بيان إمكانية استخدام كثير من الأصول المهملة في ميدان توليد الاصطلاحات؛ لمواكبة التقدم العلمي في مختلف المجالات.

وقد اعتمدت كلا من المنهج الوصفي والتاريخي في عملية البحث، متّبعة الإجراءات الآتية:

1 ــ الرجوع إلى المعاجم القديمة لمعرفة نسبة تفشي الظاهرة فيها .

2 ــ استعراض ما ورد في كتب القدماء حول الظاهرة مثل: كتاب (الخصائص) لابن جني و(الصاحبي في فقه اللغة) لابن فارس وغيرهما، وترتيب تلك الآراء زمنيًا وفقًا لسني الوفاة.

3 ــ دراسة تطبيقية على بعض الأصول المهملة وبيان سبب إهمالها.

أمّا أقسام البحث فقد كانت على النحو التالي:

الملخّص

المقدمة

التمهيد: نشأة المعجم العربي.

الباب الأول : بروز ظاهرة الأصول المهملة في المعجم العربي .

الفصل الأول: جذور الأصول المهملة.

الفصل الثاني: ظاهرة الأصول المهملة في المعجم العربي.

الباب الثاني : اختلاف نسبة تفشّي الظاهرة

الفصل الأول: اختلاف نسب تفشي الظاهرة حسب أصوات العربية

الفصل الثاني: اختلاف نسب تفشي الظاهرة حسب الأصول:(الثلاثي، الرباعي،الخماسي).

الباب الثالث : علل الإهمال

الفصل الأول: علل الإهمال عند القدماء.

الفصل الثاني: علل الإهمال عند المحدثين.

الباب الرابع: دراسة الأصول المهملة المشتملة على أصوات: الثاء والذال والظاء، في معجم لسان العرب.

الخاتمة

تمهيد : نشأة المعجم العربي

من البدهيّ أن يكون وجود اللغة ــ أيّة لغة ــ سابقًا لأيّ علم من العلوم المتصلة بها، كالأصوات والصرف والنحو وغيرها، ولقد تكلّم العرب اللغة العربيّة منذ عصورهم الأولى على سجيتهم، دونما تفكير بقواعدها أو خصائصها، ثم أخذت تتطور تطوّرًا طبيعيًّا، مستجيبة بذلك لحاجات الإنسان العربيّ المتجددة والمتغيرة، ولمّا كان العرب مُوزَّعين في قبائل شتى، فقد احتفظت كلّ قبيلة بسمات لهجية خاصة بها، لكنها لم تكن لتفرّق بين لهجة وأخرى، فتجعل منها لغات مستقلة عن اللغة الأم، فالاختلاف بين اللهجات العربيّة هو اختلاف في الفروع دون الأصول، كما قرّر ابن جني عندما قال: "هذا القَدْر من الخلاف لِقلّته ونزارته محتقَر غير محتفَل بهِ ولا مَعِيج[1] عليهِ وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأمّا الأصول وما عليهِ العامّة والجمهور فلا خلاف فيهِ ولا مَذهَب للطاعن بِه[2]."

واستمرت اللغة العربية ماضية في ركب التطور، حتى نضجت وبلغت من الرقيّ مبلغًا جعلها أهلا لأن تكون لغة القرآن الكريم، الذي وحّدها وحصّنها من الانحلال إلى لهجات متفرقة.

لكنّ هذه العربيّة بقيت نقيّة صافية طالما كانت في بيئتها، يتلقاها أهلها سماعًا، صغيرهم عن كبيرهم، وخلفهم عن سلفهم، حتى صارت ملَكة لديهم ــ كما عبّر عن ذلك ابن خلدون ــ[3] أمَا وقد خرجت من بيئتها، فاختلط أهلها بغيرهم من الأمم الأخرى، وسعى أبناء هذه الأمم جاهدين إلى تعلّم اللغة العربية، فقد فقدت كثيرًا من خصائصها حتى على ألسنة أبنائها، ، مما أدى إلى تفشّي اللحن وفساد الذوق اللغوي، يقول ابن خلدون متحدّثًا عن لغة مضر ــ وهي اللغة الفصحى ــ :" ثم فسدت هذه الملكة لمضر بمخالطتهم الأعاجم، وسبب فسادها أن الناشئ من الجيل، صار يسمع في العبارة عن المقاصد كيفيات أخرى غير الكيفيات التي كانت للعرب، فيعبّر بها عن مقصوده؛ لكثرة المخالطين للعرب من غيرهم، ويسمع كيفيات العرب أيضا فاختلط عليه الأمر، وأخذ من هذه وهذه، فاستحدثت ملكة وكانت ناقصة عن الأولى، وهذا معنى فساد اللسان المضري[4]."

---

[1] معيج: هو من قولهم: ما عاج بالشيء: ما اكترث به، وقد ضمّنه معنى الحرص، فعدّاه ب(على). انظر حاشية الخصائص، 244/1.

[2] ابن جني، ابو الفتح عثمان: **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار. بيروت: عالم الكتب. 244/1 .

[3] انظر ابن خلدون، عبد الرحمن: **مقدمة ابن خلدون**. تحقيق حامد أحمد الطاهر. ط 1. القاهرة: دار الفجر للتراث. 2004. ص 711 .

[4] السابق، ص 711 .

فابن خلدون يرى أن السبب الرئيس لفساد اللسان العربيّ هو مخالطة الأعاجم، وهذا ما قرره علماء آخرون، كالزبيدي الذي عزا الفساد اللغوي إلى التمازج بين العرب وغيرهم من أبناء الأمم الذين دخلوا الإسلام إبّان الفتوحات الإسلامية، ما أدى إلى اجتماع الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة[1].

وقد اتّخذ هذا اللحن أشكالا شتى، شملت نواحي مختلفة: فمن اللحن ما طال مخارج الحروف، ومنه ما أصاب تركيب الجمل، وطرق صياغتها، ومنه ما ظهر في إعراب أواخر الكلم[2].

أما النوع الأول فقد كان شائعًا بين الأعاجم، فأول ما يطرق مسامعنا تلك اللكنة الواضحة الناتجة عن تعذّر نطق بعض الأحرف العربية عليهم، ربما لخلو ألفبائيات لغاتهم من أمثالها. وقد شاع النوع الثاني من اللحن كذلك بين الأعاجم، على نحو ما روي من أنّ تاجرًا باع جنود المسلمين دوابّ رديئة، فلما سُئل عن ذلك قال:" شريكاتنا في هوازها، وشريكاتنا في مداينها، وكما تجيء تكون." أي شركاؤنا بالأهواز والمدائن يبعثون إلينا بهذه الدوابّ، فنحن نبيعها على وجوهها[3].

ولو أنّ اللحن انحصر في ألسنة الأعاجم وحدهم لهان الأمر، لكنّ أضربًا منه تفشت على ألسنة العرب، خاصتهم وعامتهم، لا سيما اللحن في حركات الإعراب، حتى صار الخلفاء والأمراء يخشون على أنفسهم منه، فهاهو ذا عبد الملك بن مروان يعلّل إسراع الشيب إلى رأسه قائلا:"شيّبني ارتقاء المنابر وتوقّع اللحن[4]." ويندم لأنه لم يرسل ابنه الوليد إلى البادية؛ فغدا لحّانًا، فقد روي أن عمر بن عبد العزيز كان جالسًا عند الوليد بن عبد الملك، فقال الوليد لغلامه:"يا غلام، ادعُ لي صالح، فقال الغلام: يا صالحًا. فقال له الوليد: أنقص ألفًا. فقال عمر: وأنت يا أمير المؤمنين، فَزِدْ ألفًا[5]."

وهذا اللحن الذي شاع على ألسنة الناس خاصّتهم وعامّتهم، عربهم وعجمهم، لم يكن وحده كافيًا ليستنهض هِمَم العلماء للتصدّي له، لولا ذلك اللحن الخطير الذي اقشعرّت له أبدان

---

[1] الزبيدي، أبو بكرمحمد بن الحسن: **طبقات النحويين واللغويين**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف. ص 11

[2] نصار، حسين: **المعجم العربي نشأته وتطوره**. القاهرة: دار مصر للطباعة. 1 / 23 .

[3] الجاحظ، عمرو بن بحر: **البيان والتبيين**. تحقيق فوزي عطوي. ط1. بيروت: دار صعب. 1968. ص 98 .

[4] ابن عبد ربه، أحمد بن محمد: **العقد الفريد**. تحقيق عبد المجيد الترحيني. بيروت: دار الكتب العلمية. 2 / 308 .

[5] السابق، 2 / 309 .

الغُيُر من أبناء هذه الأمة، كيف لا وهم يسمعون كلام الله ــ تعالى ــ يُحرَّف عن مواضعه ويُقرَأ ملحونًا.

والروايات في هذا الصدد كثيرة نذكر منها أن عليًّا ــ كرم الله وجهه ــ سمع أعرابيًّا يقرأ قوله ــ تعالى ــ :"لا يأكله إلا الخاطئون[1]" فيلحن في كلمة (الخاطئون) ويقرؤها الخاطئين، لذا قرّر أن يضع للنّاس ما يصلحون به ألسنتهم[2]. ورُوي أنّ عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ قد تناهى إلى سمعه أن أعرابيًّا يبرأ من الله ورسوله، فلما دعاه ليتبين جَلِيّة الأمر، أخبره أن رجلا أقرأه من سورة براءة قوله ــ تعالى ــ :" أن الله بريء من المشركين ورسولِه[3]." بالجر، فقال عمر:" ليس هكذا يا أعرابيّ " فقال:" وكيف هي يا أمير المؤمنين؟" فقال: " أنّ الله بريء من المشركين ورسولُه." (بالرفع) فقال الأعرابيّ:" وأنا والله أبرأ ممّن برئ الله ورسوله منه " فما كان من عمر إلا أن أمر ألا يُقرئ القرآن إلا عالم باللغة[4].

ولم يقِف اللحن عند حدود اللفظ، بل تعدّاه إلى الخطأ في المعنى والدّلالة، وقد عولج الأوّل بظهور علم النحو، أما الثاني فكان سببًا في ظهور علم المعاجم[5]، فكثيرًا ما كان النّاس يختلفون حول معنى كلمة في القرآن الكريم، أو تفسير آية من آياته، فيُهرَعون إلى علماء اللغة، وأرباب الفصاحة من العرب يستفتونهم، فنشأ من جرّاء ذلك ما عُرف باسم الرسائل اللغوية التي كان هدفها الرئيس خدمة القرآن الكريم، وهذا هو دَيْدَن جلّ الدراسات اللغوية، فقد انبثقت من رَحِم الدراسات الدينية لا سيما القرآنية منها، ويرى الدكتور حسين نصار أنّ هذه الحركة التي كانت تهدف إلى توضيح آيِ القرآن الكريم، هي الحركة العلميّة الأولى عند المسلمين، ولم تلبث حتى تطورت واشتد أزرها، فشملت جميع العلوم التي عرفها العالم القديم، فما اتّصل بالقرآن الكريم كان أوّلها ظهورا، أما ما ابتعد عنه من علوم فقد تأخّر ظهوره نسبيًا[6].

---

[1] سورة الحاقة ، آية 37

[2] ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**. تحقيق إبراهيم السامرائي. ط3. الزرقاء: مكتبة المنار. 1985. ص 19 .

[3] سورة براءة ، آية 3

[4] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: **سبب وضع علم العربية**. تحقيق مروان العطية. ط1. دمشق: دار الهجرة . 1988. 1 / 30 .

[5] النوري، محمد جواد، و حمد، علي خليل: **دراسات في المعاجم العربية**. ط1. نابلس: مطبعة النصر.1991. ص 12.

[6] نصار، **المعجم العربي نشأته وتطوره**، 1 / 31 .

وقد كان لهذه الرسائل اللغوية أثر كبير في المعجم العربي، إذ شكّلت مادة ثرية اعتمد عليها واضعو المعاجم فيما بعد، ويمكننا القول إنّ المعجم العربيّ قد مرّ بمراحل ثلاث قبل أن يظهر لنا بصورته التي نعرفها، وهذه المراحل هي:

1 ــ تدوين المفردات كيفما اتفق، فقد يسمع اللغوي من بعض العرب كلمة في الفرس وأخرى في الغيث، وثالثة في الرجل القصير، فيقيّدها دونما ترتيب.

2 ــ تصنيف الكلمات المدونة بحسب موضوعها، فقد كان اللغويون يجمعون كلّ ما ورد من الألفاظ اللغوية المتعلقة بموضوع واحد معًا ويسمّونها كتبًا، كما فعل الأصمعي الذي ألف كتبًا في الأنواء وفي خلق الفرس وفي الإبل وهكذا.

3 ــ تأليف المعجم الشامل، الذي يهدف إلى جمع ألفاظ اللغة، لا سيما المستعملة منها[1].

ولا يتسنى تأليف المعجم الشامل إلا بخطوتين مهمّتين هما:

- ❖ اختيار المداخل (المادة اللغوية) وترتيبها وفق نظام معين.
- ❖ ترتيب الكلمات والمشتقات تحت المدخل[2].

وبهذا نستطيع القول: إنّ المعجم العربيّ قد اعتمد في وجوده على مبدأين رئيسين هما: الجمع والوضع، فبالجمع تتوافر المادّة الأساسية للمعجم، وبالوضع يخرج المعجم إلى حيّز الوجود، مُنظَّمًا مُرتَّبًا سهل المُتناوَل. ولا بدّ لواضع المعجم من مراعاة كلا الأمرين؛ حتى يكون عملُه ذا فائدة، فإن قصّر في أحدهما انتفت الفائدة، وكان عمله ناقصًا. وهذا ما عبّر عنه ابن منظور في مقدمة اللسان عندما قال:"ورأيت علماءنا بين رجلين: أما مَن أحسن جمعه فإنه لم يُحسِن وضعه، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يُجِدْ جمعه، فلم يُفِدْ حسنُ الجَمْع معَ إساءة الوضع، ولا نَفَعَتْ إجادةُ الوضعِ معَ رَداءةِ الجَمْع[3]."

ومن المعلوم أنّ المعاجم القديمة قد اعتمدت أربع طرق رئيسة في ترتيب موادّها وهي: الترتيب الصوتي، والترتيب بحسب الأبنية، والترتيب الألفبائي باعتبار أواخر الأصول، والترتيب

---

[1] أمين، أحمد: **ضحى الإسلام**. ط5. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. 1952. 1 / 319 .

[2] خليل، حلمي: **مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 2003. ص 118 .

[3] ابن منظور، محمد بن المكرم: **لسان العرب**. القاهرة: دار الحديث. 2003. 1 / 25 .

الألفبائي باعتبار أوائل الأصول[1]. وسوف نعرض لطرق وضع المعجم وترتيبه عند الحديث عن المعاجم القديمة كلّ على حدة، أما جمع اللغة فقد تعددت مصادره وروافده، فلم يقتصر العلماء على ما زوّدتهم به الرسائل اللغوية من موادّ بل لجؤوا إلى مصادر أخرى، كان على رأسها القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، التي قرّر بعض العلماء أنّها جميعًا حُجّة حتى الشاذّ منها، قال البغدادي:" فكلامه ــ عزّ اسمه ــ أفصحُ كلامٍ وأبْلَغُه، ويجوز الاستشهادُ بمُتواتَرِه وشاذّه[2]."

والمصدر الثاني الذي اعتمده العلماء في جمع اللغة هو الحديث الشريف، بالرغم من اختلافهم في الأخذ به، فمنهم من ترك الاحتجاج في الحديث متذرّعًا بأنّه ربما رُوِي بالمعنى، في حين نجد بعضهم قد احتجّ به كما فعل الخليل بن أحمد في معجم العين، حيث أكثَرَ من الاستشهاد بالحديث الشريف[3]. أما المصدر الثالث بعد القرآن والحديث فهو كلام العرب منظومه ومنثوره، لكنّهم أخضعوا هذا الكلام لشرطين، فلا يأخذون به إلا إذا وافقهما، ذانك هما: الشرط الزماني والشرط المكاني، فلا يُحتجّ بكلام العرب إلا إذا كان في إطار ما عُرِف بعصور الاحتجاج، التي تمتدّ حتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر، وإلى أواخر القرن الرابع الهجري عند سكان البوادي، الذين حافظوا على لغتهم سليمة نقيّة حتى ذلك العهد، إلى أن فسدتْ بزحف المَدَنيّة إلى باديتهم أو بانتقالهم إلى الحواضر.

لذا فقد قسّم الشعراء إلى أربع طبقات:

- ❖ جاهليين لم يدركوا الإسلام.
- ❖ مخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام.
- ❖ إسلاميين عاشوا في صدر الإسلام.
- ❖ مُوَلَّدين أو مُحدَثين.

وقد أجمع العلماء على صحّة الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين، في حين اختلفوا في الثالثة، والصحيح صحّة الاستشهاد بكلامهم، أما المُوَلَّدون فلا يُحتَجّ بأشعارهم[4].

---

[1] النوري، **دراسات في المعاجم العربية**، ص 47 .

[2] البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تحقيق عبد السلام هارون. ط2. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1979. 1 / 9 .

[3] نصار، **المعجم العربي**، 1 / 268 .

[4] البغدادي، **خزانة الأدب**، 1 / 5 ــ 6 .

هذا عن الشرط الزماني، أما الشرط المكاني فيقتضي عدم الأخذ إلا من القبائل العربيّة التي عُرِفت بنقاء لغتها، وخلوّها من أيّة شبهة تأثُّر باللغات الأخرى، نتيجة مجاورة غيرها من الأمم، أو الاختلاط معهم لأيّ سبب من الأسباب، لذا نراهم قد تركوا الأخذ عن لَخْم وجُذام؛ لأنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقِبط، وعن قُضاعة وغسّان وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام الذين كان أكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، وكذلك لم يأخذوا من تغلب والنمر، ولا من بكر، ولا من عبد القيس وأزْد عُمان، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم اليونان والنّبط والفرس والهنود والأحباش على التوالي. وكذلك لم يأخذوا من بني حنيفة وسكّان اليمن، ولا من ثقيف وسكّان الطائف وحاضرة الحجاز؛ لأنهم كانوا يخالطون تجّار الأمم الأخرى[1]. وما عدا ذلك من القبائل العربية فإنّ لغاتها جميعًا حُجّة، وقد أورد السيوطي عن أبي حيان قوله:"كلّ ما كان لغةً لقبيلة قِيسَ عليه[2]." إلا أنّ العلماء فضّلوا لغات بعض القبائل على غيرها من اللغات، تأتي قريش في طليعتها، لأسباب بيّنها الفارابي في قوله:" كانت قريش أجودَ العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا ، وأبْيَنها إبانة عمّا في النفس، والذين عنهم نُقلت اللغة العربيّة وبهم اقتُدي، وعنهم أُخِذ اللسان العربيّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمُه، وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيّين[3]."

ويعلّل ابن فارس أفضليّة لهجة قريش بقوله:"وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورِقّة ألسنتها، إذا أَتَتْهم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللغات إلى نحائزهم[4] وسلائقهم التي طُبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم، ولا عجرفيّة قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة[5] ربيعة[6]."

وقد يبدو أنّ ثمة تعارضًا بين كلام الفارابي وابن فارس من جهة، وبين امتناع العلماء عن الأخذ ممّن فسدت ألسنتهم بمخالطة الأمم الأخرى؛ لأن أهل قريش كانوا يعملون بالتجارة،

---

[1] السيوطي، جلال الدين: **الاقتراح في علم أصول النحو**. تحقيق حمدي عبد الفتاح. ط1. 1999. ص 67 ــ 68 .

[2] السيوطي، جلال الدين: **المزهر في علوم اللغة**. بيروت: المكتبة العصرية. 1987. 1 / 258 .

[3] السيوطي، **الاقتراح**، ص 67 .

[4] النّحيزة: الطبيعة، انظر لسان العرب، مادّة نحز.

[5] العنعنة: إبدال العين من الهمزة، كقولهم: عنّ يريدون أنّ، والعجرفيّة: التقعّر والتشدّق في الكلام، والكشكشة هي إبدال كاف الخطاب شينًا، والكسكسة: إبدال كاف الخطاب سينًا.انظر لسان العرب، مادة: عنن وعجرف وكشش وكسس، على التوالي.

[6] ابن فارس، أبو الحسين أحمد: **الصاحبي في فقه اللغة**. تحقيق مصطفى الشويمي. بيروت: مؤسسة بدران للطباعة والنشر. 1963. ص 52 ــ 53 .

فلا بدّ أن تتعرّض لغتهم للفساد بمخالطتهم تجّار الأمم الأخرى، لكنّ الفصاحة التي تحدّث عنها كلّ من الفارابي وابن فارس تختلف عن فساد اللسان، فالفصاحة كما يعرّفها أحمد أمين: قوّة التعبير عمّا في النفس." فهم من ناحية سلامة اللغة ينطبق عليهم ما انطبق على غيرهم ممن خالط الأمم الأخرى، ولكنهم من ناحية الفصاحة فصحاء[1]." وأحسب أنّ هذه العبارة تلتقي مع رأي ابن فارس الذي نسب إلى قريش الرقة و حسن تخيّر الكلام.

ولعلّ المكانة الدينيّة السامقة التي تمتّعت قريش بها، هي التي بوّأتها هذه المنزلة الرفيعة بين القبائل، فتفضيل لهجة قريش على غيرها من اللهجات، إنما يعود إلى أسباب دينية بحتة.

وهكذا اكتملت للمعجم العربي مادّته الأساسيّة اللازمة لصناعته، فنشأ شابًّا ناضجًا على يدي الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثم توالت المعاجم بعد (العين) تَتْرى، تزيد عليه أو تنقص، تنسج على منواله أو تخالف نسجه.

[1] أمين، أحمد: **ضحى الإسلام**، 2 / 247 .

الباب الأول

بروز ظاهرة الأصول المهملة في المعجم العربي .

الفصل الأول: جذور الأصول المهملة.

الفصل الثاني: ظاهرة الأصول المهملة في المعجم العربي.

الباب الأول

بروز ظاهرة الأصول المهملة في المعجم العربي

الفصل الأول : جذور ظاهرة الأصول المهملة.

إنّ المعجم العربيّ بما ضمّ من موادّ لغويّة، لم يجمع كلّ ما كان يتردّد على ألسنة العرب من كلام، أو كلّ ما دوّنوه من شعر ونثر، فلنتأمل النصوص الآتية:

قال أبو عمرو بن العلاء:" ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا قلّه ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير[1]."

وقال الشافعي في مقدمة الرسالة:" لسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامّتها حتى لا يكون موجودًا فيها من يعرفه[2]."

وقال ابن فارس:" قال بعض الفقهاء: " كلام العرب لا يحيط به إلا نبي" وهذا كلام حري أن يكون صحيحًا، وما بلغنا أنّ أحدًا ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلّها. وأما الكتاب المنسوب إلى الخليل وما في خاتمته من قوله:"هذا آخر كلام العرب "، فقد كان الخليل أورع وأتقى لله ــ جلّ ثناؤه ــ من أن يقول ذلك [3]."

فقول أبي عمرو بن العلاء يدلّ بما لا يدع مجالا للشكّ على أنّ ما وصلنا من كلام لا يمثّل كلّ ما قالته العرب، وإنْ هو إلا قليل من كثير لم يُدوّن، فذهب بذهاب أهله.

أما قول الإمام الشافعي، فمقتضاه أنّ لغة العرب واسعة، ولا يمكن لبشر ــ مهما بلغ من العلم ــ أن يلمّ بها، أو يجمعها في كتاب، لذا نرى أن ابن فارس قد استنكر العبارة المنسوبة إلى الخليل:"هذا آخر كلام العرب"، وعدّها مدسوسة لا يمكن أن تكون من كلام الخليل، الذي عُرِف بالعلم والوَرَع والتقوى، فأحرى به أن يكون عالِمًا بأنْ لا طاقة لإنسان بإحصاء جميع ما قالته العرب، ولعلّ ابن فارس كان يشير إلى قول الشافعي السابق عندما قال:"قال بعض الفقهاء..."

---

[1] السيوطي، جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة**، 1 / 249 .

[2] الشافعي، محمد بن إدريس: **الرسالة**. تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة: 1939. ص 42 .

[3] ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**، ص 47 .

وهكذا نتبين أن المعاجم العربية لم تجمع لغة العرب كلّها، بل لم يتمكن أصحابها من استقصاء معاني الألفاظ التي جمعوها " وآية ذلك أنّ كلمات كثيرة وردت في الشعر الجاهلي والإسلامي تُستعمل استعمالا لا يتفق وما في المعاجم[1]."

وهَبْ أنّ المعاجم العربيّة استطاعت جمع جلّ ما قالت العرب، فهل يمثّل هذا المجموع كلّ إمكانات اللغة العربية؟ إذا أحصينا موادّ تاج العروس بوصفه أضخم معجم لغويّ، فإنّنا نجدها لا تتجاوز مئة وعشرين ألف مادة[2]، فهل هذا الرقم هو غاية ما يمكننا التوصل إليه ؟ إنّ علم الحساب يزودنا بأعداد كبيرة من الأصول التي يمكن تكوينها من حروف اللغة الثمانية والعشرين، وهذا ما بنى عليه الخليل بن أحمد كتابه، فلم يكن هدفه أن يجمع ما كانت العرب تستعمل من الكلام فحسب، بل أراد أن يحصي كلّ إمكانات اللغة العربية من الكلمات، حتى إذا تمّ له ذلك، شرع في تمييز ما استعملته العرب مما أهملته، مبيّنًا ما تجيزه العربية في نسج كلامها.

فما المقصود بالمستعمل والمهمل؟ قال ابن فارس: "وقال لي بعض فقهاء بغداد: إنّ الكلام على ضربين: مُهمَل ومُستعمَل، قال: فالمهمل هو الذي لم يوضَع للفائدة، والمستعمل ما وُضع ليُفيد. فأعلمته أنّ هذا كلام غير صحيح، وذلك أنّ المهمل على ضربين: ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب ألبتّة، وذلك كجيم تُؤلَّف مع كاف، أو كاف تُقدَّم على جيم، وكعين مع غين، أو حاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبهه لا يأتلف. والضّرب الآخر: ما يجوز تألّف حروفه، لكنّ العرب لم تَقُل عليه، وذلك كإرادة مُريد أن يقول (عضخ)، فهذا ما يجوز تألّفه وليس بالنّافر، ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة (خضع)؟ لكنّ العرب لم تقل (عضخ). فهذان ضربا المهمل[3]."

فقد رفض ابن فارس تعريف المهمل على أنّه نقيض المستعمل فحسب، عندما رفض قول مَن عرّفه بأنّه ما لم يوضَع لفائدة، إذ لو اكتفى بهذا التعريف لفُهِم منه أنّ جميع الأصول المهملة كان من الممكن لها أن تُفيد لو تواضع عليها العرب، والأمر خلاف ذلك؛ لأنّ من المهمل ما هو مخالف لنظام العربيّة الصوتيّ، فهو مرفوض ابتداء، ليس لأنّ العرب لم يتواضعوا عليه ولم يعطوه معنى، بل لأنّه مخالف لنظام العربيّة، فلا يمكن أن يُستَعمَل بحال من

---

[1] أمين، أحمد، **ضحى الإسلام**، 2 / 271 .

[2] عطار، أحمد عبد الغفور: **مقدمة الصحاح**. ط2. بيروت: دار العلم للملايين. 1979. ص 24 .

[3] ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**، ص 82 .

الأحوال. فالمهمل إذن يشير إلى إمكانات اللغة غير المستعملة، إمّا لمخالفتها نظام العربيّة الصوتيّ، أو لعدم تواضع الناطقين على معنى لها.

وبعقليته الرياضية الفذّة، استطاع الخليل أن يهتدي إلى طريقة يُحصي بها كلَّ إمكانات اللغة العربية، وهي طريقة التوافيق والتباديل، بعد أن قرّر أن أقلّ ما تكون عليه الكلمة حرفان، وأكثر ما تكون عليه خمسة أحرف، فتمكّن من إحصاء مجموع الكلمات الثنائيّة والثلاثيّة والرباعيّة والخماسيّة، فلاحظ أن المستعمل من هذه الإمكانات قليل، وأن أكثرها مهمل، بمعنى أن العرب قد تركوا استعماله فلم يعطوه معنى، لأسباب سنحاول الكشف عنها في بحثنا هذا ــ إن شاء الله ــ . ولأن الخليل قد اعتمد في عملية الإحصاء ومن بعدها عملية رصد المستعمل والمهمل، على الحروف أي الصوامت دون الحركات القصيرة، حيث عدّ الأخيرة زوائد على البناء يُتَوَصَّل بها إلى النطق فقط، في حين أن الصوامت هي أصل بناء الكلمة العربية[1]، لذا فإننا آثرنا تسمية الكلمات أو الجذور التي يمكن تكوينها من حروف اللغة أصولا، سواء أكانت مستعملة أم مهملة.

وعودة إلى طريقة الخليل في الإحصاء وعدّة أبنية الكلام لديه، فقد أورد السيوطي عن الخليل أنه ذكر أنّ "عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع، من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي من غير تكرير: اثنا عشر ألف ألف وثلاثمئة ألف وخمسة عشر ألف[2] وأربعمئة واثني عشر، الثنائي: سبعمئة وستة وخمسون، والثلاثي: تسعة عشر ألف وستمئة وخمسون، والرباعي: أربعمئة ألف وإحدى وتسعون ألفا وأربعمئة، والخماسي: أحد عشر ألف ألف وسبعمئة وثلاثة وتسعون ألفا و ستمئة[3]."

وقد فصّل ابن دريد القول في طريقة حساب عدّة أبنية الكلام، حيث قال:" إذا أردت أن تستقصي من كلام العرب ما كان على حرفين مما تكلموا به ورغبوا عنه مما يأتلف أو لا يأتلف، مثل: قد وكم وعن وأخواتها، فانظر إلى الحروف المعجمة وهي ثمانية وعشرون حرفا، فاضرب بعضها في بعض تبلغ سبعمئة وأربعة وثمانين حرفا...، منها ثمانية وعشرون بناء مشتبهة الحرفين مثل " هه "، قلبه وغير قلبه لفظ واحد، ومنها ستمئة بناء صحيحة ثنائية لا واو فيها ولا ياء ولا همزة، يجمعها ثلاثمئة قبل القلب، ومنها مئة وخمسون بناء ثنائية ممزوجة بهذه

---

[1] خليل، حلمي، **مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي**، ص 137 .

[2] ورد في كشف الظنون نقلا عن بغية الوعاة (2 / 1443) : وخمسة آلاف . وهذا الرقم أقرب إلى الصواب مما أورده السيوطي في بغية الوعاة ؛ لأنه يتلاءم مع مجموع الأرقام التي ذكرها فيما بعد لعدة الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي.

[3] السيوطي، جلال الدين: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. بيروت: دار المعرفة. ص 245 .

الأحرف الثلاثة المعتلة: الياء والواو والهمزة، ويجمعها خمسة وسبعون بناء ثنائيا قبل القلب، ومنها ستة أبنية قبل القلب، ومنها ستة أبنية ثنائية معتلة يجمعها ثلاثة أبنية قبل القلب، ومنها ثلاثة أبينة مضاعفة، وخمسة وعشرون بناء ثنائيًّا صحاحًا مضاعفة ....

وإذا أردت أن تؤلّف الثلاثي فاضرب ثلاثة أحرف معتلات في التسعة الثنائية المعتلة، فتصير سبعة وعشرين بناء ثلاثية معتلات كلها، وتضرب الثلاثة المعتلات أيضا في مئة وخمسين بناء ثنائيا حرف منها معتل وحرف صحيح، فتصير أربعمئة وخمسين بناء ثلاثيًّا، حرفان منها معتلان وحرف صحيح، وتضرب الثلاثة المعتلات في ستمئة بناء ثنائي صحيحة الحرفين فتصير ألفا وثمانمئة بناء ثلاثي، حرفان منه صحيحان وحرف معتل، وتضرب خمسة وعشرين حرفًا صحيحا في ستمئة بناء ثنائي صحاح الحروف، فتصير خمسة عشر ألفا وستمئة وخمسة وعشرين ثلاثيا، فهذا أكثر ما يخرج من البناء الثلاثي ..."[1]

وهكذا يحتسب الرباعي والخماسي كذلك، ونلاحظ أن ثمة مفارقة بين الأرقام التي ذكرها ابن دريد وتلكم التي ذكرها الخليل، وربما عاد هذا إلى أسباب منها:

- ❖ عدد الحروف، حيث نرى أن ابن دريد عدّها ثمانية وعشرين حرفًا، في حين نجد الخليل قد جعلها تسعة وعشرين.
- ❖ اعتبار أحرف العلة في عملية الإحصاء أو إهمالها.
- ❖ تكرار الأحرف أو إحصاؤها دونما تكرار.

وربما عاد السبب إلى اختلاف طريقة الإحصاء، فلا شك في أنّ كلا منهما قد اعتمد على اجتهاده في عملية الإحصاء، في زمان لم تتوافر فيه وسائل إحصاء دقيقة ومحددة.

وقد بيّن ابن خلدون طريقة الخليل في حصر مركّبات حروف المعجم، فقال:"وتأتّى له حصر ذلك بوجوه عديدة حاصرة، وذلك أن جملة الكلمات الثنائية تخرج من جميع الأعداد على التوالي من واحد إلى سبعة وعشرين، وهو دون نهاية حروف المعجم بواحد، لأن الحرف الواحد منها يؤخذ مع كل واحد من السبعة والعشرين، فتكون سبعًا وعشرين كلمة ثنائية، ثم يؤخذ الثاني مع الستة والعشرين كذلك، ثم الثالث والرابع، ثم يؤخذ السابع والعشرون مع الثامن والعشرين، فيكون واحدًا، فتكون كلّها أعدادًا على توالي العدد من واحد إلى سبعة وعشرين، فتُجمع كما هي

---

[1] ابن دريد، محمد بن الحسن: **جمهرة اللغة**. تحقيق رمزي منير بعلبكي. ط1. بيروت: دار العلم للملايين. 1988. 3/ 1338 .

بالعمل المعروف عند أهل الحساب، وهو أن تجمع الأول مع الأخير، وتضرب المجموع في نصف العدة، ثم تضاعف لأجل قلب الثنائي؛ لأن التقديم والتأخير بين الحروف معتبر في التركيب، فيكون الخارج جملة الثنائيات.

وتخرج الثلاثيات من ضرب عدد الثنائيّات فيما يجتمع من واحد إلى ستة وعشرين على توالي العدد، لأنّ كلّ ثنائيّة تزيد عليها حرفًا فتكون ثلاثيّة، فتكون الثنائيّة بمنزلة الحرف الواحد مع كل واحد من الحروف الباقية، وهي ستة وعشرون حرفًا بعد الثنائية، فتجمع مع كل واحد إلى ستة وعشرين على توالي العدد، ويضرب فيه جملة الثنائيات، ثم تضرب الخارج في ستة، جملة مقلوبات الكلمة الثلاثية، فيخرج مجموع تركيبها من حروف المعجم. وكذلك في الرباعي والخماسي[1]."

من خلال النصوص السابقة التي نقلناها عن الخليل وابن دريد وابن خلدون نستطيع أن نتوصل إلى بعض النتائج وهي:

- ❖ كان الخليل بن أحمد صاحب فكرة إحصاء اللغة رياضيًّا، وتعرّف إمكاناتها الحقيقية، وكلّ مَن جاء بعده ممّن سار على النهج نفسه كان مقلّدًا لا مُبتدِعًا.
- ❖ قد يختلف الإحصاء من لغويّ لآخر؛ لاختلاف طرقه، أو لاعتبارات أخرى منها: عدة الحروف لديه، واحتساب أحرف العلة أو إغفالها، وتكرار الحروف أو عدم تكرارها.
- ❖ من الممكن تشكيل عدد كبير من الأصول من أصوات اللغة الثمانية والعشرين، لكنّ العرب لم يستخدموا منها إلا ما كانوا بحاجة إليه للتعبير عن أغراضهم، فاستعملوا القليل من تلك الأصول وأهملوا الكثير.
- ❖ ما استعمله العرب وأعطوه معنى سُمّي مستعملا، وما رغبوا عنه فلم يستعملوه ولم يعطوه معنى سُمّي مهملا، وقد كان الخليل أول من أطلق هذه التسمية على تلك الألفاظ التي لم يستخدمها العرب.

[1] ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ص 703 ــ 704 .

فلِمَ أهملت العرب هذا الكمّ الهائل من الألفاظ؟ ولِمَ سعى الخليل إلى إحصائها أصلا؟ وهل تبعه أحد في فكرته، أو بنى عليها رأيًا أو أضاف إليها شيئًا جديدا؟ وهل اهتمت المعاجم القديمة كلّها بذكر المهمل؟ وهل نجد من بين أصحابها مَن حاول معالجة ظاهرة الإهمال؟

وللإجابة عن الأسئلة السابقة لا بدّ من استقراء مقدّمات المعاجم القديمة، والاطّلاع على طرق معالجة بعض موادّها، لعلّنا نجد فيها إجابات شافية وتفسيرات كافية.

الفصل الثاني

ظاهرة الإهمال في المعاجم القديمة

أولا ــ مدرسة الترتيب الصوتي وفيها عدة معاجم

1 ــ معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هــ)

استطاع الخليل بعد نظر طويل وتفكير عميق أن يضع معجمًا يجمع فيه لغة العرب، ويرتّبه ترتيبًا لم يُسبق إليه، ذلك بما أوتي من عبقريّة فذّة مكّنته من إحصاء لغة العرب رياضيًّا، بمعنى تَعَرُّف إمكاناتها، سواء أكانت مستعملة أم مهملة.

ولما تمّ له جمع اللغة، راح يرتّب موادّها ترتيبًا يناسب ثقوب فهمه وغزارة علمه، فهدته معرفته بالموسيقا وبأصوات اللغة العربية إلى ترتيب معجمه وفق مخارج الأصوات، فقسّم القناة الصوتية إلى أحياز ومدارج ومخارج، ونسب إلى كلّ مدرج ومخرج مجموعة الحروف التي تنتسب إليه، مبتدئًا بالحلق منتهيا إلى الشفه، فوجد أنّ العين أدخل الحروف في الحلق، فابتدأ بها، وسمّى كتابه (كتاب العين)، هذا ما يُفهم ممّا ورد في مقدّمة كتابه:" ... فدبّر ونظر إلى الحروف كلّها وذاقها، فوجد مخرجَ الكلامِ كلّه من الحلق، فصيّرَ أَوْلاها بالابتداءِ أدخلَ حرفٍ منها في الحلق، وإنّما كان ذَواقُه إيّاها أنّه كان يفتح فاه بالألف، ثم يُظهر الحرف، نحو : أب، أت، أح، أع، أغ، فوجد العينَ أدخلَ الحروف في الحلق ، فجعلها أول الكتاب، ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع، حتى أتى على آخرها وهو الميم[1]."

ويقول في موضع آخر من المقدمة:" فأقصى الحروف كلّها العين ثم الحاء، ولولا بحّة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين، ثم الهاء ولولا هتّة في الهاء لأشبهت الحاء؛ لقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه ثلاثة أحرف في حيّز واحد بعضُها أرفع من بعض، ثم الخاء والغين في حيّز واحد كلّهنّ حلقية ..."[2]

وعلى هذا النسق يقسّم الخليل أصوات اللغة إلى مجموعات بحسب الحيّز الذي تنتمي إليه، ومن الجليّ أنّ الحيّز أوسع من المخرج، فقد يشتمل على أكثر من صوت، ومن الممكن

---

[1] الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **كتاب العين**. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. ط1. بيروت: مؤسسة الأعلمي. 1988. 47/1 .

[2] السابق، 1 / 57 ــ 58 .

تعريفه بأنه: " الفراغ الذي يشغله الصوت في الحلق والفم." أما المخرج فهو يقابل ما يعرف لدى المحدثين بموضع النطق[1].

ولعل سائلا يسأل: لماذا أصرّ الخليل على تقسيم القناة الصوتية إلى أحياز ومدارج ومخارج، ولم يكتف بالمخارج فحسب؟

إن فكرة التقسيم هذه مرتبطة أشدّ الارتباط بفكرة إحصاء اللغة مستعملها ومهملها، فلم يكن الخليل ليكتفي بجمع اللغة وبيان ما استُعمل من كلماتها وما لم يُستعمل، بل سعى إلى تفسير المهمل صوتيًّا، فما كان من الأصوات في حيّز واحد لا يسعنا أن نؤلّف بناء منه؛ فالعربية تمنع تأليف الحروف المتقاربة في مخرجها، وتفضّل نسج الكلمات من حروف ذات مخارج متباعدة[2].

وهذه القاعدة تعدّ أساسا اتّكأ عليه الخليل في تحديد المهمل من الألفاظ، قال الخليل في باب المضاعف (العين مع الحاء والهاء والخاء والغين):"إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة؛ لقرب مخرجيهما، إلا أن يشتق فعل من جمع بين كلمتين مثل: "حي على" ... وما وجد من ذلك فهذا بابه، وإلا فإن العين مع هذه الحروف: الغين والهاء والحاء والخاء مهملات[3]."

أما القاعدة الثانية التي اعتمدها الخليل في تحديد المهمل، فهي تتصل بالأبنية وتقليباتها، فأيّ بناء في العربيّة لا يمكن أن يخرج عن كونه ثنائيًّا أو ثلاثيًّا أو رباعيًّا أو خماسيًّا، وكلّ بناء من هذه الأبنية يمكن أن يتصرّف على عدة وجوه، وفق مبدأ التقاليب الذي ابتدعه الخليل، وقد لاحظ أنّ البناء الثلاثيّ أكثر الأبنية دورانًا على الألسن، في حين يقلّ شيوع الثنائي والرباعي والخماسي، ومن هنا قرر أن الغالبية العظمى من الأبنية الرباعية والخماسية مهملة لثقلها، وكذا الثنائي لقلّة أحرفه أُلحق بالرباعي والخماسي وندر استعماله، أما الثلاثي فهو البناء الأمثل؛ لأنّ الكلمة لا بدّ أن يكون فيها حرف يُبتدأ به، وحرف تُحشى به، وحرف يوقَف عليه[4].

قال الخليل في حديثه عن وجوه تصرف الكلمات: "اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو: قد، دق، شد، دش. والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه وتسمى مسدوسة، وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض. والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهًا، وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح، وهي

---

[1] خليل، حلمي، **مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي**، ص 131 ــ 132 .

[2] السابق، 133 .

[3] الفراهيدي، **العين**، 1 / 60 ــ 61 .

[4] السابق، 1 / 49 .

ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجهًا، يُكتب مستعملها ويلغى مهملها ... والكلمة الخماسية تتصرف على مئة وعشرين وجها، وذلك أن حروفها وهي خمسة أحرف تضرب في وجوه الرباعي، وهي أربعة وعشرون حرفًا، فتصير مئة وعشرين وجهًا، يستعمل أقلّه ويلغى أكثره[1]."

فمن خلال النص السابق، نتبين أنّ لكميّة الأحرف المكوّنة للكلمة دورًا كبيرًا في إهمالها أو استعمالها، فالإهمال يكثر في الرباعي والخماسي، ويزداد في الخماسي حتى لا يستعمل الناطق العربيّ منه إلا القليل، ويلغي الكثرة الغالبة منه، لذا يقرّر الخليل أنه سيكتب المستعمل فقط من الرباعي والخماسي، ويلغي المهمل منهما، وذلك لكثرته وصعوبة حصره.

ويرتبط بمبدأ الكمّ هذا قانون آخر ذو صلة وثيقة بالرباعي والخماسي من الألفاظ، ألا وهو قانون الذَّلاقة، فما من كلمة عربيّة رباعيّة أو خماسيّة تَعْرى من أحرف الذلاقة، وإن وردت كلمة رباعية أو خماسية دون أن تكون مشتملة على حرف أو أكثر من تلك الأحرف، حكم عليها بأنها غير عربية، قال الخليل:" فلما ذَلَقت الحروف الستة[2]، ومَذَل بهن اللسان، وسَهُلت عليه في المنطق، كثرت في أبنية الكلام، فليس شيء من بناء الخماسي التام يعرى منها أو من بعضها، قال الخليل: فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلق أو الشفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة مُحدَثة مُبتَدَعة، ليست من كلام العرب؛ لأنك لست واجدًا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية، إلا وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر[3]."

ومن هنا نرى أنّ الخليل هو أوّل من فكّر بجمع لغة العرب على أساس علمي، وهو أول من استطاع أن يقف على تلك الإمكانات الهائلة للّغة، بما ابتكره من طرق رياضية اعتمدها في عملية الإحصاء، ومن نظام التقاليب الذي اتخذه لبيان أوجه تصرّف الكلمات.

وهو أول من تنبّه إلى أنّ العرب لم يستعملوا كلّ ما هو ممكن من لغتهم، بل استعملوا قلّه وتركوا جلّه، لأسباب حاول الخليل تفسيرها على أساس من خبرته بخصائص العربيّة ونظامها الصوتي، الذي يقوم على مبدأين أساسيين هما: الخفة والسهولة.

---

[1] الفراهيدي، **العين**، 1 / 59 .

[2] يعني اللام والراء والنون والفاء والميم والباء

[3] السابق، 1 / 52 .

أضف إلى ذلك أنّ الخليل صاحب الفضل في تسمية ما استعملته العرب مستعملا، وما رغبت عنه مهملا، ولا يظنَّنّ ظانّ أن هدف الخليل من جمع اللغة كان إحصاء المهمل والمستعمل فحسب، بل كان هدفه أسمى، وهو أن يبيّن خصائص العربيّة في بنائها الصوتي، وما تسمح به في نسج كلماتها وما لا تسمح به، وبهذا يمكن لأي امرئ أن يميز الكلمة العربية الأصيلة من الدخيلة، والكلمة السهلة المألوفة من الوحشية المستنكرة.

من أجل ذلك كلّه نجد الخليل قد صدّر كتابه بمقدمة، تُعَدّ بحقّ أوّل مقدمة في علم الأصوات، ضمّنها كلّ خبرته وذَوْب معرفته، حتى غدت كشّافًا اهتدى به مَن جاء بعده من العلماء والباحثين.

2 ــ البارع في اللغة لأبي علي القالي (ت 356 هـ)

يرى هاشم الطعّان محقّق(البارع) أنّه نسخة موصولة من كتاب العين، ولم يكن للقالي من فضل سوى إضافة ما تحصّل لديه من مرويّات حول كلّ مادّة من موادّ المعجم، وزيادة ما ظنّه مهملا، ونسبة الشواهد غير المنسوبة إلى أصحابها، وإكمال المبتور منها[1].

ومنهج البارع هو ذاته منهج العين، أي أنّه رتّبه على أساس صوتيّ، مع اختلاف طفيف في ترتيب الأصوات، واتبع نظام التقليبات، فكان يذكر الأوجه المستعملة دون الإشارة إلى ما أُهمل منها.

3 ــ تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت 370 هـ)

لعلّ اسم هذا الكتاب يوحي بمحتواه، فقد حرص الأزهري على تنقيته من كلّ خطأ، وضمّنه ما صحّ عنده من كلام العرب سماعًا، أو رواية أو حكاية عن خطّ مَن يثق بعلمه، قال في المقدّمة:"وقد سمّيت كتابي هذا (تهذيب اللغة) لأنّي قصدت بما جمعت فيه، نَفْيَ ما أُدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغتها، وغيّرها الغُتْم[2] عن سننها، فهذّبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي[3]." وقال في موضع آخر:" ولم أودع كتابي

---

[1] الطعّان، هاشم: **مقدّمة تحقيق البارع**. بيروت: دار الحضارة العربية. ص 65 ــ 66 .

[2] رجل أغتم: لا يُفصح شيئًا، والغُتمة: عُجمة في المنطق. انظر لسان العرب، مادة غتم.

[3] الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر. 1 / 54 .

هذا من كلام العرب إلا ما صحّ لي سماعًا منهم أو رواية عن ثقة، أو حكاية عن خطّ ذي معرفة ثاقبة[1]."

أما عن منهجه فلم يَحِد الأزهري عن الترتيب الذي ابتكره الخليل، فنراه قد اتّبع منهج العين بحذافيره، سواء من حيث ترتيب الحروف بحسب مخارجها، أم من حيث تقسيم أبواب معجمه، وأخيرًا من حيث التزامه نظام التقاليب، إذ كان يذكر الأوجه المستعملة وينبّه إلى ما أُهمل منها[2]، ففي باب العين والحاء مع الطاء، يقول:" أُهملت وجوهه " أما في باب العين والخاء مع الدّال، فيقول:" استُعمِل من وجوهه [خدع]" ومن ثَمّ يبيّن معانيها المختلفة[3].

أضف إلى ذلك كلّه أنّ الأزهري نقل مقدمة العين كاملة، ولم يُضِفْ إليها إلا بعض آراء النحويين زيادة في البيان والإيضاح[4].

4ــ المحيط في اللغة لإسماعيل بن عبّاد (ت 385 هـ)

وهو من الكتب التي بُنيت على منوال العين، من حيث الترتيب الصوتيّ للحروف، ونظام الأبنية والتقاليب، حتّى إنه بدأ كتابه بحرف العين كما فعل الخليل، وقد علّل ابتداءه بالعين دون الهمزة والهاء وهما أدخل حروف الحلق، بأنّ الهمزة يلحقها ما يلحق حروف العلّة من حذف أو قلب أو نقل للحركات، أمّا الهاء فهي مهتوتة مخفيّة، ومن الممكن أن تُحذف من الطرف، كحروف المدّ واللين أو تُزاد زيادتها، كما أنها تُبدّل من الهمزة أحيانًا، أما العين فلا يلحقها شيء من ذلك، فضلا عن كونها " أنصع الحروف جَرسًا وألذّها سماعًا، حتّى لا تدخل في بناء إلا حسّنته[5]."

وإذا نظرنا في مقدمته نجد مضمونها لا يعدو أن يكون معلومات مكرورة، سبق أن وردت في مقدمة (العين) كعدّة أبنية الكلام، أو بيان لمنهج الخليل، وذلك نحو توضيحه طريقة الخليل في ترتيب الحروف ترتيبًا صوتيًّا، أو ربما حاول تفسير بعض آراء الخليل، مثل تفسيره عدول الخليل عن البَدء بما كان على حرفين، نحو: (من) و (صه)، بالرغم من كونه أوّل

---

[1] السابق، 1 / 40 .

[2] نصار، **المعجم العربي**، 1 / 335 .

[3] الأزهري، **تهذيب اللغة**، 1 / 157 .

[4] السابق، 1 / 41 ــ 52 .

[5] ابن عباد، الصاحب إسماعيل: **المحيط في اللغة**. تحقيق محمد حسن آل ياسين. ط1. بيروت: عالم الكتب. 1994. 1 / 61 .

الأبنية، حيث قال:" الثنائي قليل المورد في الكلام، مضبوط العدد في الإحصاء، حتى لم يجئ إلا أداة أو ما شاكل الأداة، أو ندهًا أو حكاية، ولم يكن له تصريف مع هذا، لأنّ أكثر ما له القلب، وقلّما يتّفق استعماله على وجهين. فلمّا كان كذلك عدل عنه إلى الأكثر مباني ومعاني، والأوفر حظًّا من التصاريف وقَسَمًا ، وهو الثلاثي[1]."

لكنّ ابن عبّاد في متن كتابه لم يذكر الأوجه المهملة، بل اكتفى بذكر الأوجه المستعملة من كلّ كلمة، مع الإشارة إلى الكلمات التي أهملها الخليل واستدركها عليه الخارْزَنْجي[2]. أورد في باب العين والجيم مع الشين ثلاثة أوجه فقط، وهي: جعش، وجشع، وشجع، وأهمل الأوجه الثلاثة الباقية دونما ذكر لها، وهي: شعج، وعجش، وعشج. ويقول في جعش :"أهملها الخليل، والخارزنجي: الجعشوش: الذليل القميء، ولا يجمع على جعاشيش، وهو أيضا: الطويل[3]."

5ــ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت 458 هــ)

نظر ابن سيده في الكتب اللغويّة المؤلَّفة في زمانه، فلم يَجِد بينها كتابًا مستقلا بنفسه، بل وجد الموادّ اللغويّة مُشَتَّتة في غير كتاب، فضلا عن كون التعبير عن معانيها في تلك الكتب غير دقيق، ناهيك عن ابتعاد بعضها عن الصواب في مسائل النحو، لذا فقد عزم على تأليف كتاب يجمع فيه شتات اللغة، ويضمّ إلى جانب العبارة المُحكَمة تصحيحًا للآراء النحويّة الخاطئة في كتب اللغة، الأمر الذي صرح به في مقدّمته، حيث قال: "وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا إلا لمن مَهَرَ بصناعة الإعراب[4]."

أما منهجه فهو منهج الخليل، لاسيما بعد ما أدخله أبو بكر الزبيدي عليه في مختصرالعين، فقد رتّب الحروف حسب المخارج التي حدّدها الخليل، ثم قسّم كلّ حرف إلى أبواب مختلفة هي: الثنائي المضاعف الصحيح، والثلاثي الصحيح، والثنائي المضاعف المعتلّ، والثلاثي المعتلّ، والثلاثي اللفيف، والرباعي والخماسي والسداسي[5]، واتّبع ابن سيده نظام

---

[1] ابن عباد، **المحيط في اللغة**، 1 / 59 .

[2] هو أحمد بن محمد البستي أبو حامد، يُعرَف بالخارْزَنْجي، شهد له أبو عمر الزاهد ومشايخ العراق بالتقدّم، ودخل بغداد. صنّف كتاب تكملة العين، توفي في رجب سنة ثمانٍ وأربعين وثلاثمئة. انظر بغية الوعاة 1/ 388 .

[3] السابق، 1 / 236 .

[4] ابن سيده، علي بن إسماعيل: **المحكم والمحيط الأعظم**. تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار. ط1. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. 1958. 1 / 14 .

[5] نصار، **المعجم العربي**، 1 / 373 .

التقاليب ، وكان يذكر الأوجه المستعملة فقط دون المهملة، ففي باب العين والقاف والذال، يـذكر من الأوجه: عذق، وذعق، وقذع، ويبيّن معانيها، تاركًا الأوجه الباقية دون ذكر[1].

ثانيًا ــ مدرسة الترتيب الألفبائي مع الأبنية

1 ــ جمهرة اللغة لابن دريد (ت 321 هـ)

لقد كان للخليل بن أحمد أثر كبير في كلّ مَن جاء بعده من اللغويين، فكلّهم بالفضل لـه معترف، وبسَبْقه يُقِرّ كلّ عالم ومُحْترِف، وهذا ابن دريد نفسه يؤكّد تأثّره بالخليـل فـي مقدمـة جمهرته،حيث يقول:"وقد ألّف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفرهودي ــ رضوان الله عليه ــ كتاب العين، فأتعب من تصدّى لغايته، وعنّى من سما إلى نهايته، فالمُنصِف له بالغَلَب معترِف، والمعاند مُتكلّف، وكلّ مَن بعده له تَبَع، أقرَّ بذلك أم جَحَد...[2]"

فلا مجال للشك إذن في تَأَثّر ابن دريد بالخليل، غير أنّ ابن دريد وإنْ تبع الخليـل فـي طريقة الأبنية والتقليب، إلا أنّه خالفه في ترتيب الحروف ترتيبا ألفبائيًّـا، وقـد اقتضـاه نظـام التقاليب أن يذكر في كلّ باب الحرف المخصَّص له الباب مع ما يليه من الحروف في الألفبـاء، فحرف الخاء مثلا يبدأ بالخاء والدال، فالخاء والذال الخ، أما الخاء مع ما قبلها مـن الحـروف، فتكون قد مرّ ذكرها في الأبواب السابقة[3]، أما الأصول المهملة، فقد ذكرها ابن دريد كمـا فعـل الخليل، فنراه يبين المستعمل والمهمل من أوجه كل كلمة من الكلمات، ومثال ذلك قوله في بـاب الباء مع الجيم والضاد:" [ضبج] استُعمل منها، زعموا: ضبج ضبجًا، إذا ألقى نفسه بالأرض من كَلال أو ضرب، وليس بثبت.أهملت الباء والجيم مع الطاء والظاء[4]."

إضافة إلى ذلك فإنّ ابن دريد في مقدمته قد فصّل القول في الأبنية المستعملة والمهملة، وفي الحروف وصفاتها ومخارجها، وما يأتلف منها وما لا يأتلف، وبيّن علّة امتناع بعض أنواع الائتلاف، حيث ردّ هذا الامتناع إلى تقارب المخارج، الذي يؤدي إلى الصعوبة والاستثقال[5].

---

[1] ابن سيده، **المحكم**، 1 ، 102 .

[2] ابن دريد، **جمهرة اللغة**، 1 / 40 .

[3] السابق، مقدمة المحقق، ص 18 .

[4] السابق، 1 / 268 .

[5] السابق، 1 / 41 ــ 46 .

لذا لم يكن العرب ليجمعوا بين الحروف المتقاربة، إلا أن يقدّموا الأقوى على الأضعف، يقول ابن دريد:"واعلم أنه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة؛ لصعوبة ذلك عليهم، وأصعبها حروف الحلق، فأمّا حرفان فقد اجتمعا في كلمة مثل:أخ، بلا فاصلة، واجتمعا في مثل: أُحد وأَهل وعَهْد ونَخْع، غير أنّ من شأنهم إذا أرادوا هذا أن يبدأوا بالأقوى من الحرفين، ويؤخّروا الألين[1]."

كما بيّن ابن دريد في مقدمة كتابه أكثر الحروف استعمالا وأقلّها كذلك، وأشار إلى سبب قلّة استعمال بعض الحروف، وهو استثقالها على الألسن، مثل: الظاء والذال والثاء الخ، إضافة إلى حديثه عن الأبنية وكيفية تمييز العربيّ من الأعجميّ، لاسيما الرباعيّ والخماسيّ، إذ لا بدّ أن يشتمل على حرف أو حرفين من أحرف الذلاقة، وقد اختتم مقدمته بالحديث عن كون الثلاثيّ أكثر الأبنية شيوعًا[2]. أما في خاتمة كتابه فقد أورد ابن دريد عدة أبنية الكلام من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي ، وبيّن طريقة استقصاء كلام العرب مستعمله ومهمله " بضرب من الحساب واضح[3]."

2 ــ معجما مقاييس اللغة، ومجمل اللغة لابن فارس (ت 395)

المطالع لكتابي ابن فارس (مجمل اللغة) و(مقاييس اللغة)، يجد تشابهًا كبيرًا في طريقة ترتيبهما، إذ رتّبهما على حروف المعجم بعد أن جعل كلّ حرف منها كتابًا، أوّلها كتاب الهمزة وآخرها كتاب الياء، وهذا ما أوضحه في مقدمة (مجمل اللغة) حيث يقول:"وذلك أني أخرجته على حروف المعجم، فجعلت كلَّ كلمة أولها ألف في كتاب الألف، وكلّ كلمة أولها باء في كتاب الباء، حتى أتيت على الحروف كلّها، فإذا احتجتَ إلى الكلمة نظرتَ إلى أول حروفها فالتمِسْها في الكتاب الموسوم بذلك الحرف [4]."

بيد أن ثمّة فرقًا أساسيّا بين المجمل والمقاييس، يتمثل في أنّ ابن فارس كان جلّ همّه في المجمل أن يذكر معاني الألفاظ ويفسرّها، في حين التفت في المقاييس إلى قضيّة أخرى هي قضية المقاييس، وهي ما سمّاه بعض اللغويين مثل ابن جني في (الخصائص) " الاشتقاق الكبير "

---

[1] ابن دريد، **جمهرة اللغة**، 1 / 46 .

[2] السابق، 1 / 49 ــ 51 .

[3] السابق، 3 / 1338 .

[4] ابن فارس، أبو الحسين أحمد: **مجمل اللغة**. تحقيق هادي حسن حمودي. ط1. منشورات معهد المخطوطات العربية. 1985. 1 / 142 .

حيث يردّ مفردات كلّ مادة إلى معنى عام تشترك فيه[1]، قال ابن فارس في مقدمته:" إن للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرّع منها فروع. وقد ألّف الناس في جوامع اللغة ما ألّفوا، ولم يُعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من تلك الأصول ...[2]"

لكنّ ابن فارس في معجميه كليهما لم يأت على ذكر المهمل من الأصول، بل كان يطّرحها دونما إشارة إليها، ذلك أنه آثر الإيجاز على التفصيل، وأراد أن يبلّغ معاني جليلة بألفاظ قليلة، كما يُفهم من مقدمتي كتابيه[3]، لذا فقد عُني بذكر المستعمل من الألفاظ دون المهمل، إضافة إلى أنه أهمل في المقاييس ذكر بعض الأصول التي وردت في المجمل، ربما لعدم ثقته بصحّتها أو بصحّة شواهدها[4].

ثالثًا ــ مدرسة التقفية

1ــ ديوان الأدب للفارابي (ت 370 هـ)

رتّب الفارابي موادّ معجمه ترتيبًا أبتثيًّا باعتبار الحرف الأخير بابًا والأوّل فصلا، إلا أنه كان أول معجم عربيّ مُرتَّب بحسب الأبنية، حيث جعل كتابه ستة أقسام، وسمّى كلّ قسم منها كتابًا، وهي: السالم والمضاعف والمثال وذوات الثلاثة (الأجوف) وذوات الأربعة (الناقص) والمهموز، كما قسم كل كتاب إلى قسمين: أسماء وأفعال، ورتّب كلا منهما في أبواب وفقًا لتجرّدها أو زيادتها[5].

أما في متن كتابه فنجد الفارابي معنيًّا بذكر الموادّ اللغوية المستعملة دون المهملة، فلم يذكرها أو يشر إليها، ففي باب فُعل ــ على سبيل المثال ــ يذكر الكلمات المستعملة في اللغة مما جاء على وزن فُعل، مرتبة ترتيبا هجائيا مثل: الترب، جلب الرحل، الحقب، الخرب، الخشب، خطب، نكح، والخلب، وهكذا حتى يصل إلى آخرها[6].

---

[1] ابن فارس،أبو الحسين أحمد: **مقاييس اللغة**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر. 1979. مقدمة المحقق،1 / 39 .

[2] ابن فارس، **مقاييس اللغة**، 1/ 1 .

[3] ابن فارس، **مقاييس اللغة** ، 1 / 1 **ومجمل اللغة** ، 1 / 142 .

[4] ابن فارس، **مجمل اللغة، مقدمة المحقق**، ص 117 .

[5] الفارابي، إسحق بن إبراهيم: **ديوان الأدب**. تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع. 1974. 1 / 75 .

[6] السابق، 1 / 148 .

2 ــ تاج اللغة وصحاح العربيّة للجوهري (ت 393)

بالرغم من مقدمته المختصرة إلا أنّ الجوهري أوضح هدفه من هذا الكتاب، وهو أن يودعه الصحيح من ألفاظ اللغة العربية، مُرَتَّبة ترتيبًا مُبتَكرًا لم يسبقه إليه أحد، وهو الترتيب الأبتثي مع اعتبار أواخر الكلمات لا أوائلها، فيكون الحرف الأخير من كلّ أصل لغوي بابًا، والحرف الأول فصلا، فإذا أتى على كلمات مهملة في فصل من الفصول فإنّه يغفل ذكرها دون الإشارة إليها، ففي باب الباء فصل اللام ــ على سبيل المثال ــ نراه يذكر: لبب ولتب ولجب ولحب ولزب وغيرها من الأصول المستعملة، ويهمل لثب ولخب ولدب ولذب، دون أن ينبه إلى كونها مهملة[1].

إذن فالجوهري قد أخذ نفسه بذكر كلّ ما صحّ عنده بعد سماعه ومشافهته به العرب العاربة بالبادية، مما جعله يغفل ما أهملته العرب، دون أدنى إشارة إليه، أو بيان سبب إهماله.

3 ــ العباب الزاخر واللباب الفاخر للصغاني (ت 650 هـ)

عُني الصغاني بصحاح الجوهري عناية فائقة، فانثنى عليه دَرْسًا وبحثًا وتصحيحًا، فأخرج كتاب(التكملة والذيل والصلة) ثمرة لجهوده تلك، ومن بعده (مجمع البحرين) لكنّه أراد الانفراد بمعجم خاصّ به، فكان (العباب الزاخر)، الذي هدف من وراء تأليفه إلى جمع الصحيح من لغة العرب[2]، على نحو ما ورد في المقدمة من رغبته في أن يؤلّف " كتابًا في لغة العرب، يكون... جامعًا شتاتها وشواردها، حاويًا مشاهير لغاتها وأوابدها، يشتمل على أداني التراكيب وأقاصيها، ولا يغادر منها ــ سوى المهملة ــ صغيرة ولا كبيرة إلا وهو يحصيها[3]."

فهدفه إذن هو جمع شَتات لغة العرب، حيث لا يغادر منها صغيرة ولا كبيرة باستثناء المهملة، فهو يصرّح بأنّ هناك أصولا أهملتها العرب، وسيهملها هو بدوره، فيُسقطها من كتابه، ولو اطّلعنا على متن كتابه سنجده يذكر المستعمل فقط، ويتجاهل المهمل دون أدنى إشارة إليه، ففي باب الغين فصل الباء يذكر الكلمات التالية: ببغ، بثغ، بدغ، برزغ، برغ، بزغ، بستغ، بشغ، بطغ، بغغ، بلغ، بوغ، بهغ، بيغ[4]، ولا يذكر أيًّا من الأصول الأخرى الممكنة والتي أهملتها

---

[1] الجوهري، اسماعيل بن حماد: **تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. 1 / 33 ، 216 ــ 218.

[2] نصار، **المعجم العربي**، 2 / 530 .

[3] السابق، 2 / 530 .

[4] الصغاني، الحسن بن محمد: **العباب الزاخر واللباب الفاخر**. تحقيق محمد حسن آل ياسين. باب الغين فصل الباء. بغداد: دار الرشيد. ومن الجدير بالذكر أنه لم يُطبَع منه إلا الغين والفاء. ص22 ــ 27.

العرب، وهي: بتغ، بجغ، بحغ، بخغ، بذغ، بسغ، بصغ، بضغ، بظغ، بعغ، بفغ، بقغ، بكغ، بمغ، بنغ.

4 ــ لسان العرب لابن منظور (ت 711 هـ)

نظر ابن منظور في كتب اللغة المؤلَّفة في زمانه فوجدها بين أمرين: ما حسن جمعه دون ترتيبه، وما حسن ترتيبه دون جمعه، فهو يعترف للأزهري ولابن سيده بالإبداع في كتابيهما، إلا أنّهما رتّباهما ترتيبًا عسيرًا، يصعب على قارئهما فهمه، وفي الوقت ذاته يقرّ للجوهري بسهولة الوضع وحُسن الترتيب في صحاحه، لكنّه لم يضمّنه من اللغة إلا أقلّها، فهو قطرة في بحرها وذرّة في جوّها[1].

فلم يجد ابن منظور بُدًّا من تأليف كتاب يجمع ما بين جودة الجمع وسهولة الترتيب، فاختار ترتيب الجوهري ليجعله مثالا يحتذيه في تنظيم كتابه، حيث عدّ الحرف الأخير بابًا والأوّل فصلا، قال في المقدمة:" فاستخرت الله ــ سبحانه وتعالى ــ في جمع هذا الكتاب المبارَك الذي لا يُساهَم في سعة فضله ولا يُشارَك، ولم أخرج فيه عمّا في هذه الأصول، ورتّبته ترتيب الصحاح في الأبواب والفصول ...[2] "

ولقد ضمّن ابن منظور كتابه ــ ما استطاع ــ المستعمل من لغة العرب، غاضًّا الطرف

عن مهملها، فنراه قد أهمل كثيرًا من الأصول دون الإشارة إليها، تلك الأصول التي ربما أُهملت لتقارب مخارج حروفها، أو لأنّ بعض حروفها لا يتركب مع بعض، كما ذكر في المقدمة[3].

5 ــ القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت 817 هـ)

أراد الفيروزآبادي كتابًا يجمع بين الشمول والبساطة، ويضمّ فصيح اللغة ويحيط بشواردها، فلمّا لم يجد طلبته شرع في تأليف القاموس المحيط، الذي أودعه ما في المحكم لابن سيده والعباب الزاخر للصغاني، وأضاف من لدنه إضافات انتهى إليها جرّاء مطالعته كثيرًا في كتب اللغة والأدب، ولأنّ صحاح الجوهري كان قد حاز شهرة واسعة في هذا المجال، فإنّ الفيروزآبادي سعى إلى إظهار فضل كتابه على كتاب الجوهري الذي فاته نصف اللغة، إمّا

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، 1 / 25 .

[2] السابق، 1 / 25 .

[3] السابق، 1 / 34 .

بإهمال المادة، وإمّا بإغفال المعاني النادّة، فما كان منه إلا أن ميّز المادة المهملة لدى الجـوهري بكتابتها باللون الأحمر[1].

لكن الفيروزآبادي لم يُشِر إلى الموادّ التي أهملها هو، بل كان يذكر الموادّ المسـتعملة دون المهملة، ولعلّ مردّ ذلك إلى اهتمامه بإخراج كتـاب مـوجَز مُحكَـم، قـال فـي مقدمـة كتابه:"وسُئلتُ تقديمَ كتابٍ وجيزٍ على ذلك النظام، وعملٍ مُفرَغٍ في قالبِ الإيجازِ والإحكام، مـعَ التزامِ إتمامِ المعاني، وإبرامِ المباني، فصرفتُ صَوْبَ هذا القصد عناني، وألّفـتُ هـذا الكتـاب محذوفَ الشواهد، مطروحَ الزوائد، مُعرِبًا عن الفُصَحِ والشّوارد[2]." فإذا كان قد حذف الشـواهد وطرح الزوائد، فمن باب أولى أن يترك ذكر الموادّ المهملة.

6 ــ تاج العروس للزبيدي (ت 1205 هـ)

من المعلوم أنّ الزبيدي أنشأ تاج العروس ليكون شرحًا وافيًا للقاموس المحيط، وقد أفاد في سبيل تحقيق ذلك من كتب كثيرة، صرّح بها في مقدمة كتابه، منهـا: الصـحاح والتهـذيب والمحكم ولسان العرب وغيرها، حيث جمع الزبيدي كلّ ما تفرق في تلك الكتب، لذا عظم "نفعه بما اشتمل عليه، وغني بما فيه عن غيره، وافتقر غيره إليه[3]."

ولم يكتفِ بالشرح والتفسير ، بل حاول جاهدًا جمع الشواهد والأدلة، يقول فـي ذلـك ممتدحًا كتابه:"وجمع من الشواهد والأدلة ما لم يجمع مثلُه مثلَه، لأنّ كلّ واحد من العلماء انفـرد بقول رواه، أو سماع أدّاه، فصارت الفوائد في كتبهم مفرقة، وسارت أنجم الفضائل في أفلاكها، هذه مغرّبة وهذه مشرّقة، فجمعت منها في هذا الشرح ما تفرّق، وقرنت بين ما غرّب منها وبين ما شرّق، فانتظم شمل تلك الأصول والموادّ كلّها في هذا المجموع، وصار هذا بمنزلة الأصـل وأولئك بمنزلة الفروع ...[4] "

ومقدمة الزبيدي المشتملة على عشرة مقاصد، تضمنت فوائد لغوية كثيرة، نسـتطيع أن نفيد منها أيّما إفادة في بحثنا هذا، فقد ذكر عدّة أبنية الكلام، وبيّن عدة ما اسـتُعمل منهـا ومـا أُهمل، وبيّن أكثر الحروف استعمالا، وتلك التي يقلّ استعمالها لثقلها، كما تحدّث عـن فصـاحة

---

[1] الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**. بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر. 1 / 3 .

[2] السابق، 1 / 3 .

[3] الزبيدي، محمد مرتضى: **تاج العروس من جواهر القاموس**. تحقيق علي شيري. بيروت: دار الفكر. 1994. 1/ 51.

[4] السابق، 1 / 51 .

الكلمة وقيّدها بخلوّها من تنافر الحروف ومن مخالفة القياس اللغوي[1]. وهذه أمور سنأتي على ذكرها في مواضعها من هذا البحث ــ إن شاء الله تعالى ــ .

أما في متن الكتاب فلم يذكر الزبيدي الأصول التي أهملتها العرب، وإنما كان يشير إلى إهمال هذه الكلمة أو تلك عند واحد أو أكثر من اللغويين، قال في باب الباء، فصل الباء مع الهمزة:"[بأب]: البُؤَب كزُفَر، أهمله الجوهري والصاغاني، وقال صاحب اللسان: هو القصير من الخيل الغليظ اللحم، الفسيح الخطو، البعيد القدر[2]." وقال في موضع آخر: "[جسرب] الجسرب كجعفر،أهمله الجماعة، وقال الأصمعي: هو الطويل القامة[3]."

لكنّ هذا المعجم على سعته وغزارة العلم الذي يحويه، إلا أنه كغيره لم يفسّر ظاهرة الإهمال تفسيرًا دقيقا، باستثناء تلك التفسيرات والمعلومات العامة التي ذكرها المؤلّف في مقدمته.

رابعا ــ مدرسة الترتيب الأبتثي باعتبار الحرف الأول

1 ــ كتاب الجيم للشيباني (ت 206 هـ)

يفتقر كتاب الجيم إلى مقدّمة تعرّف به وتبيّن منهجه، أو حتى تعلّل سبب تسميته، مما حدا الدارسين على الظنّ والترجيم، كما أنّ ترتيب الموادّ فيه مختلّ مضطرب، الأمر الذي يشي بأنّ أبا عمرو توفي قبل إتمام كتابه، وما هذا الكتاب الذي بين أيدينا إلا من صنع شخص آخر غير أبي عمرو[4]. والظاهر أن أبا عمرو قد جمع الكلمات من شعر العرب؛ تمهيدًا لترتيبها وتنظيمها، لكن المنيّة وافته، فبقيت على حالها، ومما يدلّ على ذلك: ورود الكلمة ذاتها أو الكلمات التي تنتمي إلى أصل واحد في مواضع مختلفة ومتباعدة، ومثال ذلك: كلمة الأبهر، وهو عِرق مستبطن المتن كما يعرّفه أبو عمرو، ثم يوردها مرة أخرى بعد إيراد عدة كلمات؛ ليبيّن أن معناها هو الطيّب من الأرض لا يعلوه السيل [5]، أما البهرة فيذكرها في بداية باب الباء، حيث يقول:" البهرة من الأرض: السهل الواسع الوطء، وأبهَرُ الوادي: ما اتسع منه[6]."

---

[1] الزبيدي، **تاج العروس**، 1 / 55 ــ 57 .

[2] السابق، 1 / 311 .

[3] السابق، 1 / 367 .

[4] الشيباني، أبو عمرو: **كتاب الجيم**. تحقيق إبراهيم الإبياري. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع. مقدمة المحقق. 1 / 35 ــ 37 .

[5] السابق، 1/ 94 ــ 96 .

[6] السابق، 1 / 77 .

وبما أن أبا عمرو قد استصفى في كتابه هذا كلام العرب من أشعارهم، فمن الطبيعي إذن ألا يشير إلى الموادّالمهملة؛ فقد عني بالمستعمل فقط.

2 ــ أساس البلاغة للزمخشري (ت 538 هـ)

رتّب الزمخشري كتابه بحسب أوائل الكلمات، مراعيًا الترتيب الأبتثي المعروف، والذي دفعه إلى هذا الترتيب هو أنه سهل المتناول، كما قال في المقدمة: "وقد رُتّب الكتاب على أشهر ترتيب مُتداوَلا، وأسهله مُتناوَلا، يهجم فيه الطالب على طِلبته، موضوعة على طرف الثُّمام وحبل الذراع، من غير أن يحتاج في التنقير عنها إلى الإيجاف والإيضاح، وإلى النظر فيما لا يوصل إلا بإعمال الفكر إليه[1]."

لكنّ الجديد في هذا المعجم هو أنه يقدم المادة اللغوية ضمن سياقاتها المتعددة، لاسيما تلك التي كانت تَرِد على ألسنة المبدعين، قال في المقدمة: " ومن خصائص هذا الكتاب تخيّر ما وقع في عبارات المبدعين، وانطوى تحت استعمالات المفلقين، أو ما جاز وقوعه فيها، وانطواؤه تحتها، من التراكيب التي تملح وتحسن، ولا تنقبض عنها الألسن، لجريها رسلات على الأسلات، ومرورها عذْبات على العَذَبات، ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف، بسوق الكلمات متناسقة، لا مرسلة بددًا، ومتناظمة لا طرائق قِدَدا[2]." كما أنه يبين الاستخدام المجازي للكلمات، ففي باب الخاء فصل الباء ــ على سبيل المثال ــ يذكر كلمة خبب فيقول:" اعصب يدك بالخُبّة والخبيبة، وهي: شبه طيّة من الثوب مستطيلة، وخبّ عليه عبده وأَمَته وامرأته: أفسد ... ومن المجاز: خبّ البحر، وأصابهم الخَبّ: إذا التوت عليهم الرياح، واضطربت الأمواج، فلجؤوا إلى الشطّ وألقوا الأنجر[3]."

فما دام الزمخشري لا يذكر في كتابه هذا الكلمات بمعزل عن سياقاتها، فمن البدهي إذن ألا يورد فيه إلا المستعمل، بل ما كان يجري على ألسنة الفصحاء والبلغاء من ذلك المستعمل، أما المهمل فلا مكان له في أساس البلاغة، إذ لم يكن له نصيب من استعمال العرب.

---

[1] الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: **أساس البلاغة**. تحقيق مزيد نعيم وشوقي المعرّي. ط1. بيروت: مكتبة لبنان. 1998. ص ن.

[2] السابق، ص ن.

[3] السابق، ص 181 .

بعد هذا الاستعراض العاجل لمقدّمات أمهات المعاجم العربيّة القديمة، والاطّلاع على بعض موادّها، نجد أنها جميعًا أهملت كثيرًا من الأصول العربية، لكنها تفاوتت في عدة أمور منها:

- ❖ نسبة الإهمال ، فمن المعاجم ما أهمل أصولا وردت في غيرها، على نحو ما نجده في الصحاح للجوهري، إذ لم يورد فيه إلا ما صحّ عنده من لغة العرب.
- ❖ بعض المعاجم أشارت إلى الأصول المهملة ونبّهت إليها، كما فعل الخليل في العين، وهو أول من أطلق هذا المصطلح على تلك الأصول التي لم تستعملها العرب، والأزهري في التهذيب، وابن دريد في الجمهرة، و ابن عبّاد في المحيط، وابن سيده في المحكم، وهي جميعًا معاجم قامت على أساس نظام التقاليب، وما هذه الأصول المهملة إلا نتاج ذلك النظام، فهو يعرض كلّ الأوجه التي يمكن أن تتشكل من حروف اللغة العربية الثمانية والعشرين، ومن ثَمّ تُكتب الأوجه التي استعملها العرب ويُوضَّح معناها، ويُكتفى بالإشارة إلى إهمال الأوجه الباقية.
- ❖ حاول بعض أصحاب المعاجم أن يكشفوا النقاب عن سبب إهمال ما أُهمل من الكلمات، على نحو ما نجده في مقدمة العين والجمهرة وتاج العروس وغيرها، وهي أسباب صوتية في مجملها، كأن يمتنع التأليف لتقارب مخارج الحروف، لكن الأسباب الصوتية التي ذكرها القدماء لا تعدّ كافية لتفسير الإهمال، فقد نجد أنفسنا حيارى أمام تلك الكلمات التي أهملت دونما سبب ظاهر، فما من مانع صوتي يحول دون استعمالها، فعلى سبيل المثال: ورد في جمهرة اللغة في باب الجيم والحاء وما يليهما من الحروف في الثلاثي الصحيح: أن الأصل (ج ح ذ) لم يستعمل من أوجهه غير(ذحج) [1]، أما الأوجه الأخرى فقد أُهملت بالرغم من تباعد حروفها، فلا بد إذن من أسباب أخرى لإهمال مثل تلك الكلمات، وسنحاول في بحثنا هذا أن نكشف عن أسباب إهمالها ما استطعنا إلى ذلك سبيلا ــ إن شاء الله تعالى ــ .

[1] ابن دريد، **جمهرة اللغة**، 1 / 435 .

الباب الثاني

اختلاف نسبة تفشّي الظاهرة

الفصل الأول: اختلاف نسب تفشي الظاهرة حسب أصوات العربية

الفصل الثاني: اختلاف نسب تفشي الظاهرة حسب الأصول:(الثلاثي، الرباعي،الخماسي).

الباب الثاني

اختلاف نسبة تفشي الظاهرة

اتّخذ العرب أصولا معينة ممّا يمكن أن يتركّب من أصوات لغتهم، وأعطوها معاني واستخدموها في كلامهم، ممّا منحها الحياة والاستمرارية، وفي الوقت ذاته اطّرحوا كثيرًا من الأصول فلم يستخدموها لمعنى من معانيهم، فعُدّت في المهمل الذي لم تُكتب له الحياة، فالكلام يحيا بالاستعمال، ويموت بالترك والإهمال.

فإذا لم يُعطَ اللفظ معنى ولم يُستخدم لغرض من الأغراض، فهو من قبيل المهمل الذي لا يجوز أن نعدّه كلامًا؛ إذ إنّ الكلام لا بدّ أن يدلّ على معنى، وما دام المهمل غير دالّ على معنى، ولم يستخدمه الناطق العربي فهو ليس بكلام.

لكنْ لماذا اختار الناطق العربيّ أصولا بعينها لتكوّن كلامه الذي يعبّر به عن أغراضه، وأهمل أصولا أخرى محيلا إياها محض ألفاظ لا فائدة منها؟ وهل تتساوى نسب الإهمال في جميع أصول اللغة التي يمكن أن تتحصل من الأصوات الثمانية والعشرين؟ وهل تتساوى جميع الحروف في إهمال الأصول المكونة منها أو المشتملة عليها؟

وللإجابة عن الأسئلة السابقة لا بد من دراسة ظاهرة الإهمال من جانبين هما:

1 ــ اختلاف نسبة المهمل وفقا لاختلاف أصوات العربية.

2 ــ اختلاف نسبة المهمل وفقا لاختلاف الأصول (الثلاثي والرباعي والخماسي).

الفصل الأول : اختلاف نسبة المهمل وفقًا لأصوات العربية

من المعلوم أن أصوات اللغة العربية تتوزع على مخارج متعددة، وأنها تختلف في صفاتها بين جهر وهمس، وشدة ورخاوة، وتفخيم وترقيق، إلى غير ذلك من صفات تشكل في مجموعها، إضافة إلى المخرج، السمات المميزة لكلّ صوت، وهذه الصفات هي التي تجعل صوتًا ما سهلا خفيفًا على اللسان، وتجعل صوتًا آخر ثقيلا يحتاج إلى جهد وكلفة في نطقه، مما يلجئ الناطق، أحيانا، إلى استبدال صوت آخر به.

وهذا أمر نلحظه كثيرًا في كلام الناس في وقتنا الحاضر، وقد كان موجودًا في كلام العرب قديما، فربما أكثروا من استخدام بعض الأصوات لسهولتها، وتجنبوا أصواتًا أخرى كانت وما زالت معتاصة على الألسن، ويؤكد ما ذهبنا إليه ترتيبهم الأصوات بحسب ورودها في الكلام وتقسيمهم إياها إلى: كثيرة الدوران، ومتوسطة الدوران، وقليلة الدوران، وهذا سينعكس ــ بلا شك ــ على نسبة المهمل والمستعمل من الأصول المشتملة على أصوات بعينها، فالأصوات كثيرة الدوران في الكلام من المتوقَّع أن تكون نسبة الأصول المستعملة المكونة منها، أكثر من الأصوات متوسطة الدوران، وهذه بدورها أكثر من الأصول المكونة من أصوات قليلة الدوران، وبعبارة أخرى فإن الأصول المهملة المكونة من أصوات كثيرة الدوران تعدّ قليلة إذا ما قورنت بتلك الأصول المكونة من أصوات قليلة الدوران.

ولمعرفة الأصوات من حيث كثرة دورانها في الكلام أو توسّطه أو قلّته، سنتناول الموضوع من أربعة جوانب:

- ❖ دوران الأصوات في القرآن الكريم.
- ❖ دوران الأصوات في الكلام المنثور.
- ❖ دوران الأصوات في رأي أصحاب المعاجم القديمة.
- ❖ دوران الأصوات وفق نتائج الدراسات الإحصائية لبعض المعاجم القديمة باستخدام الحاسوب.

دوران الأصوات في القرآن الكريم

تعطينا الإحصائيات التي تناولت عدد أصوات القرآن الكريم فكرة عن نسبة استخدام كل صوت، وتقفنا على أكثر الأصوات أوأقلها دورانا، وإن اختلفت تلك الإحصائيات في النتائج التي

توصلت إليها، لا سيما في العدد الإجمالي لأصوات القرآن الكريم، وفي عـدد مـرات تكـرار الصوت الواحد.

وقد أورد وفاء البيّة في كتابه (أطلس أصوات اللغة العربية) الدراسة الإحصائيّة التـي أجراها إبراهيم أنيس على أصوات القرآن الكريم، حيث قال:" ومن المعروف أنّ عـدد كلمـات القرآن الكريم تُقَدَّر ب(77439) كلمة، تكوّن (6000) آية، تكوّن (114) سـورة، تكـوّن (30) جزءًا." أما دوران الأصوات في القرآن الكريم، فقد كان وفقًا لهذه الإحصـائية، علـى النحـو التالي[1]: (مع ملاحظة أنّ الأرقام التي ذكرها تدلّ على عدد مرات ورود الصوت في كلّ ألـف من الأصوات الساكنة)

الصوت	عدد مرات وروده في كلّ ألف
اللام	127
الميم	124
النون	112
الهمزة	72
الهاء	56
الواو	52
التاء	50
الياء	45
الباء	43
الكاف	41
الراء	38
الفاء	38
العين	37
القاف	23
السين	20
الدال	20
الذال	18

[1] البية، وفاء محمد: **أطلس أصوات اللغة العربية**. ط1. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1994. ص 120. مع ملاحظة أنّ البيه لم يذكر الكتاب الذي أورد فيه إبراهيم أنيس هذه الإحصائية.

الجيم	16
الحاء	15
الخاء	10
الصاد	8
الشين	7
الضاد	6
الغين	5
الثاء	5
الزاي	4
الطاء	4
الظاء	3

من الملاحظ أنّ ثمّة تفاوتًا في نسبة دوران الأصوات في القرآن الكريم، فبعض الأصوات يقلّ ورودها كثيرًا كالظاء، في حين يزداد ورود أصوات أخرى،كاللام والميم والنون.

دوران الأصوات في الكلام المنثور :

لقد كان علماء التعمية أول من عمدوا إلى إحصاء الحروف في النصوص المنثورة، لاستخدام النتائج في تعمية نصّ ما أو حلّ كلام مُرَمَّز، ذلك أنهم كانوا يختارون نصوصًا نثرية معينة، ويعدّون مرات ورود كلّ صوت فيه، ثمّ يستخرجون نسبة شيوعه. وفيما يلي سأورد ترتيب بعض علماء التعمية لدوران الأصوات في الكلام المنثور، وهو ترتيب تنازلي من الأكثر استخداما إلى الأقل:

ترتيب الكندي	ترتيب ابن الدريهم
الألف[1]	الألف
اللام	اللام
الميم	الميم
الهاء	الياء
الواو	الواو
الياء	النون

[1] قصدا بالألف: الهمزة، بدليل أنّهما لم يذكرا الهمزة مع بقية الأصوات.

النون	الهاء
الراء	الراء
العين	السين
الفاء	الباء
التاء	الكاف
الباء	التاء
الكاف	العين
الدال	الفاء
السين	القاف
القاف	الدال
الحاء	الذال
الجيم	الحاء
الذال	الجيم
الصاد	الصاد
الشين	الخاء
الضاد	الشين
الخاء	الضاد
الثاء	الزاي
الزاي	الثاء
الطاء	الطاء
الغين	الغين
الظاء[1]	الظاء[2]

وقد قسّم علماء آخرون الحروف إلى طبقات، فمنهم من جعلها في خمس طبقات، إذ أوردها الجرهمي على النحو التالي[3]:

[1] مراياتي، محمد وآخرون: **علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب**. دمشق: مجمع اللغة العربية.1997. 1/ 235 .

[2] المرجع السابق 1 / 350 .

[3] الجرهمي، محمد بن الحسن: **رسالة الجرهمي / كتاب علم التعمية**. 2 / 384 .

- أكثرها وقوعًا: الألف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء.
- ويلي ذلك: الباء، والدال، والراء، والفاء، والقاف، والكاف.
- ويليه: التاء، والجيم، والحاء، والسين، والعين.
- ويليه: الصاد، والشين، والطاء.
- ويليه: الثاء، والخاء، والذال، والزاي، والضاد، والظاء، والغين.

ومنهم من قسّمها إلى ثلاث طبقات،على نحو ما نجده في مقالتين مجهولتي المؤلّف، وكلتاهما في طرق حل المترجَم، حيث رُتّبت الأصوات على النحو التالي[1]:

- الأصوات التي تقع كثيرة في الكلام على الترتيب: ا، ل، م، ي، ن، و، هـ
- الأصوات التي تقع متوسطة في الكلام على الترتيب: ر، ع، ف، ب، ت، ك، د، س، ق، ح، ج، ص.
- الأصوات التي تقع قليلة في الكلام على الترتيب: ذ،خ، ش، ث، ز، ط، غ، ظ، ض.

وهذا التقسيم قريب مما أورده ابن عدلان حول مراتب الأصوات، إذ جعلها في ثلاث مجموعات، قال: " اعلم أن المراتب إما كثيرة، وهي سبعة يجمعها: (المـوهين)[2]... وإما متوسطة، وهي أحد عشر يجمعها: (رعفت بكدس قحج) ... والقليلة عشرة[3]يجمعها بيت من الشعر، كل حرف منها في أول كل كلمة منه ، وهو:

ظلم غرا طاب زورا ثاويا خوف ضِنًى شِبتَ صبا ذاويا[4]."

وزيادة في الإيضاح سأعرض نتائج إحصاء كل من: ابن عدلان وصاحب المقالتين والجرهمي مجتمعة؛ حتى يتسنى لنا مقارنتها[5]:

---

[1] مرياتي وآخرون ، علم التعمية ، 2 / 83

[2] كان ينبغي أن تكون (المهوين) لأنه ذكر بعد ذلك أن الهاء أكثر ورودا من الواو .

[3] رتب الحروف قليلة الدوران ترتيبا تصاعديا من أقلها دورانا وهو الظاء ، إلى أكثرها وهو الذال . في حين رتب الحروف كثيرة الدوران ومتوسطة الدوران ترتيبا تنازليا من أكثرها دورانا إلى أقلها .

[4] السابق ، 1 /274

[5] مرياتي وآخرون ، علم التعمية ، 2 / 363

طبقات الحروف	ابن عدلان	صاحب المقالتين	الجرهمي
الطبقة الأولى (الحروف الكثيرة)	ا ل م و هـ ي ن	ا ل م ي ن و هـ	ا ل م ن هـ و ي
الطبقة الثانية (الحروف المتوسطة)	ر ع ف ت ب ك د س ق ح ج	ر ع ف ت ب ك د س ق ح ج ص	ب د ر ف ق ك
الطبقة الثالثة (الحروف القليلة)	ظ غ ط ز ث خ ض ش ص ذ	ذ خ ش ث ز ط غ ظ ض	ت ج ح س ع
الطبقة الرابعة			ص ش ط
الطبقة الخامسة			ث خ ذ ز ض ظ غ

نلاحظ أن أصوات الطبقة الأولى متشابهة عندهم جميعا وإن اختلفت قليلا في ترتيبها داخل المجموعة، أما أصوات الطبقة الثانية فتكاد تكون واحدة عند صاحب المقالتين وابن عدلان، لولا أنّ الأخير قد جعل الصاد في الطبقة الثالثة، كما نلاحظ أن الطبقة الثانية عندهما تقابل الطبقتين الثانية والثالثة لدى الجرهمي، وكذا الثالثة فهي تقابل الرابعة والخامسة لديه.

وما يهمنا في بحثنا هذا هو أنّ الأصوات ليست سواء من حيث نسبة دورانها، بل هي مختلفة، فثمة أصوات يكثر استعمالها وجريانها على الألسن، في حين يقلّ استعمال أصوات أخرى لسبب ما، يغلب أن يكون ثقل تلك الأصوات مقارنة بغيرها.

إنّ تحليل النصوص المنثورة على يد علماء التعمية، كشف عن الأصوات التي كان الناطق العربي يميل إلى استخدامها كثيرا، وهي تتمثل في نوعين من الأصوات أجمع العلماء على خفتها، ذانك هما: الأصوات التقاربيّة، والأصوات المائعة التي تضم اللام والنون والميم والراء، إلا أن الراء تتأخر عن سابقاتها إلى المرتبة الثانية، فهي تعدّ مع الأحرف متوسطة الدوران، لتحل الهاء محلها .

أما الأصوات قليلة الدوران، فتكاد تكون متشابهة لدى جميع علماء التعمية، ومن الملاحظ أن صوت الظاء هو أقلّ الأصوات حظًا من الاستعمال، لكنه يفسح المجال ــ أحيانًا ــ لغيره من الأصوات لتحتلّ المقام الأخير من حيث الاستعمال اللغوي.

دوران الأصوات في رأي بعض أصحاب المعاجم القديمة :

قال ابن دريد:" واعلم أن أكثر الحروف استعمالا عند العرب الواو والياء والهمزة، وأقلّ ما يستعملون لثقلها على ألسنتهم: الظاء ثم الذال ثم الثاء ثم الشين ثم القاف ثم الخاء ثم العين ثم الغين ثم النون ثم اللام ثم الراء ثم الباء ثم الميم، فأخف هذه الحروف كلّها ما استعملته العرب في أصول أبنيتهم من الزوائد لاختلاف المعنى[1]."

فابن دريد ذكر الأحرف كثيرة الاستعمال المتمثلة في: الواو والياء والهمزة، ومن ثم رتّب مجموعة أخرى من حروف الهجاء ترتيبًا تصاعديًّا من أقلها استعمالا إلى أكثرها، لكنه أغفل ذكر بعض الأصوات، وهي: التاء والجيم والحاء والدال والزاي والسين والصاد والضاد والطاء والفاء والكاف والهاء.

ومن الملاحظ أنّه عدّ الهمزة مع الأصوات كثيرة الدوران، بالرغم من كونها صوتًا ثقيلا، وفي هذا قال ابن جنّي:" الهمزة وإن كانت كذلك، فإنّك قادر على إعلالها وقلبها والتلعّب بها تارة كذا وتارة كذا... وأيضًا فإنّ مخرجها مجاور لمخرج أخفّ الحروف، وهي الألف، وأيضًا فإنها لتباعدها من الحروف ما يُستَروَح إلى مزج المتقارب مما بُعِد عنها بها؛ ألا ترى أنّك تقول"دأب" فتفصل بين الدال والباء بالهمزة[2]."

أما ابن منظور فكان ترتيبه قريبا من ترتيب علماء التعمية، إذ قسم الأصوات إلى ثلاث مجموعات:

- ما يكثر استعماله وهو: ا[3]، ل، م، هـ، و، ي، ن.
- ما تكراره دون المجموعة الأولى، أي متوسطة الاستعمال، وهي: ر، ع، ف، ت، ب، ك، د، س، ق، ح، ج.
- قليلة الاستعمال وهي: ظ، غ، ط، ز، ث، خ، ض، ش، ص، ذ[4].

---

[1] ابن دريد، **جمهرة اللغة**، 1 / 50 .

[2] ابن جني، **سرّ صناعة الإعراب**،811/2 ــ 812 .

[3] لا نعرف بالضبط ماذا قصد ابن منظور بالألف، إلا أنني أرجّح أنه يعني الهمزة، فهو لم يذكرها مع غيرها من الأصوات.

[4] ابن منظور، **لسان العرب**، 1 / 34 .

وهذان الترتيبان متقاربان إلى حدّ كبير، فهما متفقان على أن الحروف تختلف في نسبة ترددها في الكلام، وأنّ منها ما هو مُستَعمَل بكثرة كأحرف العلّة، ومنها ما هو قليل المورد في الكلام كالظاء والذال والثاء، لكن ماذا تقول الدراسات الإحصائية الحديثة للمعاجم القديمة، هل تتفق وترتيب المعجميين القدماء لتردد الحروف في الكلام؟ وللإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من عرض نتائج بعض تلك الدراسات ومقارنتها؛ بغية معرفة جوانب الاتفاق أو الاختلاف مع ما أورده أصحاب المعاجم.

دوران الأصوات وفق نتائج الدراسات الإحصائية الحديثة :

إن نسبة دوران أي صوت من الأصوات الواردة في معجم ما، تختلف باختلاف موقع ذلك الصوت من الأصل، فلمعرفة عدد مرات ورود صوت معين في المعجم، لا بد من احتساب مجموع عدد مرات وروده في مواقع الأصل الثلاثة إن كان ثلاثيا.

وفيما يلي الترتيب التنازلي لمجموع مرات تردّد الأصوات في الأصول الثلاثية في مواقع الأصل الثلاثة وفقًا لدراستين هما:

- دراسة علي حلمي موسى التي أجراها على لسان العرب.
- دراسة يحيى ميرعلم التي أجراها على خمسة معاجم عربية هي: جمهرة اللغة، وتهذيب اللغة، والمحكم، ولسان العرب، والقاموس المحيط.

ترتيب علي حلمي موسى[1]		ترتيب يحيى مير علم[2]	
الحرف	مرات الورود	الحرف	مرات الورود
ر	1205	و	1320
ن	1135	ر	1289
م	1082	ن	1233
ل	1030	ل	1120
ب	1005	م	1117
ع	868	ب	1070
ف	840	ع	913

[1] موسى، علي حلمي: **إحصائيات جذور معجم لسان العرب**. جامعة الكويت. 1972. ص 79 .

[2] علم، يحيى مير: **المعجم العربي**. جامعة دمشق. ص 163 .

و	829	ف	895
د	820	د	892
ق	786	ي	887
س	729	ق	841
ح	719	س	799
ج	704	ح	791
ش	637	ج	786
هـ	635	ش	734
ء	633	ء	713
ك	626	هـ	692
ط	567	ك	682
خ	564	خ	628
ز	555	ط	627
ت	544	ز	619
ا	526	ت	581
ص	477	ص	527
ي	446	غ	467
ث	416	ث	462
غ	410	ض	393
ض	361	ذ	351
ذ	316	ظ	165
ظ	149	ا [1]	0

نلاحظ أن هناك تقاربًا كبيرًا بين نتائج الدراستين السابقتين، ولعلّ ما نجده من اختلاف طفيف بينهما، إنّما مردّه إلى كون الدراسة الأولى قد اعتمدت معجمًا واحدًا، في حين بنيت الثانية على خمسة معاجم، لكنّنا إذا قارنّا نتائج هاتين الدراستين بترتيب ابن منظور لتردّد الأصوات في الكلام، وجدنا اختلافًا ليس بالقليل، فصوت الراء ــ على سبيل المثال ــ الذي كان أكثر الأصوات ورودًا في اللسان وفق دراسة علي حلمي موسى، وثاني الأصوات ورودًا وفق دراسة

[1] أعاد الألف في المعتلّ الأجوف والناقص إلى أصلها، وهذا ما لم يفعله علي حلمي.

يحيى مير علم ، عدّه ابن منظور في الطبقة الثانية، أما صوت الهاء فقد كان في الطبقة الأولى لدى ابن منظور، لكنه تراجع ليحتل مرتبة وسطى بين الأصوات كثيرة الدوران والأصوات متوسطة الدوران في دراستي علي موسى ويحيى مير علم.

يتبيّن لنا أنّ الدراسات الإحصائية السابقة سواء ما تعلق منها بالقرآن الكريم أم بالكلام المنثور أم بالمعاجم، وإن بدت مختلفة أحياناً في ترتيب الأصوات من حيث كثرة دورانها أو قلته، إلا أنها تلتقي في أمور عدة، هي:

- جميعها قسّمت الأصوات إلى مراتب، يغلب عليها أن تكون ثلاثة: كثيرة الدوران، ومتوسطة الدوران، وقليلة الدوران.
- الأصوات التقاربية والأصوات المائعة كثيرة التردد في الكلام لسهولتها.
- أجمعت الدراسات على أن أصوات: الظاء والذال والثاء والطاء والضاد والزاي والصاد والغين والخاء، قليلة التردد في الكلام، مع اختلاف بينها في ترتيب هذه الأصوات داخل المجموعة، وهذا يعني أن نسبة الأصول المهملة التي يمكن أن تتشكل منها أكثر من غيرها من الأصوات، لا سيما الأصوات كثيرة التردد، وهذا أمر سيتم بحثه ــ إن شاء الله ــ في الفصل الرابع، حيث سأتناول بالدرس أصواتاً بعينها، محاولة حصر ما استُعمل وما أُهمل من أصول تدخل تلك الأصوات في بنائها.

لكن ما الذي يجعل صوتاً ما كثير الورود في الكلام، وصوتاً آخر قليل الورود؟

إن الأصوات التي يكثر دورانها على الألسن تنقسم قسمين:

- الحركات الطويلة وهي: الفتحة الطويلة والضمة الطويلة والكسرة الطويلة.
- أنصاف الحركات وهي: الواو كما في كلمة(ولد)، والياء كما في كلمة(يلد).
- الأصوات المائعة: وهي اللام والميم والنون والراء.

أما الحركات الطويلة فتتبع سهولة نطقها من آليّة إنتاجها التي لا تكلّف اللسان أيّ جهد،

" ذلك أنّ تيار الهواء يمرّ، في أثناء إنتاج الحركات، على نحو متتابع مستمر، دون أن يتعرّض لتدخّل يعيقه، أو يضيّق مجراه[1]." وهذا ما عبّر عنه القدماء بقولهم: إنها " الحروف المصوّتة،

[1] النوري، محمد جواد: **فصول في علم الأصوات**، ص 243

لأنّ الصوت يجري فيها، فلذا هي أكثر من جميع الحروف في كل لسان[1]." وهذه الأصوات تمتاز بالوضوح السمعي بل هي أقوى الأصوات من حيث درجة وضوحها السمعي.

أما أنصاف الحركات فتأتي بعد الحركات الطويلة والقصيرة من حيث الوضوح السمعي، وهي تتوسّط الحركات والصوامت الاحتكاكيّة من حيث مقدار التضييق الذي تتعرض لـــه أثنـــاء النطق، بمعنى أنّ التضييق الذي يتعرّض له تيار الهواء في أثناء إنتاج أنصاف الحركات يكـــون أكثر منه لدى إنتاج الحركات، وأقل ممّا يحدث لدى إنتاج الصوامت الاحتكاكية[2]. أضف إلى ذلك أنّ الصورة المكتوبة لأنصاف الحركات: الواو والياء كما في كلمتي (ولد، يلد) لا تختلف عنهـــا في الحركات الطويلة كالواو في كلمة (درسوا) والياء في كلمة (جريء)، لذلك فإنّ عدد مـــرات ورودهما في الكلام سيزداد؛ لأن كلتا الصورتين ستحتسب كما لو كانتا لصوت واحد.

والأصوات المائعة وهي: اللام والنون والميم والراء، تعدّ أسهل الأصوات بعد الحركات وأنصاف الحركات، لذا فهي كثيرة الدوران في كلام الناس، فإذا أضفنا إليها الفاء والباء كوّنـــت ما سماه القدماء أحرف الذلاقة، التي قال عنها الخليل: " فلما ذَلَقت الحروف الستة، ومَذَل بهـــن اللسان، وسهلت عليه في المنطق، كثرت في أبنية الكلام[3]."

وفي رأيي أن سهولة هذه الأصوات لا تنبع من مخرجها من طرف اللسان فحسب، بـــل تستمدها من أمرين آخرين هما:

1 ــ أنّ هذه الأصوات تشبه الحركات في أمرين هما: قوة وضوحها السمعيّ، وصفة الجهر[4].

2 ــ أنّ كلّ صوت من هذه الأصوات يمتاز بصفة لا توجد في غيره، وهي صفات تزيـــد مـــن سهولة نطقها،فاللام صوت انحرافي،والميم والنون أنفيّان[5]، والراء تكراري[6]،وهذاــ في رأيي ــ سبب تسميتهم هذه الأصوات: الأصوات المائعة، إذ يجد الهواء مخرجًا آخر يميع منـــه لحظـــة التقاء عضوي النطق.

من أجل ذلك كلّه كانت أصوات الحركات وأنصاف الحركات والأصوات المائعة أكثـــر الأصوات دورانًا على الألسن، فسهولتها ووضوحها السمعي جعلا منها حروفًا كثيرة الاستعمال.

---

[1] ابن دنينير، إبراهيم بن محمد، نقلا عن مرياتي، **علم التعمية**، 2 / 235 .
[2] النوري، محمد جواد: **فصول في علم الأصوات**، ص 243 .
[3] الفراهيدي، **العين**، 1 / 52 .
[4] النوري، محمد جواد: **فصول في علم الأصوات**، ص228
[5] السابق، ص 241
[6] ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، 191/1

وكما كانت السهولة سببًا في كثرة الاستعمال، فإن الثقل والصعوبة سيشكلان سببًا قويًّا في قلة استخدام أصوات معينة، فالأصوات قليلة الدوران تتوزّع على ثلاث مجموعات باعتبار المخارج، وهي:

1. الأصوات الأسنانية وهي: الظاء والذال والثاء.
2. الأصوات الأسنانية اللثوية وهي: الطاء والضاد والصاد والزاي.
3. الأصوات الطبقية وهي: الغين والخاء.

فالأصوات الأسنانية واضحة الكلفة في نطقها، فهي تقتضي وضع اللسان بين الأسنان ممّا يُجهد الناطق، وهي أصوات احتكاكية، ومن المعلوم أن الأصوات الاحتكاكية تحتاج إلى جهد أكبر من الأصوات الانفجارية، فضلا عن ذلك فإن صوت الظاء الذي يحتل المرتبة الأخيرة ــ غالبًا ــ من حيث الاستعمال، هو صوت تنفرد اللغة العربية بوجوده فيها، إذ " ليس في شيء من الألسن ظاء غير العربية[1]." وهو إضافة إلى مخرجه الأسناني وصفة الاحتكاك فيه، فإنه صوت مجهور مفخّم[2] مما يزيد من ثقله وصعوبة نطقه.

أما المجموعة الثانية فهي تضمّ أصواتًا تنفرد بصفات تجعلها مميّزة من غيرها من الأصوات، فالصفات المميّزة لبعض الأصوات من شأنها أن تُكسب الصوت أحد أمرين: الخفة أو الثقل، فإذا ساهمت الصفة في إكساب الصوت سهولة في مخرجه، كانت صفة خفة وسهولة كصفة الميوعة، أما إذا أكسبت الصفة الصوت ثقلا وصعوبة في النطق، وذلك بتكليف اللسان جهدًا إضافيًّا، فهي صفة ثقل وصعوبة، فالطاء والضاد والصاد والظاء تمتاز بصفة الإطباق، التي تُلزم مؤخّر اللسان الارتفاع أثناء النطق بها نحو الطبق، والتحرك نحو الجدار الخلفي للحلق[3]، مما يعني أن هذه الصفة تكلفه جهدًا إضافيًّا، وهذا يجعل الأصوات التي تحمل هذه الصفة أصواتًا ثقيلة، وبما أنها ثقيلة فمن الطبيعي إذن أن تقلّ في الكلام.

والزاي والصاد يمتازان بصفة الصفير، التي هي صفة قوة في الصوت، تحدث نتيجة " تضييق أخدودي بين نصل اللسان والجزء الخلفي من حافة اللثة[4]." وقد عرّفها القدماء بأنها

---

[1] الفراهيدي، **العين**، 1 / 53 .

[2] النوري، محمد جواد، وحمد، علي خليل: **فصول في علم الأصوات**،ط1،نابلس: مطبعة النصر، 1991 . ص 239 .

[3] السابق، ص 229

[4] النوري، محمد جواد: **فصول في علم الأصوات**، ص 227.

حدة الصوت وشبهوا الصوت الناتج عنها بالصوت الخارج نتيجة ضغط ثقب[1]. وهـذه الصـفة تحتاج إلى جهد إضافي مما يجعل الأصوات المتّصفة بها أصواتاً قليلة الدوران في الكلام.

والمجموعة الأخيرة من الأصوات قليلة الدوران تضمّ صوتين طبقيين، هما: الغين والخاء، وهذان الصوتان إضافة إلى كونهما صوتين احتكاكيين، فهما صوتا استعلاء، " ومعنى الاستعلاء: أن تتصعد في الحنك الأعلى[2]." وهذا التصعّد يُلزم اللسان حركة لا يقوم بها عند إنتاج غيرهمـا من الأصوات الاحتكاكية المستفلة، مما يقتضي بذل جهد أكبر، مما يجعل صفة الاستعلاء صـفة تُكسب الصوت ثقلا، واجتماعها مع صفة الاحتكاك يجعل صوتي الخاء والغين صوتين ثقيلـين على اللسان قليلين في الكلام.

[1] ابن الطحّان: مخارج الحروف وصفاتها، نقلا عن عبد القادر عبد الجليل: **الأصوات اللغوية**. ط1. عمـان: دار صـفاء للنشر والتوزيع. 1998. ص 274 .

[2] ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 1 / 62 .

الفصل الثاني : اختلاف نسبة المهمل وفقًا لأصول اللغة العربية

قال الخليل:" كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، فالثنائي على حرفين نحو: قد، لم، هل، لو، بل، ونحوه من الأدوات والزجر. والثلاثي من الأفعال نحو قولك: ضرب، خرج، دخل، مبني على ثلاثة أحرف. ومن الأسماء نحو: عمر، وجمل، وشجر، مبنيّ على ثلاثة أحرف. والرباعي من الأفعال نحو: دحرج، هملج، قرطس، مبني على أربعة أحرف. ومن الأسماء نحو: عبقر، وعقرب، وجندب، وشبهه. والخماسي من الأفعال نحو: اسحنكك، واقشعرّ، واسحنفر، واسبكرّ، مبني على خمسة أحرف. ومن الأسماء نحو: سفرجل، وهمرجل، وشمردل، وكنهبل، وقرعبل، وعقنقل، وقبعثر، وشبهه[1]."

فظاهر كلام الخليل أنّ أبنية العربيّة أربعة وهي: الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، فالثنائي يكون في الأدوات وكلمات الزجر ولا يكون في الأفعال أو الأسماء، وقد بيّن في موضع آخر أنّ الأسماء التي جاءت على حرفين، إنما هي منقوصة، وأنّ تمامها حرف محذوف يُردّ إليها بالجمع أو التصغير[2]. أما الثلاثي والرباعي والخماسي فيكون في الأفعال والأسماء على السواء.

وفي هذا الرأي مخالفة لآراء كثير من العلماء القدامى والمحدثين، من ناحيتين:

الأولى: في اعتبار الثلاثي أقلّ ما يكون عليه الاسم أو الفعل، وأنّ الثنائي لا يكون إلا في الأدوات وكلمات الزجر، ويؤكّد هذا قوله في موضع آخر: " الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف[3]" ففي هذا الرأي مخالفة لما ذهب إليه بعض المحدثين من عدّهم الثنائي أصلا انبثق منه الثلاثي وغيره من الأبنية[4].

الثانية: في جعله الخماسي أقصى أبنية الأفعال، وقد نصّ على ذلك صراحة بقوله:

---

[1] الفراهيدي، **العين**، 1 / 48 ــ 49

[2] السابق، 1 / 50 .

[3] السابق، 1 / 49 .

[4] شاهين، توفيق محمد: **أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية**. ط 1. القاهرة: مكتبة وهبة. 1980. ص 29 .

" وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء، وليست من أصل الكلمة مثل: قرعبلانة، إنما أصل بنائها قرعبل، ومثل: عنكبوت، إنما أصل بنائها: عنكب[1]."

فهذا كلام يعارض رأي العلماء الذين ذهبوا إلى أن الخماسي لا يكون إلا في الأسماء، أما الرباعي فيكون في الأسماء والأفعال، فها هو ذا سيبويه يقول في باب (عدة ما يكون عليه الكلم): " ثم بنات الخمسة، وهي أقلّ، لا تكون في الفعل البتة ... وأما بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة نحو: عضرفوط، ولا تبلغ سبعة كما بلغتها الثلاثة والأربعة؛ لأنها لا تكون في الفعل فيكون لها مصدر[2]."

وقال ابن الأنباري، في باب التعجّب، في معرض ردّه على سؤال مُفترَض وهو: " لِمَ كان فعل التعجب منقولا من الثلاثي دون غيره؟ ": " الأفعال على ضربين: ثلاثي ورباعي، فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعي؛ لأنك تنقله من أصل إلى أصل، ولم يجز نقل الرباعي إلى الخماسي؛ لأنك تنقله من أصل إلى غير أصل؛ لأن الخماسي ليس بأصل[3]."

فهو إذ يعترف بأصالة الثلاثي والرباعي، فإنه لا يعدّ الخماسيّ أصلا، لأنّ الخماسي لا يكون في الأفعال إلا مزيدا فيه، وإلى مثل هذا ذهب ابن الحاجب عندما قال:" وأبنية الاسم الأصول: ثلاثية ورباعية وخماسية، وأبنية الفعل: ثلاثية ورباعية[4]."

فالأصول عند العلماء ثلاثية ورباعية وخماسية في الأسماء، وثلاثية ورباعية في الأفعال، أما الخليل فلم يفرّق بين الأسماء والأفعال، بل جعل الخماسيّ أقصى ما يمكن أن يبلغه بناء كل منهما.

أما المعاجم العربية، وعلى رأسها العين، فالأصول فيها أربعة: الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، وهي تختلف في نسبة ورودها، كما سنبين لاحقا إن شاء الله ــ تعالى ــ ، وما دامت المعاجم التي يفترض أن تكون صورة عن الاستخدام الفعلي للألفاظ والكلمات، قد اشتملت على أصول خماسية، فإننا لا نملك إلا أن نقرّ بأصالة الخماسي في الأفعال والأسماء

---

[1] الفراهيدي، **العين**، 1 /49 .

[2] سيبويه، **الكتاب**، 4 / 230 .

[3] ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: **أسرار العربية** ،تحقيق فخر صالح قدارة. ط1. بيروت: دار الجيل. 1995. ص 120 .

[4] ابن الحاجب، عثمان بن عمر: **الشافية في علم التصريف**. تحقيق حسن أحمد العثمان. ط1. 1995. ص 6 .

على حدّ سواء، وإن كان قليلا في الاستخدام لثقله على اللسان، ولعلّ قلة استخدامه هي التي جعلت العلماء ــ لا سيما علماء النحو ــ يخرجونه من دائرة الأصالة ولا يعدّونه فيها.

أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية :

كثر الجدل حول منشأ أصول اللغة العربية، فمن قائل إنها كانت ثنائية في مبدئها، ومن ثَمّ تطوّرت عبر وسائل عدّة، لينبثق الثلاثي وغيره من الأبنية من رحم الثنائي، أمثال: جرجي زيدان وعبدالله العلايلي والكرملي، إلى منافح عن الثلاثية رافض الثنائية لا سيما في الأفعال والأسماء، مسلّمًا بوجودها في الحروف و بضع كلمات قلائل، وهذا ما عليه معظم القدماء، وعلى رأسهم الخليل[1].

وقد بذل كلّ فريق ما وسعه من جهد لإثبات نظريته، والبرهنة على صحتها، فالمنادون بالثنائية يرون فيها اتّساقًا وتناسبًا مع المرحلة الأولى من مراحل تكوّن اللغة، التي يتصوّرون أنها ابتدأت بمحاكاة الأصوات المختلفة[2]، سواء أكانت أصواتًا موجودة في الطبيعة، كصوت الشجر والماء والرعد وغير ذلك من الأصوات، أم كانت أصوات الحيوانات أو أصوات الأشياء والموادّ التي يستعملها الإنسان.

وليس المحدثون بدعًا من الذين خلوا من قبلهم في الذهاب هذا المذهب، فقد سبقهم ابن جني إليه وهو بدوره قد بيّن أنّ آخرين قبله ذكروه، وهذا واضح من قوله:" وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللغات كلّها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب مُتقبَّل[3]."

وعبارته الأخيرة تدلّ على أنّه قد تلقّى هذا الرأي بالقبول، مما جعله يفرد له بابًا في كتابه لغرض يداني الرأي السابق ويدعمه، ذلك هو باب " إمساس الألفاظ أشباه المعاني "حيث قرّر فيه أن بين الصوت ومدلوله علاقة طبيعية[4].

---

[1] انظر الفراهيدي: **مقدمة العين**، 48/1. وانظر شاهين، توفيق محمد:**أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية**. ط1.القاهرة : مكتبة وهبة.1980.ص29 وما بعدها.

[2] زيدان، جرجي: **الفلسفة اللغوية**. ط1. بيروت: دار الجيل. 1982. ص 72 .

[3] ابن جني، **الخصائص**، 1 / 46 - 47 .

[4] السابق ، 2 / 152 .

وبعد هذه المرحلة أخذت الألفاظ الثنائية تكتنز لتتحوّل بشكل تدريجيّ إلى كلمات ثلاثية، وقد تمّ هذا الاكتناز بعدّة طرق، حصرها (جزينس) في خمس طرق، هي:

- تضعيف الحرف الثاني.
- إضافة حرف علة إلى أول المادة أو وسطها أو آخرها.
- إضافة حرف من أحرف الذلاقة على المادة الثنائية، مثل: قص، قصم، قصر، قصب، قصف، قصل.
- إضافة أحد أحرف الحلق إلى المادة الثنائية، مثل: فق: فقأ، وفقع، وفقح.
- إضافة حرف من أحرف الصفير إلى المادة الثنائية، مثل: فل، فلز[1].

وقد ذكر الأب أنستاس الكرملي الطريقتين الأولى والثانية في أثناء حديثه عن نشوء المفردات، فرأى أنّ أول طور من أطوار الثنائي كان في المضاعف والأجوف والناقص، ويكون المضاعف ثلاثيا إذا لم يتخيّل الناطق الحركة فيه، ويكون رباعيًّا إذا تخيّل الحركة فيه، ولما لم يكف المضاعف للتعبير عن حاجات الإنسان المختلفة طفق يطوّر ألفاظه بإطالة حركات الثنائي، فنشأ المعتلّ والأجوف والناقص، نتيجة لإطالة حركة الحرف الأول أو الثاني، وقد ضرب مثلا لتينك الطريقتين بالفعل (صَرْ) الذي هو حكاية لصوت صرّار الليل، فلما أراد الناطق أن يوضح الحرف الأخير قال: صرّ، لكنه عندما رأى الصرّار يكرّر صوته قال: صرصر، وبمدّ حركة الصاد أصبحت الكلمة (صار)، فعبّروا بها عن التصويت بشكل عام، ولم يخصوها بصرار الليل ، أما عندما مدوا حركة آخره قالوا: " صرى يصري " وأطلقوه لمعنى القطع.

وقد قرّر الكرملي أنّ هذه المرحلة من مراحل تطوّر الثنائي إلى ثلاثي مضاعف أو معتل، تلتها نشأة المهموز، ثم ظهر أخيرا المثال الواوي واليائي[2].

ولا ندري أيّ سند علميّ اتكأ عليه الكرملي في رأيه هذا، لا سيما فيما يتعلق بنشأة المهموز والمثال، وأنهما ظهرا بعد أن نشأ المضعّف والأجوف والناقص، فهو لم يذكر أية أمثلة يبيّن من خلالها طريقة تطوّرهما عن الثنائي، فقد يبدو كلامه على نشأة المضعّف والأجوف والناقص معقولا، أو قريبًا من التصوّر، لكن كيف يمكن للمهموز أن يتطور عن الثنائي؟ وهل هناك أية كلمات مهموزة يمكن أن تُردّ إلى أصول ثنائية، بحيث تؤدي مؤدّاها بعد تجريدها من الهمزة، مهما كان موقع الهمزة من الكلمة؟

---

[1] شاهين، توفيق محمد: **أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية**. ص 46 ــ 49 .

[2] الكرملي، أنستاس ماريّ: **نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها**. القاهرة: المطبعة العصرية. 1938. ص 9 ــ 10 .

وقد حاول إقناعنا بأنّ الأجوف والناقص كانا نتيجة لإطالة حركات الصوامت، فكيف يفسّر نشأة المثال، أضف إلى ذلك أنّ رأيه في الأجوف والناقص يناقضه رأي آخر للنحاة يرجع كلّ ألف في وسط الفعل أو آخره إلى واو أو ياء.

ويرى جرجي زيدان أنّ ثمة وسيلة أخرى من وسائل تحوّل الكلمات من الثنائية إلى الثلاثية، وهذه الوسيلة هي النحت، فكثير من العلماء قالوا بإمكان تكوّن الرباعي نتيجة للنحت، لكنه يقول بإمكان حدوثه في الثلاثي كذلك، فيفترض أن كثيرًا من الكلمات الثلاثية قد تكونت جراء نحت كلمتين ثنائيتين، ويضرب مثلا لذلك بالفعل قطف الذي يفيد القطع والجمع، ويرى أنه جاء من نحت الثنائيين: قطّ ولفّ[1].

وطريقة النحت هذه، وإن صدقت على بعض الأصول، إلا أنها لا تصلح لتفسير الثلاثي كلّه أو جلّه، أو حتى جزء كبير منه، ولو مضى في بيانها وذكر الأمثلة عليها لعزّ عليه ذلك ولاحتاج إلى كثير من التكلّف، ولما استطاع في النهاية أن يثبت صحتها.

لكن ما ذكره من أن ثمة أصولا تشترك جميعها في معنى واحد اكتسبته من الحرفين: الأول والثاني، ولم يكن للحرف الثالث دور سوى توجيه المعنى أو تنويعه فهذا أمر مُتقبَّل والشواهد عليه كثيرة، ذكره القدماء من أمثال ابن فارس في المقاييس[2]، على نحو ما نراه من اشتراك: قط، وقطع، وقطم، وقطل، وقطب، في معنى واحد وهو: القطع، الذي يتضمنه حرفا: القاف و الطاء (قط) ولا يخفى أن هذا الأصل هو حكاية صوت في حد ذاته.

ويرى يحيى جبر أنّ الإنسان قد تكلّم بصوتين بادئ الأمر،" وصرف هذين الحرفين لدلالة تقع على معنى تترجمه حركة جهاز النطق، حال التصويت بهما وما يصاحبها من عمل... ثمّ تطوّرت الحياة وتعقّدت، فجمدت معان، فاضطرّ إلى زيادة صوت ثالث[3]."

أما المنادون بالنظرية الثلاثية، فيعدّون الثلاثي أصل الأبنية، فالخليل بن أحمد يرى أن اللغة العربية ثلاثية الجذور، وأنّ الكلمات الثنائية الواردة في اللغة لا تخلو من أحد أمرين:

- فإما أن يكون لها أصل في الثلاثي، مثل: دم وفم ويد، إذ إن أصلها: دمي وفوه ويدي،على الترتيب، لكنها تعرّضت للحذف مما جعلها ثنائية، وآية ذلك أن المحذوف

---

[1] جرجي زيدان، **الفلسفة اللغوية**، ص 74 .

[2] ابن فارس، **مقاييس اللغة**، 12/5، 101 ــ 105 .

[3] جبر، يحيى عبد الرؤوف: **الصوت لفظا ومعنى**. مجلة اللسان العربي.العدد 37. 1993. ص37 .

يعود إليها بالتصريف، ألا ترى أنك تقول: أيديهم في الجمع، ويُديّة في التصغير؟ كما أنك تقول: دميت يده، وتجمع فم على أفواه، فيكون الذاهب منها واوا أو هاء، وإنما دخلت الميم عوضًا منهما، ومنهم من قال: إن أصل فم: فمو، مستدلّين بتثنيتها على (فموان)[1].

- ومن الثنائي ما لا أصل له في الثلاثي، مثل:" الأدوات وأسماء الزجر والحكايات، نحو : مِن، وعن، وصه، ومه، وطق، وقه[2]."

وقد تبع سيبويه أستاذه الخليل في رأيه هذا، حيث قال بعد أن ذكر عدة أبنية الكلام: "فعلى هذا عدة حروف الكلم، فما قصر عن الثلاثة فمحذوف، وما جاوز الخمسة فمزيد فيه[3]."

ومن الجدير بالذكر أنّ القول بثلاثية الجذور العربية هو مذهب جمهور النحاة والصرفيين، لذا نراهم قد بنوا الميزان الصرفي على هذا الأساس، فلا ميزان للثنائي، وأقلّ ما توزن به الكلمة هو ميزان الثلاثي (فعل)، وعلى هذا فإن ما يعدّه الثنائيون ثنائيًّا ضُعّف في مرحلة ما من مراحل تطوّره ويجب أن يوزن على فعّ [4]، مثل: ردّ وشدّ وعدّ، يعدّه الصرفيّون ثلاثيًّا ويزنونه على فعل.

وفي يقيني أنْ لا طائل من هذا الجدل حول النشأة الأولى للألفاظ، وهل نشأت ثنائية أم ثلاثية، فما يهمنا هو واقع اللغة الآن، إذ إن هذا الواقع يقرر تفوّق الأصول الثلاثية في العدد والاستخدام، وهذا أمر يقرّه حتى الداعون للثنائية، من أمثال العلايلي الذي يقول:إن"الثلاثي وحدة كَلِم العربية وعليه استقرت في الثروة البالغة عظمًا واتساعًا، وعلى ملاحظة الثلاثي بنى اللغويون أبحاثهم في المعاجم والقواميس[5]."

فما دامت اللغة العربية قد استقرت على الأصول الثلاثية، وأن الأصول الثنائية كانت مرحلة تاريخية مضت وانقضت؛ لتفسح المجال أمام الثلاثي للظهور والتربّع على عرش الاستعمال اللغوي، فلماذا نعنّي أنفسنا إذن بجدل لن يقود إلى شيء؟

---

[1] الفراهيدي، **العين**، 1 / 50 ــ 51 .

[2] ابن عباد، **المحيط في اللغة**، 1 / 57 .

[3] سيبويه، **الكتاب**، 4 / 230 .

[4] شاهين، **أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية**، ص 91 .

[5] العلايلي، عبد الله: **مقدمة لدرس لغة العرب**.القاهرة: المطبعة العصرية. ص 199 .

إنّني أتّفق مع وجهة النظر القائلة إنّ اللغة العربيّة قد تكــون ثنائيــة النّشــأة، فالثنــائي ببساطته وقلّة المفردات التي يمكن أن تتكوّن منه، يتناسب مع حياة الإنسان في عصوره الأولى، تلك الحياة التي كانت تتّسم بالبساطة والخلوّ من التعقيد، ففي تلك المرحلة المبكرة من تاريخ اللغة لم يكن الإنسان بحاجة إلا إلى عدد قليل من الكلمات للتعبير عن حاجاته الأساسية، فلمــا تطــور الإنسان بتطور بيئته، واتساع مجتمعه، وتعدّد احتياجاته وتعقّدها، كان لا بــد أن تتطــور لغتــه كذلك؛ لتوائم احتياجاته المتجددة، إذ لم يعد الإنسان يجد فــي الكلمــات الثنائيــة متســعًا لتلــك الاحتياجات، فكان لا بد من زيادة عدد أصوات كلماته؛ لتكون قادرة على التعبير عــن مــراده، ومن هنا نشأ الثلاثي ثم الرباعي والخماسي، لكن الأسبقية التاريخية المفترضة للثنائي، لا تمنحه أيّة ميزة على الثلاثي، بل على العكس من ذلك فإنّ الثلاثي أسهل من الثنائي وأكثــر اســتعمالا منه، كما أنّه الأعدل بين الأبنية.

أفضلية الثلاثي بين أبنية الكلمة العربية :

تبيّن فيما سبق أنّ الأصول اللغوية قد تكون ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماســية، وأنّ جدلا واسعًا دار بين علماء اللغة حول نشأة أصول اللغة العربية، فمنهم مــن رأى أنهــا كانــت ثنائية، في حين رأى فريق آخر أنها نشأت ثلاثية.

لكنّنا إذا تتبعنا المعاجم اللغوية القديمة منها والحديثة، وجدناها تزخر بالأصول الثلاثيــة، التي تشكّل الغالبيّة العظمى من الأصول اللغوية الموجودة في المعاجم، وما المعاجم إلا صــورة عن الاستعمال اللغوي الفعلي للألفاظ، فما نجده فيها من تفوّق الجذور الثلاثيــة علــى غيرهــا، نواجهه كذلك في حياتنا، إذ إنّ أكثر الكلمات المستعملة في كلامنا هي كلمات ثلاثية، أو مشتقات من أصول ثلاثية.

وقد تحدّث القدماء عن أفضلية الثلاثي، وذكروا أنّه هو البنــاء الأعــدل بــين الأبنيــة الأخرى، وحاولوا تعليل ذلك بعلل مختلفة، منها: قلّة أحرفه، لكنّ هذا السبب يصدق في تفضــيل الثلاثي على الرباعي والخماسي، في حين نجده غير مقنع فيما يتعلق بالثنائي؛ إذ إنه أقل عــددًا من الثلاثي، فكان لا بد من وجود سبب آخر لتفضيل الثلاثي، الأمر الذي حاول ابن جني بيانــه عند حديثه عن تمكّن الثلاثي وأفضليته على الثنائي، حيث بيّن أنّ قلّة أحــرف الثلاثــي ليســت السبب الأوحد في تفضيله، بل ثمة سبب آخر لذلك، وهو: "حجز الحشو الذي هو عينه، بين فائه ولامه، وذلك لتباينهما ولتعادي حاليهما؛ ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركًا، وأن الموقــوف

عليه لا يكون إلا ساكنًا، فلما تنافرت حالاهما وسّطوا العين حاجزًا بينهما، لئلا يفجؤوا الحس بضد ما كان آخذًا فيه، و منصبًّا إليه[1]."

والرأي عندي أن الثلاثي مفضّل على غيره من الأبنية لتوسّطه بينها، فأقصى ما تكون عليه الأبنية خمسة أحرف، وبهذا يحتل الثلاثي واسطة الأبنية من حيث العدد، وكل شيء زاد على التوسط أو قلّ عنه فهو مُستَثقَل مُستكرَه، فالثنائي قليل والرباعي والخماسي كثير، وكلما تجافت الكلمة عن التوسط زاد استثقالها فأهملت، لذا نجدهم قد أهملوا كثيرًا من الثنائي ــ على قلته ــ كما أهملوا أكثر الرباعي، في حين لم يستعملوا من الخماسي إلا النزر القليل، كما أنّ علماء البلاغة قد جعلوا التوسط في عدد أحرف الكلمة شرطًا في فصاحته، وبيّنوا أنّ المتوسّط منها إنّما يكون على ثلاثة أحرف[2].

فالثنائي مستثقل لأنه يقلّ عن حد التوسّط، لذا فهو قليل المورد في كلام الناس، أضف إلى ذلك أنه " مضبوط العدد في الإحصاء[3]" مما يجعله غير كاف للتعبير عن كثير من المعاني.أما الرباعي والخماسي، فهما يزيدان عن التوسط مما يجعلهما ثقيلين على اللسان لكثرة حروفهما، من هنا لم يستعمل الناطق العربي جميع أوجه تركيبهما، فالأصل الرباعي الواحد ينقسم إلى أربعة وعشرين وجهًا، وهي حاصل ضرب عدد أحرفه في أوجه الثلاثي الستة، لكن المستعمل من هذه الأوجه قليل[4]، والخماسي يتركب منه مئة وعشرون وجهًا، وهي حاصل ضرب أحرفه الخمسة في أوجه الرباعي، وقد ذكر الخليل أن المستعمل من أوجه الخماسي قليل، وأن أكثره مهمل[5]. حتى الأوجه المستعملة من الرباعي والخماسي ــ على قلتها ــ فإنها لا تُستعمل إلا بشروط، ذلك أن الرباعي والخماسي ثقيلان يحتاجان إلى كلفة وجهد في نطقهما، فلا بدّ إذن من تكوينهما من أحرف سهلة تعدّل من الثقل الناتج عن نطقهما، وهذه الأحرف هي أحرف الذلاقة، وهي: الراء واللام والنون والفاء والباء والميم، فأيّما كلمة رباعية أو خماسيّة خلت من حرف أو حرفين أو أكثر من هذه الأحرف، حُكِم عليها بأنّها مبتدعة ليست من كلام

---

[1] ابن جني، **الخصائص**، 1 / 56 .

[2] السبكي، بهاء الدين: **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**. تحقيق عبد الحميد هنداوي. ط 1. بيروت: المكتبة العصرية. 2003. 66/1 .

[3] ابن عباد، **المحيط في اللغة**، 1 / 59 .

[4] ابن جني، **الخصائص**، 1 / 61 .

[5] الفراهيدي، **العين**. 1 / 59 .

العرب، إلا بضع كلمات قلائل هنّ شواذّ، ومع ذلك فإنهم اشترطوا لقبولها اشتمالها على أحد حرفي الطلاقة[1] أو كليهما، وهما: العين والقاف، وعلى السين والدال أو أحدهما[2].

لكن ينبغي ألا يُفهم ممّا سبق أن الثلاثي مستعمل بكلّيته، فبالرغم من كونه أفضل الأبنية وأعدلها وأخفّها، إلا أنه لم يسلم من الإهمال، لكنّ نسبة مهملِه أقلّ بكثير من نسبة المهمل في الرباعي والخماسي.

ولو تتبعنا المعاجم العربية، لوجدنا الحظّ الأوفر منها مخصَّصًا للجذور الثلاثية، في حين تضرب تلك المعاجم صفحًا عن ذكر الجذور الرباعية والخماسية، إلا ما قلّ منها ونزر، ويتجلى ذلك من خلال الدراسات الإحصائية لجذور بعض المعاجم العربية، مثل: دراسة علي حلمي موسى للسان العرب، التي ذكر فيها أن عدد جذور اللسان يبلغ: تسعة آلاف ومئتين وثلاثة وسبعين جذرًا (9273)، تشكل الجذور الثلاثية قرابة السبعين بالمئة من مجموعها (70,5٪) إذ يصل عددها إلى ستة آلاف وخمسمئة وثمانية وثلاثين جذرًا (6538)، أما الجذور الرباعية فعددها: ألفان وأربعمئة وثمانية وخمسون جذرًا (2458)، أي ما نسبته: (5, 27 ٪) من مجموع جذور المعجم، في حين يقلّ عدد الجذور الخماسية الواردة في اللسان ليصل إلى مئة وسبعة و ثمانين جذرا (187) ، تمثل اثنين بالمئة من مجموع جذور المعجم[3].

وفي الدراسة الإحصائية التي أجراها يحيى ميرعلم على جذور خمسة معاجم عربية، توصّل إلى أن جملة الجذور المتحصّلة في تلك الدراسة يبلغ: أحد عشر ألفا وثلاثمئة وسبعة وأربعين جذرا (11347)، تشكل الجذور الثلاثية ما نسبته (63,43 ٪) من مجموع الجذور، حيث يصل عددها إلى (7198) جذرا، أما الجذور الرباعية فقد بلغت (3739) جذرا، أي ما نسبته (32,95 ٪) من مجموع الجذور المتحصلة في الدراسة، وهي نسبة وإن كانت قليلة مقارنة بما يمكن تكوينه رياضيا من حروف اللغة الثمانية والعشرين، إلا أنها تعد مقبولة إذا ما قورنت بالجذور الخماسية الواردة في المعاجم الخمسة موضع الدراسة، والتي لم تجاوز المئتين وخمسة وتسعين جذرا (295)، أي ما يعادل (2,29 ٪) من مجوع جذور تلك المعاجم[4].

---

[1] الطلاقة: هي قوة وضوح الصوت، و صوتا الطلاقة هما: العين والقاف. انظر: الصيغ، عبد العزيز: **المصطلح الصوتي في الدراسات العربية**. ط 1. بيروت: دار الفكر المعاصر. 2000. ص 172 .

[2] الفراهيدي، **العين**، 1 / 52 - 54 .

[3] موسى، علي حلمي، **إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر**، الكويت: جامعة الكويت، 1972، ص 19- 23.

[4] علم، يحيى مير، **المعجم العربي دراسة إحصائية**، ص 61 ، 76 ، 109 .

وبنظرة عجلى إلى نتائج الدراسات الإحصائية السابقة، نجد أن ثَمّ قاسمًا مُشترَكًا بينهـــا، وإن اختلفت الأرقام والنسب، ألا وهو: تفوّق الثلاثي على الربـــاعي والخماســـي، وأنّ الجـــذور الثلاثية تشكل ما يقارب ثلثي الجذور المستخدمة في اللغة، في حين يشترك الرباعي والخماســـي في الثلث الأخير، الذي يستأثر الرباعي بمعظمه، ولا يبقى للخماسي إلا نسبة ضئيلة منه، أضف إلى ذلك أن نسبة المستخدم من الأصول الثلاثية إلى ما يُسمح به رياضيًّا هي نسبة كبيرة، مقارنة بما هو مستخدم من الرباعي والخماسي، أو بعبارة أخرى فإن المهمل من الأصول الثلاثية أقـــلّ بكثير من الأصول المهملة من الرباعي والخماسي، فمن المعلوم أن العدد المسموح به رياضـــيًّا للجذور الثلاثية هو: حاصل ضرب حروف اللغة الثمانية والعشرين بعضها ببعض ثلاث مرات، أي : (28 × 28 × 28 = 21952) ، وأن عدد الجذور الرباعية التي يمكـــن تشـــكيلها مـــن حروف اللغة يبلغ (548800) جذر، وهي ناتج ضرب (25 × 28 × 28 × 28) وذلك لأن الموقع الأول من الجذر الرباعي لا يمكن أن تشغله (الألف والواو والياء والهمزة)، في حـــين يصل عدد الصور الممكنة رياضيا للبناء الخماسي إلى (9765625) صورة، بإخراج الهمـــزة والألف والواو والياء من عملية الإحصاء ؛ لأنها لا تقع في الخماسي إلا شاذّة[1].

وأيًّا ما كان احتساب الألف والواو والياء والهمزة في إحصاء الصور الممكنة للربـــاعي والخماسي، أو إقصائها عن الإحصاء، ومهما اختلفت الأرقام النهائية للصور الممكنـــة للأبنيـــة الثلاثية والرباعية والخماسية من كتاب لآخر، فإن ما يهمنا في هذا المقام وما يلفت انتباهنا هـــو نسبة المهمل إلى المستعمل في كل بناء من أبنية اللغة ، والجدول التالي يوضح هذه النسب[2]:

البناء	الجذور الممكنة	الجذور المستعملة	النسبة المئوية للمستعمل
الثلاثي	21952	7198	٪ 32,8
الرباعي	548800	3739	٪ 0,68
الخماسي	9765625	295	٪ 0,003

إن النسب الواردة في الجدول السابق تؤكد تربّع الثلاثي على عرش الاستعمال اللغـــوي، وأنّ الإهمال في الثلاثي وإنْ كان كبيرا إلا أنه أقلّ بكثير من الإهمال في الرباعي والخماســـي، وهذا يدلّ على أن الثلاثي مفضّل على غيره من الأبنية، وأنّ العرب قد أكثرت مـــن اســـتخدامه لأسباب، ربما تُفسَّر باعتدال عدد أصواته وتوسُّطها، مما يجعله خفيفًا على اللســـان ، مطاوعًـــا لأساليب البيان.

[1] علم، يحيى مير، **المعجم العربي**، 61 ، 76 ، 110 .

[2] اعتمدت الأرقام الواردة في دراسة يحيى ميرعلم ؛ كونها حصيل دراسة خمسة معاجم عربية .

الباب الثالث

علل الإهمال

الفصل الأول: علل الإهمال عند القدماء.

الفصل الثاني: علل الإهمال عند المحدثين.

الباب الثالث

علل الإهمال

بعد ما عرضناه في الفصل الثاني من اختلاف نسبة تفشي ظاهرة الإهمال، وفقًا لأصوات العربية ولأبنيتها ، أصبح من الجليّ أن غالبية أصول اللغة العربية مهمل، فنسبة المستعمل إلى المهمل تقارب الثلث فقط ، في حين أنّ حوالي ثلثي أصول اللغة مهمل، مما يستدعي البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذا الإهمال ، وتقصّي ما يتعلق به من أمور؛ لعلنا نتمكن من الوقوف على منهج العرب في صياغة كلامهم، وعادتهم في التأليف بين أصوات لغتهم.

ومن أجل هذه الغاية لا بدّ من تتبّع ما ورد حول الموضوع في الكتب القديمة والحديثة، ولا سيما تلك التي تحدّث أصحابها عن الموضوع بشكل واضح، أو كان لهم رأي فيه، ومناقشة آرائهم واستنتاج أسباب الإهمال التي ذكروها، ومن ثَمّ إجمال أسباب الإهمال التي أوردها القدماء والمحدثون، و بيان رأي الباحثة فيها، ومع ذلك فإنّني لا أدّعي استيفاء جميع الكتب التي تحدّثت عن الموضوع.

و قد آثرتُ أن أُرتّب آراء القدماء ترتيبًا زمنيًّا، أي بحسب الأسبقيّة الزمنيّة لأصحابها؛ لأنّ اللاحق لا بدّ أن يأخذ عن السّابق، ويبني على آرائه ويزيد عليها، أما إذا تعاصر اثنان فسنة الوفاة هي المعتبرة حينئذٍ .

الفصل الأول

علل الإهمال عند القدماء

أولا ــ الخليل بن أحمد(ت 175 هــ)

كان الخليل أول من أخرج مفهوم المهمل إلى حيّز الوجود، وأوّل من لفت الأنظار إلى ذلك الكمّ الهائل من الأصول المهملة في العربيّة، وذلك من خلال معالجته الأصول اللغوية في كتاب العين، حيث كان يذكر الأوجه المستعملة من كلّ أصل، وينبّه إلى ما أهمل منها، ومن خلال مقدّمة كتابه التي كانت مفتاحًا لمعظم الأبحاث الصوتيّة التي جاءت من بعده.

وبالرّغم من كون الخليل رائدًا في هذا الموضوع، وسبّاقًا إلى بحثه، إلا أنّه لم يذكر من أسبابه وعلله غير ما نجده من إشارات متناثرة في أثناء معالجته أصلا من الأصول، أو ما نجده في المقدّمة من حديث مقتضب عنه. ولعلّ هذه الأسبقية وتلك الرّيادة هما العاذرتان له من التعمّق في ذكر أسباب الإهمال، إذ يكفي الخليل فضلا أن كان البادئ، وكلّنا يعلم أنّ البدايات غالبًا ما تكون صعبة وغامضة ، حتى إذا مضى الزمان عليها، وتناولها الناس بحثًا وتنقيبًا، انجلت وتكشّفت حقائقها وغدت أكثر وضوحًا.

وكثيرًا ما كان الخليل يفسّر إهمال الأصول بقرب المخرج، ويبّين أن ائتلاف صوت ما مع أصوات معينة ممتنع لهذا السبب، على نحو تفسيره امتناع ائتلاف العين مع الحاء، بقوله: " إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما ...[1]" فبيّن صراحة أن قرب المخرج هو المانع من الائتلاف. وعلى هذا النحو فسّر امتناع ائتلاف الحاء مع الهاء، قال : "الهاء والحاء لا تأتلفان في كلمةٍ واحدةٍ أصليّة الحروف؛ لقُرب مَخْرجَيْهما في الحَلْق، ولكنّهما يجتمعان من كلمتين لكُلٍّ واحدةٍ منهما معنىً على حِدَةٍ، كقَول لبيد[2]:

يَتَمارَى في الذي قلتُ له ولقد يَسمَعُ قَولي حَيَّهَلْ[3]"

ويبدو أنّ الأصوات الحلقيّة ــ في عرف القدماء ــ لا تأتلف، لأنّ الخليل ردّ كلمة (الهُعْخُع) لاجتماع العين مع الخاء فيها، قال في معرض حديثه عن الرباعيّ:" و لو كان

---

[1] الفراهيدي، **العين**، 1 / 60 .

[2] البيت من الرمل، وهو في **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، تحقيق وتقديم إحسان عباس، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، 1962، ص183.

[3] الفراهيدي: **العين**، 3 / 5.

الهُعْخُع من الحكاية، لجاز في قياس تأليف العرب، و إن كانت الخاء بعد العين، لأنّ الحكاية تحتمل من بناء التأليف ما لا يحتمل غيرها بما يريدون من بيان المحكيّ، ولكن لمّا كان الهُعْخُع، فيما ذكر بعضهم اسمًا خاصًّا، ولم يكن بالمعروف عند أكثرهم وعند أهل البصر والعلم منهم، رُدّ ولم يُقبل[1]." فقوله :" و إن كانت الخاء بعد العين " يدلّ على أنّ اجتماعهما ممتنع.

و قد كان أحيانًا يذكر أوجهًا ممتنعة من الائتلاف دونما بيان لسبب امتناعها، على نحو قوله : " القافُ والكافُ لا يَجْتَمِعانِ في كلمةٍ واحدةٍ إلاّ أنْ تكونَ الكلمةُ مَعَرّبةً من كلام العَجَم، وكذلكَ الجيمُ مع القاف لا يأتَلِفُ إلاّ بفَصْلٍ لازمٍ. وغيرُ هذه الكلماتِ المعرّبة وهي: الجُوالِقُ والقَبَجُ لَيْسَتا بعربيةٍ مَحْضةٍ ولا فارسيةٍ[2]. لكننا نستطيع أن نستنتج سبب امتناع ائتلاف القاف مع كلّ من الكاف والجيم، بناء على ما سبق من تعليله امتناع ائتلاف الحاء مع العين والهاء، وهو تقارب المخارج، إذ إنّ مخرج القاف من اللّهاة ومخرج الكاف من الطبق، و إذا افترضنا أنّ الجيم كانت تُنطق كافًا مجهورة، أي قريبًا من الجيم القاهريّة[3]، فإننا سنتمكّن من فهم سبب جمعه بينها وبين الكاف في حكم واحد، وهو: امتناع ائتلافهما مع القاف، و إن كان قد قال بجواز ائتلاف الجيم معها بشرط الفصل بينهما.

وهذا الذي ذكره الخليل سببًا مانعًا من ائتلاف أصوات بعينها، لم يَحُل دون ائتلاف أصوات أخرى متقاربة المخارج غير التي ذكرها، نحو ما نجده من ائتلاف الفاء مع التاء في (فتح)، وأقرب من ذلك: ائتلاف الشين مع الجيم في: (شجر) وكلاهما من المخرج ذاته، وكذلك ائتلافهما مع الياء في (شجيّ). مما يجعلنا نعتقد أنّ تقارب المخارج ليس سببًا لرفض صور معينة من الائتلاف دائمًا، بل لا بدّ من وجود أسباب أخرى لذلك، فصحيح أنّ الكُلفة ظاهرة في نطق الحاء والهاء أو العين متجاورتين، وكذلك حال القاف مع الكاف، لكن هل نستطيع أن نجزم بأنّ قرب المخارج هو سبب تلك الكُلفة، وبناء عليه يمكن أن نعمّم الأمر فنقول: إنّ تقارب المخارج سبب في الاستثقال.

وفي اعتقادي أنّ السرّ يكمن في الإجابة عن السؤال التالي: لماذا كان ائتلاف الجيم مع الشين مقبولا بالرغم من انتمائهما إلى المخرج نفسه، في حين كان ائتلاف الحاء مع الهاء أو

---

[1] السابق 1 / 54 ــ 55 .

[2] الفراهيدي، **العين**، 5/5 .

[3] انظر عبدالله، رمضان: **أصوات اللغة العربيّة بين الفصحى واللهجات**، ط1، الإسكندريّة: مكتبة بستان المعرفة، 2005، ص93 .

العين أمرًا مرفوضًا ؟ فالظروف متشابهة في الحالتين، وما كان حائلا هنا ينبغي أن يكون كذلك هناك، و هل قبول الكلمة أو ردّها منوط دائمًا بمخارجها ؟ أو ليس من الممكن أن يكون لصفات الأصوات دور في ذلك؟ فلو أمعنّا النظر في بعض أنماط الائتلاف الجائزة ممّا تقاربت مخارجه، فإنّنا سنجد أصواتها تمتاز بصفة أو أكثر من الصفات التي تسهّل عمليّة الائتلاف، أو تسوّغها؛ فالشين وما فيها من تفشّي والراء وما فيها من تكرار، يسهّلان ائتلاف الجيم معهما، وخفّة الفاء لكونه صوتا ذلقيّا، أمكنت من تأليفه مع التاء، بالرغم من تقارب مخرجيهما.

ثمّ إنّه ذكر أوجهًا أخرى من الائتلاف الممتنع مع أنّ المخارج متباعدة، دون أن يعطي تفسيرًا لامتناعها، على نحو ما نجده في تأليف الضاد مع الكاف ، فقد قال في أثناء حديثه عن الحكاية المضاعفة من بناء الرباعيّ:" و يجوز في حكاية المضاعفة ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف، ألا ترى أنّ الضاد والكاف إذا أُلّفتا فبُدِئ بالضّاد فقيل: " ضك " كان تأليفًا لم يحسن في أبنية الأسماء والأفعال إلا مفصولا بين حرفيه بحرف لازم أو أكثر، من ذلك: الضّنك، والضّحك، وأشباه ذلك[1]." فنراه قد اكتفى بذكر صورة التّأليف الممنوعة أو المُستقبحة، دون بيان السبب. فإذا كان التأليف بين الأصوات الحلقية ممتنع لتقاربها، فما مسوّغ امتناع ائتلاف الضاد مع الكاف بغير فصل، على تباعدهما؟ فالأمر إذن لا يتعلّق بالمخارج وحدها.

وقد تأخذنا الحيرة كلّ مأخذ عندما نعلم أنّ العربيّة لا تقبل في بناء أصولها راءً بعد نون، وهما صوتان ذلقيّان، ومن المعلوم أنّ الأصوات الذلقيّة من أخفّ الأصوات و أسهلها، فما وجه الصعوبة في نطق الراء بعد النون؟ ربما قال أحدهم: لأنهما متقاربان، فنقول: هل زال هذا التقارب في: رنا، ورند وغيرهما من الكلمات المشتملة على راء بعدها نون، وهي مُتَقبَّلة مُستَحسَنة؟ إنّ مثل هذه الأنماط تحتاج إلى إعادة النظر فيها، والوقوف على الأسباب الحقيقيّة لامتناعها، إذ من غير المنطقيّ أن نردّها إلى تقارب المخارج، ومن ثَمّ نسمح بنمط مماثل من التأليف مع وجود سبب المنع فيه.

وقد أورد الخليل في مقدمة كتابه أنماطًا أخرى من الائتلاف الممنوع، تتمثّل في بناء الرباعيّ والخماسيّ من الأصوات المصمتة[2] دون أن يُمزج بصوت أو أكثر من أصوات الذّلاقة، قال

---

[1] الفراهيدي، **العين**، 1 / 56 .

[2] الأصوات المصمتة : تشمل جميع الأصوات ما عدا أصوات الذلاقة ، وسميت بذلك لأنه صُمت عنها أن تُبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من أصوات الذلاقة . انظر **سر صناعة الإعراب** 65/1 .

الخليل: " فإن وردت عليك كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الـذَّلَق أو الشـفويّة، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أنّ تلك الكلمـة مُحْدَثة مُبتَدَعة، ليست من كلام العرب، لأنّك لست واجدًا مَن يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعيّة أو خماسيّة، إلا وفيها من حروف الذّلَق والشفويّة واحد أو اثنان أو أكثر...وأمـا البنـاءُ الرباعيُّ المُنبَسطِ، فإنَّ الجمهور الأعظم منه لا يَعْرَى من الحروف الـذُّلْق أو مـن بعضـها إلا كلمات نحوًا من عشر كئن[1] شواذَّ ، ومن هـذه الكلمـات : العَسْـجَدُ والقَسْـطوس والقُـداحِس والدُّعشُوقةُ والهُدعةُ والزُّهْزُقَةُ ... وليس في كلام العَرَب دُعْشوقة ولا جُلاهِق ولا كلمة صَدْرُها (نَرَ) ... وهذه الأحرف قد عَرِينَ من الحروف الذُلْق ولذلك نَزَرْنَ فَقَلَلْنَ، ولولا ما لزمَهُنَّ مـن العين والقاف ما حَسُنَّ على حال، ولكن العين والقاف لا تدخلان في بنـاء إلا حَسَّـنَتاه؛ لأنهمـا أطلق الحروف وأضخمها جَرْساً. فإذا اجتمعا أو أحدهما في بناء حَسُنَ البناء لنَصـاعتهما، فـإنْ كان البناءُ اسما لَزِمَتْهُ السِّين أو الدَّال مع لزوم العَيْن أو القاف؛ لأنّ الدَّالَ لانَتْ عن صلابة الطَّاء وكزازتها وارتفعت عن خُفُوت التاء فَحَسُنَتْ، وصارت حالُ السِّين بين مَخْرَجِ الصَّـاد والـزاي كذلك، فمهما جاءَ من بناء اسم رباعي مُنْبَسِط معرّى من الحُرُوف الذُلْق والشَّفَويَّةِ، فإنَّه لا يَعْرَى من أحدِ حَرْفَي الطَّلاقةِ أو كليهما، ومن السين والدال أو أحدهما، ولا يضُرُّ ما خالف من سـائر الحروف الصُتْم[2]، فإذا ورد عليك شيء من ذلك فانظر ما هو من تأليف العرب وما لـيس مـن تأليفهم، نحو: قَعْثَجَ ونَعْثَج ودَعْثَج ، لا يُنْسَب إلى عربية، ولو جاء عن ثِقَة لم يُنْكَر، ولم نَسْمَع به ولكن أَلْفناه ليُعرَف صحيحُ بناءِ كلام العرب من الدخيل[3]."

فلا بدّ لما استُعمل من الرباعيّ والخماسيّ من أن يكون مشتملا على صوت أو أكثر من الأصوات الذّلقيّة، لكن هذا لا يعني أن يكون خلوّه من تلك الأصوات هو السبب فـي إهمالـه، فاشتراط اشتماله على صوت أو أكثر من أصوات الذلاقة مرتبط بالرغبة في تخفيف الثقل الناتج عن طول الرباعيّ والخماسيّ، الذي هو السبب الحقيقيّ لإهمالهما. لكنّ كلام الخليل السابق يبـدو متناقضًا، وذلك عندما قال :" و ليس في كلام العرب دعشوقة " مع أنه ذكرها مـن قبـل مـع الكلمات العربية الشاذة التي جاءت غير مشتملة على صوت ذلقيّ. فكيف يعـدّها مـع الكلمـات

---

[1] هكذا وردت الكلمة ، وأشار المحقق أنّها وردت في نسخة أخرى من المخطوط "هي كالشواذ" انظر كتاب العين 1/ 53 .

[2] الصُتم : الأصوات غير الحلقية ، و قد ورد هذا التعريف في اللسان ، لكن الخليل لم يقصد هذا المعنى هنـا ، " و إنمـا ذكره بمعنى الإصمات "انظر المصطلح الصوتي ، ص 191 ، يدلك على ذلك أنه استخدمه في عبارة أخرى فـي مقابـل أحرف الذلاقة ، قال الخليل في حديثه عن المضاعف:" يجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتل، ومن الذلق والشفوية والصتم ." (**العين**1 / 55)

[3] الفراهيدي، **العين**، 1/ 52ـ54 .

الشاذّة، ومن ثَمّ يقول إنّها ليست عربيّة؟ حتى عندما فسّر معناها قال عنها: " وليست بعربية محضة لتعريتها من حروف الذّلق والشفويّة[1]" إلا أن يكون قد قصد أنّ العربية تخلو من كلمات مماثلة ل(دعشوقة)، وأنّها ونظائرها ليست من الأبنية التي يُقاس عليها في العربية، لا سيما أنّ تمام عبارته يبيّن أنّه كان يهدف إلى التقعيد الصّوتي، قال :"وليس في كلام العَرَب دُعْشوقة ولا جُلاهِق ولا كلمة صَدْرُها (نَرَ)، وليس في شيء من الأَلْسن ظاءً غير العربية، ولا من لِسانٍ الا التَنُّور فيه تَنُّور[2]."

فأسباب الإهمال التي ذكرها الخليل تنحصر في أمرين هما :

- تقارب المخارج .
- خلوّ الرباعيّ والخماسيّ من الأصوات الذّلقيّة .

وسنجد أن هذين السببين قد أوردهما معظم العلماء الذين تصدّوا للحديث عن ائتلاف الأصوات من بعد الخليل، و ربّما زاد بعضهم عليهما أو فصّل القول فيهما، لكن تبقى أسباب إهمال أنماط أخرى من مثل: الضاد مع الكاف بغير فصل، أو الراء بعد النون، مجهولة تحتاج إلى مزيد من البحث والنظر.

ثانيًا ــ ابن دريد (ت 321 هـ)

عالج ابن دريد في مقدمة جمهرة اللغة عددًا من القضايا الصوتيّة، من مثل: مخارج الأصوات، وأوجه ائتلافها و ما يحسن منها وما يقبح، و أثر السياق الصّوتيّ في إبدال الأصوات. وقد بيّن أنّ هدفه من هذا كلّه هو معرفة أوجه الائتلاف الجائزة في اللغة، ومن ثَمّ تمييز كلام العرب من الدخيل، قال:" ... وإنّما عرّفتك المجاري لتعرف ما يأتلف منها مما لا يأتلف، فإذا جاءتك كلمة مبنيّة من حروف لا تؤلّف مثلها العرب، عرفتَ موضع الدّخل منها، فرددتها غير هائب لها[3]." فما هي أوجه الائتلاف الجائزة في اللغة العربيّة وتلك التي لا تجوز، وفقًا لما ذكره ابن دريد؟

لم يبتعد ابن دريد عمّا ذكره الخليل من استحسان تباعد مخارج الأصوات، بل بيّن أنّ في نطق الأصوات المتقاربة ثقلا و مشقّة على اللسان، قال :" و اعلم أنّ الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت؛ لأنّك إذا استعملت اللسان في حروف الحلق

---

[1] الفراهيدي، **العين**، 2 / 286 .

[2] السابق، 1 / 53 .

[3] ابن دريد، **جمهرة اللغة**، 1 / 46 .

دون حروف الفم ودون حروف الذّلاقة، كلّفته جَرسًا واحدًا وحركات مختلفة؛ ألا ترى أنّك لو ألّفت بين الهمزة والهاء والحاء فأمكن، لوجدت الهمزة تتحوّل هاء في بعض اللغات لقربها منها، نحو قولهم في " أم والله " " هم والله "، وكما قالوا في " أراق " " هراق "، ولوجدت الحاء في بعض الألسنة تتحوّل هاء ... وإذا تباعدت مخارج الحروف حَسُن وجه التّأليف ... واعلم أنّه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لصعوبة ذلك عليهم، وأصعبها حروف الحلق، فأمّا حرفان فقد اجتمعا في كلمة، مثل: أخ بلا فاصلة، واجتمعا في مثل: أُحُد وأهل وعهد ونَخْع، غير أنّ من شأنهم إذا أرادوا هذا أن يبدأوا بالأقوى من الحرفين، ويؤخّروا الألين، كما قالوا: وَرَل ووَتِد، فبدأوا بالتاء على الدال وبالراء على اللام، فذُق التاء والدال فإنّك تجد التاء تنقطع بجَرْس قويّ، و تجد الدال تنقطع بجَرس ليّن، وكذلك الراء تنقطع بجَرْس قويّ، و تجد اللام تنقطع بغُنّة، ويدلّك على ذلك أيضًا أنّ اعتياص اللام على الألسن أقلّ من اعتياص الراء، و ذلك للين اللام[1]."

نرى أنّ ابن دريد قد اعتمد على المخارج للحكم على الكلمة من حيث الاستخفاف أو الاستثقال، لكنّه لم يقف عند هذا الحد ، بل حاول تفسير سبب الاستثقال ــ إن وُجد ــ، على نحو تفسيره استثقال التأليف من الأصوات الحلقية دون غيرها، حيث ردّه إلى أنّ اللسان يقوم بحركات مختلفة لينتج صوتًا يكاد يكون واحدًا معها جميعًا. و حاول أن يُثبت ذلك بأنّ العرب تُبدل أحيانًا صوتًا بآخر يقاربه في المخرج، مثل إبدال همزة (أراق) هاء، لكن إن صحّ هذا القول، فلماذا أُبدلت الواو في كلمة (وحد) همزة؟ أو بمعنى آخر لماذا فضّلوا الهمزة مع الحاء بالرغم من تقاربهما على الواو مع الحاء بالرغم من تباعدهما؟

فالأمر إذن لا يرتبط بالمخارج وحدها، بل لا بدّ أن يكون للأصوات وصفاتها ودلالاتها دور في ائتلافها أو عدم ائتلافها، ومما يؤكد هذا أننا نجد أنماطًا من الائتلاف الجائز مع تقارب المخارج، على نحو ما نجده في ائتلاف الشين والجيم في (الشجّ والجشّ)، في حين منعوا ائتلاف القاف مع الكاف ائتلافًا مباشرًا بغير فصل، وعلّلوا ذلك بتقارب المخارج، قال ابن دريد: " وأمّا جنس حروف أقصى الفم من أسفل اللسان، فهن: القاف والكاف ثمّ الجيم ثمّ الشين، فلذلك لم تألف الكاف والقاف في كلمة واحدة إلا بحواجز: ليس في كلامهم قك ولا كق، وكذلك حالهما مع الجيم، ليس في كلامهم جك ولا كج، إلا أنها قد دخلت على الشين لتفشّي الشين وقربها من

[1] السابق، 1 / 46 ــ 47 .

عُكْدة[1] اللسان، بل هي مجاوزة للعُكدة إلى الفم، فقد جاء في كلامهم قَشٌّ، والقَشّ : مصدر قشَشْتُ الشيء أقشّه قشًّا، إذا استوعبته ... وقد جمعوا بين الشين و الكاف، فقالوا شُكّ في الأمر، وكشّ البعيرُ: إذا هدر هديرًا خفيفًا ... وقد جمعوا بين الشين والجيم في الشجّ والجشّ[2]."

والظاهر أن ابن دريد ومن قبله الخليل كان همّهما استقراء كلام العرب؛ لمعرفة وجوه الائتلاف الجائزة من الممنوعة، وبما أنّ غالبية الوجوه الممنوعة مكوّنة من أصوات متقاربة المخارج، اكتفوا بهذه العلة، دون أن يخوضوا فيما خالف تلك الوجوه.

وقد مضى ابن دريد في إثبات أن العرب لا تؤلّف بين الحروف المتقاربة فقال:"و مما يدلّك أنّهم لا يؤلّفون الحروف المتقاربة المخارج أنّه ربما لزمهم ذلك من كلمتين أو من حرف زائد، فيحوّلون أحد الحرفين حتى يصيّروا الأقوى منهما مبتَدَأ على الكره منهم، وربما فعلوا ذلك في البناء الأصليّ. فأمّا ما فعلوه من بناءين فمثل قوله ــ تعالى جلّ ثناؤه ــ:" كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون[3]." لا يبيّنون اللام و يبدلونها راءً لأنّه ليس في كلامهم لرّ، إلا أنهم قد قالوا: وَرَل، وهو دُوَيْبّة صغيرة أصغر من الضبّ، وأُرُل، وهو جبل معروف، لمّا جاءت الهمزة والواو قبل الراء ...فلمّا كان كذلك أبدلوا اللام فصارت مثل الراء. ومثله :
"الرحمن الرحيم" لا تستبين اللام عند الراء. وكذلك فعلهم فيما أُدخل عليه حرف زائد وأُبدل، فتاء الافتعال عند الطاء والظاء والزاي والضاد وأخواتها تحوّل إلى الحرف الذي يليه، حتى يبدأوا بالأقوى، فيصيرا في لفظ واحد وقوة واحدة[4]."

إنّ ما تحدّث عنه ابن دريد هو نفسه ما سمّاه المحدثون : (ظاهرة المماثلة)[5]، وهي وإن كان الغرض منها التسهيل والتخفيف، إلا أنّها لا تصلح دائمًا لأن تكون دليلا على أنّ العرب لا تؤلّف بين الحروف المتقاربة، فالمماثلة الكلية مثال على تفضيلهم تضعيف الحرف نفسه على تأليف المتجاورة كما ذكر ابن جني[6] وعلى نحو ما أوضح ابن دريد عندما قال:" فيحوّلون أحد الحرفين حتى يصيّروا الأقوى منهما مبتَدَأ على الكره منهم[7]" ومثّل لذلك بإبدال اللام راء في

---

[1] عكدة اللسان: أصله والجمع (عُكَد)، وقيل: معظمه، وقيل: وسطه. انظر لسان العرب مادة (عكد).
[2] ابن دريد، **جمهرة اللغة**، 1 / 44 .
[3] سورة المطفّفين، الآية 14.
[4] ابن دريد، **جمهرة اللغة**، 50/1
[5] انظر إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ص 178 ، وأحمد مختار عمر: **دراسة الصوت اللغوي**، ص 324، وعبد القادر عبد الجليل: **الأصوات اللغوية**، ص 283 .
[6] ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 2 / 816 .
[7] ابن دريد، **الجمهرة**، 50/1

"بل ران"، إلا أنّ المماثلة الجزئية التي مثّل لها ابن دريد بإبدال تاء الافتعال طاء بعد الطاء والظاء والضاد والصاد، أو دالا بعد الزاي والذال، لا يمكن أن تكون بسبب تقارب المخارج؛ إذ لو كان تقارب المخارج هو المسبّب للإبدال لكان الصوت المُبدَل منه بعيدًا عن مخرج التاء، لكنّ التاء والطاء والدال من مخرج واحد، ولا يخفى أنّ تنافر صفات هذه الأصوات هو السبب الحقيقي في الإبدال ولا يد للمخارج فيه، وهذا متضمَّن في قوله :"حتى يبدأوا بالأقوى، فيصيرا في لفظ واحد وقوة واحدة [1]" وهذه القوة لا تُستَمَدّ إلا من صفات الأصوات الجديدة التي تُستبدَل بالتاء، وهي : الجهر أو التفخيم، وهما صفتان تُكسبان الصوت قوة.

ومثل هذا القول يصدُق على إبدال السين صادًا مع القاف والطاء والخاء، فالصاد والسين من المخرج نفسه، وهي في الوقت ذاته غير مجاورة للقاف والخاء، فلا علاقة للمخارج في إبداله إذن، قال ابن دريد: " فأمّا ما فعلوه في بناء واحد و قوة واحدة، فمثل: السين عند القاف والطاء يبدلونها صادًا، لأنّ السين إذا اجتمعت في كلمة مع الطاء أو مع القاف أو مع الخاء، فأنت مخيّر إن شئت جعلتها صادًا، و إن شئت جعلتها سينًا، و ليس هذا في كلّ الكلام؛ قالوا: سراط وصراط، وسقر وصقر، وسبخة وصبخة، وسَويق وصَويق، ولم يقولوا الصُّوق بدل السّوق، إلا أنّ يونس بن حبيب ذكر أنّه سمع من العرب: الصّوق بالصّاد. والغين إذا اجتمعت مع السين في كلمة فربما جعلوا السين صادًا والصاد سينًا، قالوا: سوّغته وصوّغته، وقالوا: أصبغ الله عليه النّعمة وأسبغها، ولم يقولوا: سبغت الثّوب في معنى صبغت؛ لأنّ السين من وسط الفم مطمئنّة على ظهر اللسان، والقاف والطاء شاخصتان إلى الغار الأعلى، فاستثقلوا أن يقع اللسان عليها ثمّ يرتفع إلى الطّاء والقاف، فأبدلوا السين صادًا لأنّها أقرب الحروف إليها لقرب المخرج، ووجدوا الصاد أشدّ ارتفاعًا وأقرب إلى القاف والطاء، و إن كان استعمالهم اللسان في الصاد مع القاف أيسر من استعمالهم إياه مع السين، فمن ثَمّ قالوا: صقر، والأصل السين، وقالوا: قَصط وإنّما هو قَسط. و كذلك إن أدخلوا بين السين والطاء والقاف حرفًا حاجزًا أو حرفين لم يكترثوا وتوهّموا المجاورة في البناء فأبدلوا، ألا تراهم قالوا: صِبط، وقالوا في السَّبق: الصَّبق، وقالوا في السَّويق: الصَّويق. وكذلك إذا جاورت الصاد الدال والصادُ متقدّمة، فإذا أُسكنت الصاد ضَعُفت فيحوّلونها في بعض اللغات زايًا، فإذا تحرّكت ردّوها إلى لفظها مثل قولهم: فلان يزدق في قوله، فإذا قالوا: صَدَق قالوها بالصّاد لتحرُّكها، وقد قُرِئ: " حتى يَزْدُرَالرّعاء " بالزاي[2]."

---

[1] السابق، 50/1

[2] ابن دريد، **جمهرة اللغة**، 1 / 50 ــ 51 .

وأعتقد أنّ اليُسر الذي تحدّث عنه ابن دريد في عبارته :" وإن كان استعمالهم اللسان في الصاد مع القاف أيسر من استعمالهم إياه مع السين" إنما مردّه إلى صفات الأصوات لا إلى مخارجها؛ فصفة الاستعلاء في الصاد تجعلها أكثر ملاءمة للقاف والطاء والخاء ــ وجميعها مستعلية ــ من السين التي تتصف بالاستفال، فالانتقال من صوت مُسْتَفِلٍ إلى صوت مُستَعْلٍ ربما يثقل على ألسنة بعض الناس فيلجؤون إلى الإبدال، في حين يبقى الصوت على حاله عند أولئك الذين لا يجدون مشقة في نطقه. وكما كان تنافر صفات الأصوات سببًا في إبدالها، فإنّه كان سببًا في إهمال كثير من الأصول المشتملة على أصوات متنافرة الصفات.

وتحدّث ابن دريد عن ضرب آخر من الإهمال يتمثّل في إهمال الرباعيّ والخماسيّ المجرّد من أصوات الذّلاقة، قال:"واعلم أنّ أحسن الأبنية عندهم أن يبنوا بامتزاج الحروف المتباعدة؛ ألا ترى أنّك لا تجد بناء رباعيًّا مُصمت الحروف لا مزاج له من حروف الذلاقة، إلا بناء يجيئك بالسين، وهو قليل جدًّا، مثل: عسجد، وذلك أنّ السين ليّنة وجرسُها من جوهرالغُنّة، فلذلك جاءت في هذا البناء. فأمّا الخماسيّ مثل: فَرَزْدق وسَفَرْجل وشَمَرْدل، فإنّك لست تجد واحدة إلا بحرف وحرفين من حروف الذّلاقة من مخرج الشفتين أوأسلة اللسان، فإن جاءك بناء يخالف ما رسمته لك مثل: دَعْشق وضَعْثج وحُضافج وصَفَعْهَج، أو مثل: عَقْجَش وشَعْفَج، فإنّه ليس من كلام العرب فارددْه، فإنّ قومًا يفتعلون هذه الأسماء بالحروف المُصمتة ولا يمزجونها بحروف الذّلاقة، فلا تَقبَل ذلك كما لا يُقبَل من الشعر المستقيم الأجزاء إلا ما وافق أبنية العرب من العَروض الذي أُسّس على شعر الجاهليّة[1]."

لكن بملاحظة هذه الكلمات التي ساقها ابن دريد أمثلة على ما أُهمل من الرباعيّ والخماسيّ لخلوّها من أصوات الذلاقة، نجدها تشتمل أحيانًا على صوت من الأصوات الذلقيّة، مثل: (حُضافج) و(صَفَعهج) و(شَعفج) فقد اشتملت جميعها على الفاء، فلماذا أُهملت إذن؟ لا شكّ في ثقل مثل هذه الكلمات سواء أكان فيها فاء أم لم يكن، وهذا الثقل مستَمَدّ بالدرجة الأولى من كثرة عدد أصواتها ــ وهوأمر نجده في الأصول الرباعية والخماسية جميعها ــ ثُمّ من ثقل هذه الأصوات، فمن الملاحظ أنّ الكلمات السابقة لا تخلو من صوت الجيم ــ غالبًا ــ وهو من الأصوات الثقيلة لما يتصف به من الجمع بين صفتي: الانفجار والاحتكاك، ومن هنا جاء الاختلاف بين العرب في نطقه قديمًا وحديثًا، كما أنّ هناك اختلافًا في صفاته بين القدماء

[1] السابق، 1 / 49 .

والمحدثين[1]. وهي تشتمل كذلك على أصوات أخرى ربما تُعدّ ثقيلة عند بعض النـــاطقين مثـــل: الضاد، وهو كالجيم، من الأصوات التي اختُلف في صفاتها ومن ثَمّ في طريقة نطقها، أضف إلى ذلك اتصافه بالإطباق الذي يقتضي من اللسان حركة إضافية لا توجد إلا مع الأصوات المُطْبَقَة[2].

ومن هنا ازدادت تلك الأصول ثقلا على ثقلها، مما جعل صوت الفـــاء عـــاجزًا عـــن تخفيف حدّة ذلك الثقل، فمسألة الاستخفاف أو الاستثقال لا تتعلّق باشتمال الربـــاعيّ والخماســـيّ على صوت أو أكثر من أصوات الذلاقة، ووجود هذه الأصوات فيهما ربما يخفف مـــن ثقلهمـــا لكنّه لا ينفيه عنهما، فهما مستَثقلان ــ كما أسلفنا ــ لطولهما، لذا فقد نجد الأصـــل الربـــاعيّ أو الخماسيّ مشتملا على أحد أصوات الذلاقة، ثم لا يجد إلى الاستعمال سبيلا، بـــل يبقـــى مهمـــلا لثقله، لا سيما إذا اشتمل على أصوات ثقيلة، فالعرب أهملت الرباعيّ والخماسيّ بالجملـــة، ثـــم اشترطت لاستعمالهما أن يُمزَجا بأخف الأصوات، وهي: أصوات الذّلاقة، وما خالف هذا الشرط إما مُبتَدَع أو دخيل ينبغي ردّه.

فأسباب الإهمال التي ذكرها ابن دريد إذن :

- تقارب مخارج الأصوات المكوِّنة للأصل الواحد .
- تنافر صفات الأصوات ــ و إن لم يذكرها صراحة ، فقد كانت متَضَمَّنة في كلامه .
- خلوّ الرباعيّ و الخماسيّ من أصوات الذّلاقة .

ثالثًا ــ ابن جني (ت392 هـــ)

يُعدّ ابن جنّي خير مَن فسّر الإهمال، وفصّل القول في أسبابه، فقد بيّن أنّ الســـبب الرئيس للإهمال هو الاستثقال الناتج عن تقارب المخارج، وذكر أشكال التأليف وما يحسن منها وما يقبح وما يمتنع، كما حاول أن يفسّر إهمال ما قال عنه ابن فارس:" لكنّ العـــرب لم تقل عليه[3]" أي ما أُهمل من الأصول دون أن يكون فيه ما يمنع استعماله.

أ- **الاستثقال:** قال ابن جني :" أما إهمال ما أُهمل، ممّا تحتمله قسمة التركيب في بعـــض الأصول المتصوّرة، أو المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال، وبقيّته ملحقة به، ومُقَفّـــاة علـــى إثره، فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه، نحو: سَصْ، وطَسْ، وظَثْ، وثَظْ، وضَشْ، وشَضْ، وهذا حديث واضح لنفور الحسّ عنه، والمشقّة على النفس لتكلّفه، وكذلك نحو: قَـــجْ،

---

[1] انظر جواد النوري: **أبحاث في علم الأصوات**، ص 125 ــ 131 .

[2] انظر أنيس، إبراهيم: **الأصوات اللغوية**. ص 48، وانظر عبد الجليل، عبد القادر: **الأصوات اللغوية**. ص271.

[3] ابن فارس، **الصاحبي**، ص 82 .

وجَقْ، وكَقْ، وقَكْ، وكَجْ، وجَكْ، وكذلك حروف الحلق، هي من الائتلاف أبعد؛ لتقارب مخارجها عن معظم الحروف، أعني حروف الفم، فإن جمع بين اثنين منها قُدِّم الأقوى على الأضعف، نحو: أهل وأحد وأخ وعهد وعهر، وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما، إلا بتقديم الأقوى منهما ..."[1].

فمن الواضح أنّ ابن جنّي قد جعل قرب المخارج هو المسؤول الرئيس عن الاستثقال الناتج عن المشقّة التي يقتضيها نطق صوتين متقاربين، لذا فإن العرب لم يؤلّفوا بين الأصوات المتقاربة، وإذا اضطروا إلى ذلك فإنهم يقدّمون الأقوى على الأضعف، وهذا ملحظ فسّره ابن جني بأحد أمرين :

أولهما _ أنّ الأقوى له قدم السبق دائمًا ، فلا بدّ أن تكون له الصدارة .

وثانيهما _ أنّ الناطق يكون في بداية لفظه أقوى نفسًا، فيبدأ بنطق ما يثقل على اللسان، ويترك ما هو أخف إلى حين يقلّ نشاطه وتضعف قوة نفسه[2].

و لعلّنا بدأنا لأول مرّة نشعر بالعمق في تفسير ظاهرة الإهمال، إذ لم تعد مجرد فكرة يقولها صاحبها ثمّ يمضي، فقد حاول ابن جني تعليل استثقال التأليف بين الأصوات المتجاورة عندما قال:" وهذا حديث واضح لنفور الحسّ عنه، والمشقّة على النفس لتكلّفه" وعزّز فكرته بأمثلة على هذا النوع من التأليف، كما فسّر سبب رغبتهم عن التأليف بين أصوات الحلق بأنّها أكثر الأصوات تقاربًا. و تعتقد الباحثة أنّ علّة استثقال المتقارب التي ذكرها ابن جني في عبارته السابقة هي علّة مقنعة، فهي تتضمن جانبين : جانبًا سمعيّا، و جانبًا نطقيّا، فقوله:" لنفور الحسّ عنه " يشير إلى ثقل هذا الضرب من التأليف في السمع، فاللغة العربية لغة موسيقية وأذن العربيّ كذلك، لذا لم تكن العرب لتقبل من الكلمات إلا ما كان لذيذ الوقع في السمع، وعبارته " والمشقة على النفس لتكلّفه " تبين ثقل تأليف المتقاربة على اللسان، فنطق صوتين متقاربين يتطلب أن يتحرّك اللسان حركات متشابهة في الموضع ذاته تقريبًا، فيكلّ اللسان ويعيا، شأنه في هذا شأن العين عندما تنظر إلى ألوان متقاربة فإنّها تتعب، وربما لا تستطيع التمييز بينها، وكذلك الأذن إذا أسمعناها أصواتًا متقاربة غدت عاجزة عن تبيّن الاختلاف بينها.

فالمتقارب من الأصوات ثقيل في السمع ثقيل على اللسان، لكنّنا لا نملك أن نعزو الاستثقال إلى تقارب المخارج دائمًا؛ لأنهم ألّفوا بين المتقاربة، وكانت عندهم حسنة غير نافرة،

---

[1] ابن جني، **الخصائص**، 54/1 .

[2] السابق 55/1

على نحو ما نجده في : شجر وشجّ، فالشين والجيم من مخرج واحد ومع ذلك لم يستثقلوا التأليف بينهما، ومن ناحية أخرى فقد نجد من المتباعد ما هو مُستَثقَل مثل: (ملع) فهي مُستَقبَحة على تباعد مخارج أصواتها [1]، فأنا أتفق مع ابن جني في أنّ الاستثقال سبب رئيس في إهمال كثير من الأصول، لكنني أختلف معه في جعل تقارب المخارج سببًا وحيدًا لهذا الاستثقال، فاشتراك الجيم مع الشين في المخرج ذاته لم يَحُل دون ائتلافهما، كما لم يمنع تباعد مخارج الأصوات في (ملع) من استقباحها. أضف إلى ذلك أنّ قلب أصوات كلمة (ملع) لتصبح (علم) يجعلها حسنة غير نافرة، مما يؤكّد فكرة أنّ الحكم على كلمة ما بالخفة أو الثقل، والحُسن أو القُبح، غير منوط بمخارج أصواتها قُربًا أو بُعدًا دائمًا، بل نجد أنفسنا مضطرين للبحث عن أسباب أخرى غير المخارج، كما في (ملع)، فمن المؤكّد أنّ المخارج لا علاقة لها باستثقالها؛ لأنها متباعدة، وربما كان لطريقة ترتيب الأصوات يدٌ في قبول هذه الكلمة وما كان على شاكلتها أو ردّها، فبدء الكلمة بالميم وختمها بالعين مع توسّط اللام بينهما يجعلها ثقيلة، في حين يستحسن العرب بدءها بالعين وختمها بالميم، علمًا بأنّهم قالوا (منع) والنون أخت اللام، ومع ذلك فإنّ
(منع) مُستَحسَنة و(ملع) مستقبحة.

ب ــ أضرب التّأليف:

أفرد ابن جني فصلا في الجزء الثاني من (سرّ صناعة الإعراب) قدّم له بقوله:" وهذا فصل نذكر فيه مذهب العرب في مزج الحروف بعضها ببعض، وما يجوز من ذلك، وما يمتنع، وما يحسُن، وما يقبُح، وما يصحّ." وقد قسّم الأصوات من حيث تآلفها، ورتبها من الأقل تآلفًا إلى الأكثر، فجعل الأصوات الحلقية هي الأقل تآلفًا، قال :" واعلم أن أقلّ الحروف تألّفًا بلا فصل حروف الحلق، وهي ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، فسبيل هذه الحروف متى اجتمع منها في كلمة اثنان أن يكون بينهما فصل، و ذلك نحو: هَدَأْتُ، وخَبَأْتُ، وعِبْء، وخَيْعَل، وغَيْهب، وحَضَأْتُ النار، وحَطَأْتُ به الأرض، فهذه حال هذه الحروف، وحكمها ألا تتجاور غير مفصولة إلا في ثلاثة مواضع:

أحدها أن تُبتدأ الهمزة فيجاورها من بعدها واحد من ثلاثة أحرف حلقية وهي: الهاء والحاء والخاء، فالهاء نحو: أَهْل وأَهَر وإهاب وأُهْبة، وهذا خاصةً قد تتقدم فيه الهاء الهمزة، وذلك نحو: بَهَأْتُ، ونَهِيء اللحم، والحاء نحو: أَحَد وإِحْنة، والخاء نحو: أَخَذ وأُخَر، فأما قولهم حَأْحَأْتُ

[1] ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد: **المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.1995. 159/1

بالكَبْش: إذا دعوتَه فقلت حُؤْحُؤ، وهَأْهَأْتُ بالإبل: إذا قلت لها : هَأْهَأْ، فإنما احتمل فيه تأخر الهمزة عن الحاء والهاء لأجل التضعيف؛ لأنه يجوز فيه ما لا يجوز في غيره .

الثاني ــ ائتلاف الهاء مع العين ، ولا تكون العين إلا مقدمة ، وذلك نحو: عَهْد وعَهَرَ وعِهْن.

والثالث ــ ائتلاف العين مع الخاء، ولا تكون الخاء إلا مقدمة، وذلك نحو: بَخَعَ، والنَّخَع[1].

فالأصوات الحلقية إذن لا تتجاور ، بل يجب الفصل بينها، ولا يجوز تجاورها إلا في الحالات السابقة، وبالرغم من اختلافنا معه ومع غيره من القدماء في تحديد الأصوات الحلقية [2] إلا أننا نتفق معه في ثقل التأليف بين تلك الأصوات.

وتأتي أصوات: القاف والكاف والجيم، في المرتبة الثانية من حيث قلة التأليف، قال: "ويتلو حروف الحلق حروف أقصى اللسان، وهي: القاف، والكاف، والجيم[3]." فنرى أن ابن جني قد جمع بين الجيم والقاف والكاف، وهذا يؤيّد ما ذهب إليه بعض المحدثين من أنّ الجيم كانت تُنطق قديمًا بما يشبه الجيم القاهريّة[4].

والأصوات الصفيرية ــ وهي الصاد والسين والزاي ــ لا تأتلف، وكذلك الطاء والدال والتاء، و الظاء والذال والثاء، فقد ذكر ابن جني هذه الأصوات لكنه لم يبين رتبة كل منها، إذ لا يوجد في كلامه ما يشير إلى الترتيب، قال:" وحروف الصفير ــ وهي الصاد والسين والزاي ــ لا يتركّب بعضها مع بعض، ليس في الكلام مثل:" سَصَّ" ولا "صَسَّ" ولا "سَزَّ" ولا "زَسّ" ولا " زصّ" ولا صَزّ". وكذلك الطاء والدال والتاء لا يتركب، إلا أن تتقدم الطاء والتاء على الدال، نحو: " وَتِدَ" و"مَحْتد" و" وَطَد". وكذلك الظاء والذال والتاء. وأما الراء واللام والنون، فمتى تقدّمت الراء على كلّ واحدة منهما، جاز ذلك نحو:" وَرَل" و"أُرُل" و"رَنّة" و"رَنْد[5]."

فنلاحظ أنه ذكر مجموعات الأصوات التي لا تأتلف أو يكون ائتلافها مشروطًا، من غير فصل أو ترتيب، إلا أن يكون قد جعلها جميعًا في رتبة واحدة ــ لا سيما أصوات الصفير، والطاء والدال والتاء، والظاء والذال والثاء ــ لأنه كان يجمع بينها بقوله:" كذلك "، أي أنه يلحقها بحكم ما قبلها من ناحية عدم الائتلاف، لكنه عندما تحدّث عن الراء واللام والنون، فإنه

---

[1] ابن جني، **سر صناعة الإعراب**،2 / 812

[2] الأصوات السابقة في عُرف القدماء هي أصوات حلقيّة ، لكن علم الأصوات الحديث بيّن أنّ مخرج الهمزة والهاء من الحنجرة ، والعين والحاء من الحلق ، والغين والخاء من الطبق .

3 السابق، 2 / 814 .

4 انظر عبد الله، رمضان: **أصوات اللغة العربية بين الفصحى واللهجات**، ص93.

5 ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 2 / 817 ــ 818 .

ابتدأ ب"أما" إيذانًا منه بفصلها عن حكم سابقاتها، لأنها تجتمع بشرط تقدّم الراء على اللام والنون.

لكن مجموعات الأصوات التي ذكرها ابن جني في هذا الفصل، تشترك في سبب عدم جواز الائتلاف ، وهو قرب المخارج ، مما يقفنا على سبب واحد لإهمال كثير من الأصول ، وهو سبب وجيه لما بيناه سابقًا من كلفة نطق صوتين متقاربين ، وهي كُلفة علّلها ابن جني بأنّ " الصوت إذا انتحى مخرج حرف ، فأجرس فيه ، ثمّ أُريد نقله عنه ، فالأخلق بالحال أن يعتمد به مخرج حرف يبعد عنه؛ ليختلف الصوتان، فيعذبا بتراخيهما، فأمّا أن يُنقَل عنه إلى مخرج يجاوره و صدى يناسبه، ففيه من الكلفة ما في نَقْد الدينار من الدينار ونحو ذلك، ففي هذا إشكال، وفيهما إذا تباعدا من الكلفة ما في نقد الدينار من الدرهم، أو نحو ذلك، وهذا أمر واضح غير مشكل، فلذلك حسن تأليف ما تباعد من الحروف، وكان تضعيف الحرف عليهم أسهل من تأليفه مع ما يجاوره ..."[1] فالاستثقال ناجم عن الصعوبة التي يتكبّدها اللسان في أثناء إنتاج صوتين متقاربين مخرجًا وجَرسًا، فيحزُن عليه تمييزهما كما يصعب على المرء تمييز الدينار من الدينار، لذلك فضّل تأليف المتباعدة على المتجاورة، قال:" فقد تحصّل لنا من هذه القضايا أنّ الحروف في التّأليف على ثلاثة أضرب: أحدها تأليف المتباعدة، وهو الأحسن. والآخر تضعيف الحرف نفسه، وهو يلي القسم الأول في الحسن. والآخر تأليف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأولين، فإمّا رُفِض ألبتة، وإمّا قلّ استعماله[2]" ويُفهم من كلامه أنّ الأصول المكوّنة من أصوات متقاربة إما أن تكون قليلة نادرة، أو متروكة مهملة، لكن ماذا قال ابن جني في الأصول المهملة لغير سبب صوتي؟

ج ــ الأسباب غير الصوتية :

حاول ابن جنّي تفسير إهمال الأصول التي لا يوجد فيها ما يمنع استعمالها ــ صوتيًّا ــ فذكر لإهمالها عدة أسباب لا نجدها عند غيره من العلماء، وهي تنحصر فيما يأتي:

أولا ــ إلحاق الثلاثيّ بالرباعيّ :

تبين لنا في موضع سابق من هذا البحث[3] أن الخماسيّ مهمل إلا ما قلّ منه ونزر، وأنّ أغلب الرباعيّ مهمل كذلك لقربه من الخماسيّ، لكنّه أفضل حالا منه، لقربه من الثلاثيّ، الذي يشكّل ثلثي اللغة المستعملة تقريبًا، لكنّه بالرغم من ذلك لم يخلُ من إهمال كثير من أصوله، وقد

---

[1] ابن جني، **سرّ صناعة الإعراب**، 2 / 816 .

[2] السابق، 2 / 816 .

[3] انظر هذا البحث ص 50-51

علّل ابن جنّي إهمال الثلاثيّ بقوله:" ثمّ إنّهم لمّا أمسّوا الرباعيّ طرفًا صالحًا من إهمال أصوله، وإعدام حال التمكّن في تصرّفه، تخطّوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثيّ، لا من أجل جفاء تركّبه بتقاربه، نحو: سص، وصس، ولكن من قبل أنهم حذَوه على الرباعيّ؛ كما حذوا الرباعيّ على الخماسيّ، ألا ترى أنّ لجع لم يُترك استعماله لثقله، من حيث كانت اللام أخت الراء والنون، وقد قالوا نجع فيه، ورجع عنه، واللام أخت الحرفين، وقد أهملت في باب اللجع، فدلّ على أنّ ذلك ليس للاستثقال، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثيّ؛ لئلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد له، مع شياعه واطّراده في الأصلين اللذين فوقه، كما أنّهم لم يُخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرّف فيها، وذلك ما استعملوه من تحقيرها وتكسيرها وترخيمها ... فقد عرفت إذًا أنّ ما أُهمل من الثلاثيّ لغير قبح التأليف، نحو: ضثّ،وثضّ، وثذّ، وذثّ، إنما هو لأنّ محلّه من الرباعيّ محلّ الرباعيّ من الخماسيّ، فأتاه ذلك القدر من الجمود، من حيث ذكرنا، كما أتى الخماسيّ ما فيه من التصرّف في التكسير والتحقير والترخيم، من حيث كان محلّه من الرباعيّ محلّ الرباعيّ من الثلاثيّ، وهذه عادة للعرب مألوفة، وسنّة مسلوكة: إذا أعطوا شيئًا من شيء حكمًا ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكمًا من أحكام صاحبه؛ عمارة لبينهما، وتتميمًا للشّبَه الجامع لهما[1]."

فالفكرة تتلخّص في أنّ الخماسيّ مُتَّفَق على ثقله لطوله، وأخفّ منه الرباعيّ، الذي يتوسّط الثلاثيّ والخماسيّ من حيث إهمال أصوله واستعمالها، فما أُهمل من الرباعيّ فلقربه من الخماسيّ، و ما استعمل منه فلقربه من الثلاثيّ، وهذا القرب ذاته هوالذي جعلهم يُهملون طرفًا كبيرًا من الثلاثيّ؛ إلحاقًا له بالرباعيّ، فكما منحوا الرباعيّ حكم الثلاثيّ في الاستعمال، فإنّهم أعطوا الثلاثيّ حكم الرباعيّ في الإهمال.

وهذا التفسير لا يعدو أن يكون محض اجتهاد ليس له ما يسنده، فما الذي يثبت أن الرباعيّ مهمل إلحاقًا له بالخماسيّ؟ أو أنّ ما استُعمل منه كان بسبب قربه من الثلاثيّ؟ لماذا لا يكون مهملا لطوله وتجاوزه حدّ الاعتدال، فيكون سبب إهماله هو ذاته سبب إهمال الخماسيّ؟ وهذا القول يمكن أن يصدق على الثلاثيّ كذلك، فما الذي يُثبت أنّ ما أهمل من الثلاثيّ لغير سبب صوتيّ، كان إلحاقًا له بالرباعيّ، لتتميم الشَّبَه بينهما ؟ لأننا إذا سلّمنا بذلك، نبقى أمام سؤال ملحّ، وهو: لماذا اختيرت أصول بعينها فأُهملت؛ ليكون إهمالها متمّمًا للشبه بين الثلاثيّ والرباعيّ؟ هل هذه الأصول أقلّ أهمّيّة مما استُعمل أو أقلّ ملاءمة، أم أنّ الحاجة إليها تقلّ عن

[1] ابن جني، **الخصائص**، 1 / 62 ــ 63 .

غيرها، مما جعل النّاطق العربيّ يضحّي بها، لا لشـــيء إلا لإحـــداث التّـــوازن بـــين الثلاثـــيّ والرباعيّ؟

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإنّ تفسير الإهمال على هذا الأساس، يجعل الربـــاعيّ مجرّدًا من أيّة هويّة، فمهمله ملحق بالخماسيّ، ومستعمله ملحق بالثلاثيّ، وهو بينهما لا كيان له ولا أهميّة، أي أنّ الناطق العربيّ لم يستعمله لحاجته إليه، بل لإلحاقه بـــالثلاثيّ، وهـــذا الأمـــر يجافي المنطق؛ لأنّ الحاجة هي التي تُلجئ إلى الاستخدام، ودونها لا يمكن أن تُستخدم الألفـــاظ وتُضَمّن معاني معيّنة، لتصبح كلامًا يتفاهم النّاس من خلاله، فلو لم يكن الناطق محتاجًا إلى مـــا استُعمل من الرباعيّ، فكيف أعطاه معنى؟ وعلى هذا فلا يمكن أن يكون الإلحاق بالثّلاثيّ هـــو سبب استعمال ما استُعمل من الرباعيّ، فإذا سلّمنا بذلك واطمأننّا إليه، فإنّ العلّة التي ذكرها ابن جنّي لتفسير مهمل الثلاثيّ ستنتفي؛ إذ إنّها مبنيّة على فكرة إلحاق مستعمل الرباعيّ بالثّلاثيّ، وقد بيّنت الباحثة بطلانها، ومتى كانت العلّة باطلة، فإنّ ما بُني عليها باطل.

ثانيًا ــ تشبيه الانتقال بين الأصول بالإعلال

من المعلوم أنّ كلّ أصل من الأصول: الثلاثيّة والرباعيّة والخماسيّة، يتصرّف على عدة وجوه، فالثّلاثيّ يتصرّف على ستة أوجه، والرباعيّ على أربعة وعشرين وجهًا، والخماسيّ على مئة وعشرين وجهًا، لكنّ العرب لم يستعملوا جميع ما يتصرّف إليه الأصل الواحد، فالأصل (ك ت ب) مثلا، يتصرّف على الأوجه التالية : كتب ، كبت ، تكب ، تبك ، بكت ، بتك، فهـــذه ستة أوجه من أصل واحد، لكن المستعمل منها أربعة فقط ، وهي : كتب وكبت وبكت و بتـــك، في حين نجد (تكب و تبك) في الأصول المهملة. فلماذا استخدم الناطق العربيّ بعـــض أوجـــه تصرّف الأصل، وعدل عن أوجه أخرى فأهملها؟ لقد حاول ابن جني تفسير هذا الأمر مبيّنًا " أنّ التصرّف في الأصل، وإن دعا إليه قياس ــ وهو الاتّساع به في الأسماء ، والأفعال، والحروف ــ فإنّ هناك من وجه آخر ناهيًا عنه، وموحشًا منه، وهو أنّ في نقل الأصل إلى أصـــل آخـــر، نحو: صبر، وبصر، وصرب، وربص، صورة الإعلال ... فلما كان انتقالهم من أصـــل إلـــى أصل نحو: صبر وبصر، مشابهًا للإعلال، من حيث ذكرنا، كان من هذا الوجه كالعاذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول[1]."

وأعتقد أنّه شبّه الانتقال بين الأصول بالإعلال من ناحية أنّ كليهما فيه إضعاف للكلمة، فأحرف العلة ضعيفة لما يمكن أن يعتريها من الحذف أو القلب، والحرف الضعيف من شأنه إذا

[1] ابن جني، **الخصائص**، 1/ 64 .

دخل بناء أضعفه، ومثل ذلك الانتقال بين الأصول؛ فما من شيء يتحوّل عن أصله إلا ويدخله الضعف والوهن، لكنّ هذا الرأي يفترض وجود أصل ثابت معروف، وجميع الأصول الأخرى متفرّعة منه، فأنّى لنا أن نحدّد أيّ الأوجه هو الأصل وما عداه فرع، ومن جانب آخر، لماذا استُعملت جميع الأوجه أو معظمها في بعض الأصول، في حين أُهملت أغلبيّة الأوجه في أصول أخرى، إذ لو كان السبب في الإهمال هو تجنّب ما يشبه الإعلال، لوجب التعامل مع جميع الأصول بالسّويّة، ولكان الإهمال أو الاستعمال متساويًا تقريبًا فيها جميعًا.

ثالثًا ــ عدم الحاجة إلى الأصول جميعها

في اعتقادي أنَّ هذا التفسير هو الأقرب إلى التصديق، والأكثر معقوليّة، بين التفسيرات جميعها، إذ شبّه ابن جنّي أصول الكلم بمال " ملقى بين يدي صاحبه، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه، فميّز رديئه وزائفه، فنفاه البتّة، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه، ثمّ ضرب بيده إلى ما أطفّ له من عُرض جيّده، فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض؛ لأنّه لم يُرد استيعاب جميع ما بين يديه منه... وهو يرى أنّه لو أخذ ما ترك مكان أَخْذ ما أخذ، لأغنى عن صاحبه، ولأدّى في الحاجة إليه تأديته، ألا ترى أنّهم لو استعملوا لجع مكان نجع، لقام مقامه، وأغنى مغناه ؟[1]."

فوجود الحاجة سبب للاستعمال، وانتفاؤها مدعاة للإهمال، وما دامت أصول اللغة كثيرة وتفيض عن حاجة الناطق، فإنّه انتقى منها ما يعبّر عن أغراضه تعبيرًا دقيقًا، مع مراعاة تناسق أصوات الكلمة وتناغمها، وما زاد عن حاجته تركه فلم يستعمله، بالرغم من كونه قابلا للاستخدام صوتيًّا، وصالحًا للتعبير عن غرضه دلاليًّا، على نحو ما نجده في كلمة (لجع)، فأصواتها غير نافرة، ويمكن أن تعبّر عمّا عُبّر عنه بكلمة (نجع) فلماذا أُهملت إذن؟ وهذا السؤال يقودنا إلى الحديث عمّا يمكن أن يُعدّ سببًا من أسباب الإهمال، وهو العلاقة الطبيعيّة بين الصوت ومعناه.

رابعًا ــ العلاقة الطبيعيّة بين الصوت ومعناه:

إنّ ما ذكره ابن جنّي في موضع سابق من الخصائص[2] من أنّ اللام أخت النّون والرّاء، يجعلنا نمعن النظر في سبب استعمالهم(نجع، ورجع) وإهمالهم(لجع)، ومن ثَمّ ندرك دور الأصوات في ذلك، فقد يكون اختيارهم الأصل (نجع) للتعبير عن طلب الكلأ ومساقط الغيث[3]،

---

[1] ابن جنّي، **الخصائص**، 1 / 65 .

[2] السابق 1 / 62 .

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة نجع.

و إهمالهم (لجع)؛ لأنّ النّون أكثر ملاءمة للمعنى المقصود من اللام؛ فهي في بداية الأصل تدلّ على ابتداء حركة، وقد تدلّ على الظّهور والبروز[1]، ولنقل إنّها تدلّ على حركة ظاهرة، ولا يمكن أن يحدث النجع إلا بابتداء حركة ظاهرة إلى مكان معيّن طلبًا للاستقرار والتمتع فيه فترة من الزمن، فكأنّ ما في النون من غنّة ونغم خاص يجعلها ملائمة للدلالة على الراحة والرفاهية في مكان يشتمل على مقوماتهما من ماء وكلأ، أمّا اللام فما فيها من انحراف يجعلها غير صالحة للتعبير عن الحركة الهادفة إلى البحث عن الراحة والخير الوفير، فالنون إذن أصدق تعبيرًا عن المراد من اللام، أمّا الراء في الأصل (رجع) فهي بما تختصّ به من تكرار تنسجم مع المعنى المتضمَّن فيه، الذي يوحي بحدث يتكرّر مرّة بعد مرّة، فالراء والنون يتناغم كلّ منهما مع الجيم والعين، لينتج من تآلفهما معهما، معنيان فيهما من العلاقة الطبيعيّة بينهما وبين صوتي النون والراء الشيء الكثير، في حين لا ينتج من ائتلاف اللام مع الجيم والعين أيّ معنى. وهذا ما أحسب أنّ ابن جنّي قد قصد إليه عندما قال في معرض حديثه عن كلمتي(نجع ، ولجع):" ثمّ لا أدفع أيضًا أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم، عدلوا إليه لها، ومن أجلها، فإنّ كثيرًا من هذه اللغة وجدته مضاهيًا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عُبِّر بها عنها[2]." ويمكننا من خلال هذا القول أن نستشفّ سببًا آخر للإهمال، وهو: انتفاء المناسبة الطبيعيّة بين الأصوات داخل تشكّلات صوتيّة معيّنة والمدلولات المراد التعبير عنها.

وهذا هو جوهر الأمر، فالأصوات منفردة تتضمّن معاني اكتسبتها من صفاتها وخصائصها المميّزة لها، وهي تتآلف في كلمات على نحو مخصوص لتدلّ مجتمعة على معانٍ تنسجم مع دلالة كلّ صوت من الأصوات المتآلفة، وبناء على هذا فإنّ تنافر أصوات الكلمة ليس هو السبب في إهمالها دائمًا، بل قد يكون لدلالة تلك الأصوات دور في الإهمال، بحيث ينعدم التناسب والانسجام بينها وبين المعنى المقصود. فما أُهمل من الأصول لغير سبب صوتيّ، فهذا هو بابه : زيادة الأصول عن حاجة النّاطق، وتخيّره من بينها ما كان أكثر انسجامًا مع معانيه، و أصدق تعبيرًا عن أغراضه، ومن هنا يمكننا أن نستشفّ سببًا آخر للإهمال

ونخلص إلى القول إنّ أسباب الإهمال عند ابن جني على قسمين :

- أسباب صوتية : وتتمثّل في الاستثقال الناتج عن تقارب مخارج الأصوات المكونة للكلمة.
- أسباب غير صوتية ، وهي :

---

[1] المبارك، محمد: **فقه اللغة وخصائص العربية**. ط 7. بيروت: دار الفكر. 1981. ص 104 .

[2] ابن جني، **الخصائص**، 65/1 .

1ــ إلحاق الثلاثيّ بالرباعيّ .
2ــ تشبيه الانتقال بين الأصول بالإعلال .
3ــ عدم الحاجة إلى الأصول جميعها .
4ــ انتفاء التناسب والانسجام بين الأصوات المكوّنة للأصل والمعنى المراد التعبير عنه.

رابعًا ــ ابن فارس (ت 395 هــ)

حاول ابن فارس أن يفسّر مفهوم المهمل، وأن يبيّن أضربه فقال:" زعم قوم أنّ الكلام ما سُمع وفُهِم، وذلك قولنا: قام زيدٌ و ذهب عمرو، وقال قوم: الكلام حروف مؤلَّفة دالّة على معنى. والقولان عندنا متقاربان؛ لأنّ المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلَّفة تدلّ على معنى. وقال لي بعض فقهاء بغداد: إنّ الكلام على ضربين: مهمَل ومستعمَل، قال: فالمهمل هو الذي لم يوضَع للفائدة، والمستعمل ما وُضِع ليُفيد. فأعلمته أنّ هذا كلام غير صحيح، وذلك أنّ المهمل على ضربين: ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب ألبتّة، وذلك كجيم تؤلف مع كاف، أو كاف تقدَّم على جيم، وكعين مع غين، أو حاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبهه لا يأتلف. والضّرب الآخر: ما يجوز تألّف حروفه، لكنّ العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مُريد أن يقول عضخ، فهذا ما يجوز تألّفه وليس بالنّافر ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة خضع؟ لكنّ العرب لم تقل عضخ. فهذان ضربا المهمل. وله ضرب ثالث: وهو أن يريد مريد أن يتكلّم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذّلَق أو الإطباق حرف. وأيّ من هذه الثلاثة كان فإنّه لا يجوز أن يُسمّى كلامًا؛ لما ذكرناه من أنّه وإن كان مسموعًا مؤلَّفًا فهو غير مفيد، وأهل اللغة لم يذكروا المهمل في أقسام الكلام، وإنّما ذكروه في الأبنية المهملة التي لم تقل عليها العرب، فقد صحّ ما قلناه من خطأ مَن زعم أنّ المهمل كلام[1]."

ويبدو أنّ مفهوم المهمل بدأ يتبلور، وصارت أسبابه أوضح وأكثر تحديدًا، فالمهمل في رأي ابن فارس هو ما لم يُفِد، لذلك لا يجوز أنّ يسمّى كلامًا؛ لأنّ الكلام لا بدّ أن يكون مفيدًا، وهو على ثلاثة أقسام:

1ــ ما لا يجوز ائتلاف أصواته ألبتّة، في إشارة منه إلى السبب الرئيس من أسباب الإهمال، وهو السبب الصوتيّ المتمثّل في الاستثقال النّاتج عن تقارب المخارج، ويُفهَم هذا المعنى من الأمثلة التي ذكرها لهذا النوع من الإهمال، وهي: الجيم مع الكاف، والعين مع الغين، والحاء مع

[1] ابن فارس، **الصاحبي**، ص 82 .

الهاء أوالعين، فجميع هذه الأصوات منتمية إلى مخرج واحد أو إلى مخرجين متجاورين، وهـذا هو السبب الذي ذكره كلّ من الخليل وابن دريد لإهمال ما أُهمل.

2ــ ما يجوز ائتلاف أصواته لكنّ العرب لم تَقُله، وهذا ما لم يذكره سابقاه ــ أعني الخليل وابن دريد ــ وهو وإن لم يذكر أسباب إهماله إلا أنّه نبّه إليه وقدّم مثالا عليه للتأمّل والنّظر فيـه، ألا وهو الأصل(عضخ) فأصواته غير متنافرة، بدليل أنّهم استعملوا منه:(خضع) " لكنّ العرب لـم تقل عليه "، فلماذا لم تقل العرب (عضخ) في الوقت الذي قالت فيه (خضع)؟ إذا استطعنا الإجابة عن هذا السؤال نكون قد تمكنّا من معرفة أسباب إهمال ما أُهمل؛ إذ إنّ هذا الضّرب من المهمل هو المحتاج إلى بيان أسبابه، وليس الضّرب الأول كذلك؛ لأنّ أسباب إهمالـه واضـحة، وثِقَـل التّأليف بين أصواته جليّ بيّن، مهما اختلفت أسباب الاستثقال.

3ــ الخماسيّ الخالي من أصوات الذّلاقة أو الأصوات المُطْبَقة: وهذا السبب ذكره كلٌّ من الخليل وابن دريد، لكنّه يختلف عنهما في تخصيصه الخماسيّ بهذا الحكم دون الرباعيّ،

وكذلك في اشتراطه اشتمال الخماسيّ على أصوات الإطباق إن لم يشتمل على أصوات الذّلاقـة، علمًا بأنّ الخليل اشترط اشتماله على العين أو القاف، أو السين أو الدال، إن لم يكن مشتملا على أصوات الذّلاقة، كما أنّه كان يتحدّث عن الرباعيّ والخماسيّ على حدّ سواء، وابن دريد كالخليل اشترط اشتمال الرباعيّ والخماسيّ على صوت أو أكثر من أصوات الذّلاقة، لكنّه لم يذكر أيًّا من الأصوات الأخرى التي ذكرها الخليل.

ويبدو أنّ مردّ الاختلاف إلى الاستقراء، فحتى هذه المرحلة كانوا ما زالوا فـي مرحلـة التقعيد، الذي يُبنى على نتائج استقراء لغة العرب، فاستقراء الرباعيّ والخماسيّ من كلام العرب كشف للخليل عن اشتمالهما على أصوات الذّلاقة أوصوتي الطلاقة: العين و القـاف، أو علـى السين أو الدال، وابن دريد توصّل إلى ضرورة اشتمالهما على أصوات الذّلاقة، أمّا ابن فـارس فنتيجة الاستقراء هَدَتْه إلى أنّ الخماسيّ لا بدّ أن يشتمل على صوت أو أكثر من أصوات الذّلاقة، أو الأصوات المُطْبَقة، وهذا أمر سبق أن أوضحتُه وبيّنتُ أنّ الإهمال هنا ليس بسبب خلوّه مـن أصوات الذّلاقة أو غيرها، بل بسبب طول الكلمة، ثمّ إنّ ابن فـارس اشـترط اشـتماله علـى الأصوات المُطْبَقة، فهل هذه الأصوات خفيفة ؟ يمكننا أن نسلّم بخفّة أصوات الذّلاقـة، لكـن أن يشترط اشتمال الخماسيّ الثقيل بطبيعته على صوت أو أكثر من الأصوات المُطْبقة، فهـذا مـا يدعو إلى الاستهجان، فكيف يمكن أن يكون صوت الضاد ــ على سبيل المثال ــ خفيفًا، وهـو الصوت الذي كان يثقل على كثير من العرب، فضلا عن العَجَم، حتى سُمّيت اللغة العربية لغـة

الضّاد؟ وعلى أيّة حال فنحن لا نستطيع أن نقرّ بما جاء به ابن فارس أو نرفضه حتّى ندرس ما أوردته المعاجم العربيّة من أصول خماسية، لكنّ هذا الأمر من شأنه أن يحيد بنا عن غرضنا من هذا البحث، إذ إنّ علّة استثقال الخماسيّ معلومة، و ما يهمنا بشكل خاص هو ما كانت علّة إهماله مجهولة، ككثير من الأصول الثلاثية .

خامسًا ــ آراء بعض علماء البلاغة

أولا ــ ابن سنان الخفاجي (ت466 هـ)

عالج ابن سنان موضوع الأصول المهملة مبيّنًا سبب إهمالها في غير موضع من كتابه (سرّ الفصاحة)، وقد ردّ الإهمال إلى سبب رئيس هو: صعوبة النطق الناتجة عن تقارب المخارج، قال:" ووقوع المهمل من هذه اللغة، على ما قدمته لك، في الأكثر من اطّراح الأبنية التي يصعب النطق بها لضرب من التقارب في الحروف، فلا يكاد يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة؛ لحزونة ذلك على ألسنتهم وثقله. وقد رُوي أنّ الخليل بن أحمد قال: سمعنا كلمة شنعاء وهي (الهغجع) وأنكرنا تأليفها. و قيل إنّ أعرابيًّا سئل عن ناقته فقال: تركتها ترعى (الهغجع)[1]، فلما كُشِف عن ذلك و سئل الثقات من العلماء عنه أنكروه ودفعوه وقالوا: نعرف " الخعخع " وهذا أقرب إلى تأليفهم؛ لأنّ الذي فيه حرفان حسب.
وحروف الحلق خاصّة ممّا قلّ تأليفهم لها من غير فصل يقع بينهما، كلّ ذلك اعتمادًا للخفّة وتجنّبًا للثّقل في النطق. فأمّا القاف والكاف والجيم، فلم تتجاور في كلامهم البتة، لم يأت عنهم: قج ولا جق، و لا كج ولا جك، ولا قك ولا كق، وكلّ ذلك فِرارًا ممّا ذكرناه ... وقد قسم تأليف الحروف ثلاثة أقسام: فالأول تأليف الحروف المتباعدة، وهو الأحسن المختار، والثاني تضعيف هذا الحرف نفسه، وهو يلي هذا القسم في الحُسن، والثالث تأليف الحروف المتجاورة، وهو إمّا قليل في كلامهم، أو منبوذ رأسًا لما قدّمناه، والشّاهد على ما ذكرناه الحسّ، فإنّ الكلفة في تأليف المتجاور ظاهرة، يجدها الإنسان من نفسه حال التلفّظ ...[2]"

ونلاحظ أنّ سبب الإهمال الذي قدّمه الخفاجي هو ذاته ما قدّمه مَن سبقه من علماء من أمثال: الخليل وابن دريد وابن فارس وابن جني، إذ أجمعوا على أنّ الاستثقال الناتج عن تقارب مخارج الأصوات هو السبب الرئيس للإهمال. أضف إلى ذلك أنّه اعتمد التقسيم الذي ذكره ابن جني لأوجه تأليف الأصوات، ومن هنا فقد جعل الخفاجيّ تباعد المخارج شرطًا من شروط

[1] في **العين**: (الهُعخُع) بالعين و الخاء، 1 / 54 .

[2] الخفاجي، ابن سنان: **سرّ الفصاحة**.تحقيق علي فودة.ط2. القاهرة: مكتبة الخانجي.1994 . ص 53 ــ 54 .

فصاحة الكلمة، وشبّه الأصوات في التأليف بالألوان، فتباينُ الألوان يُضفي عليها رونقًا وبهاء قد لا نجده فيها إذا تقاربت، وكذلك الأصوات فإنّ تباعد مخارجها يمنح الكلمة حُسنًا لا نجده فيها إذا ما تقاربت تلك المخارج[1].

فهو إذن لا يرى التنافر إلا في تقارب مخارج الأصوات، ويرفض الرأي القائل: إنّ البعد الشديد موجب للتنافر كذلك، ويحتجّ لذلك بأننا نجد كلمات مكوّنة من أصوات متباعدة أشدّ البعد، ومع ذلك نجدها غير نافرة، مثل كلمة:(ألم)، قال:" وقد ذهب علي بن عيسى أيضًا إلى أنّ التنافر أن تتقارب الحروف في المخارج أو تتباعد بعدًا شديدًا، وحكى ذلك عن الخليل بن أحمد. و يُقال إنه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الطفر، و إذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشي المقيّد؛ لأنّه بمنزلة رفع اللسان وردّه إلى مكانه، وكلاهما صعب على اللسان، والسّهولة من ذلك في الاعتدال، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال، والذي أذهب أنا إليه في ما قدّمت ذكره، ولا أرى التنافر في بُعد ما بين مخارج الحروف، و إنّما هو في القُرب، و يدلّ على صحّة ذلك الاعتبار[2] فإنّ هذه الكلمة الم غير متنافرة وهي مع ذلك مبنيّة من حروف متباعدة المخارج، لأنّ الهمزة من أقصى الحلق، والميم من الشفتين، واللام متوسّطة بينهما، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التأليف متنافرًا؛ لأنّه على غاية ما يمكن من البُعد، وكذلك (أم) و(أو)؛ لأنّ الواو من أبعد الحروف من الهمزة، وليس هذان المثالان مثل:(عح ، ولا سز) لما يوجد فيهما من التنافر؛ لقُرب ما بين الحرفين في كلّ كلمة، ومتى اعتبرت جميع الأمثلة لم ترَ للبعد الشديد وجهًا في التنافر على ما ذكره، فأمّا الإدغام والإبدال فشاهدان على أنّ التنافر في قُرب الحروف دون بُعدها؛ لأنّهما لا يكادان يردان في الكلام إلا فرارًا من تقارب الحروف[3]."

لكن إذا كان هذا الكلام صحيحًا، و إذا كنّا نستطيع ردّ الاستثقال إلى تقارب مخارج الأصوات دائمًا، فماذا نقول في الكلمات المكوّنة من أصوات متقاربة المخارج، ومع ذلك فهي حسنة غير متنافرة، مثل : شجر وجيش وفم؟ فمثلما نجد من المتباعد أشدّ البُعد ما هو حسن، فإننا نجد من المتقارب أشدّ القُرب ما هو حسن كذلك، ممّا يعيدنا إلى فكرة أنّ المخارج وحدها لا تكفي للحكم على الكلمات في كثير من الأحيان.

---

[1] السابق، ص 60 .

[2] أعتقد أن العبارة منقوصة، و من الممكن أن تكون: و يدل على صحة ذلك الاعتبار كلمة (الم) فإنّ هده الكلمة ...

[3] السابق ، ص 94 .

بل إننا نجدهم يفضلون بعض الأصول على بعض في الفصاحة، وإن تساوت في تباعد مخارج أصواتها، على نحو ما نجده في: (علم) و(ملع) فالأولى مفضّلة على الأخيرة، وقد حاول ابن سنان تفسير هذا الأمر بأن ردّه إلى عاملين: أحدهما يتعلّق بطريقة تأليف الأصوات داخل الكلمة، والثاني عامل نفسيّ يدفع المرء إلى تفضيل كلمة على أخرى دون معرفة سبب ذلك، قال ــ بعد أن بيّن أنّ الشرط الأول لفصاحة الكلمة هو تأليفها من أصوات متباعدة المخارج ــ:

" والثاني أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حُسنًا ومزيّة على غيرها وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة، كما أنك تجد لبعض النغم والألوان حُسنًا يُتَصوّر في النّفس ويُدرَك بالبصر والسّمع دون غيره مما هو من جنسه، كلّ ذلك لوجه يقع التّأليف عليه، ومثاله في الحروف: (ع ذ ب) فإنّ السامع يجد لقولهم العُذَيب اسم موضع، وعُذيبة اسم امرأة، وعَذب وعِذاب وعَذَب وعَذَبات، ما لا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التّأليف، وليس سبب ذلك بُعد الحروف في المخارج فقط، ولكنّه تأليف مخصوص مع البُعد، و لو قدّمت الذّال أو الباء لم تجد الحُسن على الصفة الأولى في تقديم العين على الذّال، لضرب من التّأليف في النَّغَم يُفسده التّقديم والتّأخير ... وقد يكون هذا التأليف المختار في اللفظة على جهة الاشتقاق فيحسن أيضًا، كل ذلك لما قدمته من وقوعه على صفة يسبق العلم بقبحها أو حسنها من غير المعرفة بعلتها أو بسببها[1]."

ولعلنا نوافق الخفاجيّ فيما ذهب إليه من أنّ طريقة تأليف الأصوات داخل الكلمة تُكسبها حُسنًا أو قبحًا، فترتيب أصوات الأصل (ع ذ ب) بأن نأتي بالعين فالذال فالباء، أفضل من أن نبدأ بالذال فالعين فالباء، أو أي وجه آخر من أوجه التأليف الستة، من ناحية أنّ وقعها في السمع ألذّ وأعذب من غيرها من الكلمات التي يمكن تأليفها من الأحرف ذاتها، لكن ما ضابط هذا الترتيب؟ بمعنى آخر: ما الذي يجعل (عذب) حسنة و (بذع) قبيحة ؟ أهو الانتقال بين المخارج كما ذكر بعضهم[2] حين فضّل الانتقال بين أصوات الكلمة من الداخل إلى الوسط إلى الخارج ؟ أم هو عامل نفسيّ لا نستطيع كشف كنهه أو معرفة باعثه كما ذكر الخفاجي عندما قال:" كل ذلك لما قدمته من وقوعه على صفة يسبق العلم بقبحها أو حسنها من غير المعرفة بعلتها أو بسببها[3]"؟ أما الانتقال بين المخارج، فإذا سلّمنا بأثره في قبول الكلمة أو ردّها، فماذا نقول في كثير من الكلمات التي تخالف الترتيب السابق، و مع ذلك فهي حسنة غير نافرة، مثل

---

[1] السابق ص 61 ــ 62 .

[2] انظر **عروس الأفراح** 1/ 74، وانظر أيضًا الشحات محمد أبو ستيت في مقاييس البلاغيين في فصاحة الكلمة ص 35 نقلا عن الإشارات و التنبيهات .

[3] الخفاجي، **سر الفصاحة**، ص 62 .

كلمة: (مدح) فمخارج أصواتها تنتقل من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى، إلا أنّها كلمة حسنة لا غبار عليها، و أمّا العامل النفسيّ الذي تحدّث عنه ابن سنان، فلا أعتقد أنّه سبب للاستحسان أو الاستقباح، بل هو مسَبَّب عن أمر آخر، و هذا الأمر لا بدّ أن يكون معلومًا للمرء، فمن غير المُتَصوّر أن نفاضل بين شيئين دون معرفة سبب تفضيلنا أحدهما على الآخر، حتى الأنسجة والأنغام فإننا إذا فضّلنا بعضها على بعض، فلا بدّ أن يكون لدينا سبب لهذا التفضيل، فنقول مثلا: إنّ هذا النسيج أحسن من ذاك لأنّ مزاج ألوانه أكثر تناسقًا، وهكذا، بمعنى أنْ لا شعور بالحُسن أو القُبح إلا وله باعث، وهذا ينطبق على الكلمات، فإذا فضّلنا كلمة على أخرى فلا بدّ من سبب لتفضيلها، أضف إلى ذلك أنّ كلّ ما تعلّق بالنّفس فهو نسبيّ، و لمّا كان الحُسن والقُبح نفسيّين فهما إذن متقلّبان، فما يجده شخص ما حسنًا قد لا يجده غيره كذلك، فلا نستطيع أن نعوّل على العامل النفسيّ في الحكم على الكلمات؛ إذ إنّه أمر غير مضبوط بضوابط معيّنة، فما الذي يُثبت أنّ كلمة ما مستحسنة أو مستقبحة عند جميع الناطقين، أو حتى لدى جماعة منهم، ولا يُفهمنّ من كلامي هذا نفي أثر العامل النفسيّ، فهذا خلاف المقصود، وما هدفت إلى قوله هو أنّ العامل النفسيّ له أثر في الحكم على الكلمات من حيث الحسن أو القبح، لكنّه ليس السبب المباشر لذلك الحُكم.

فالأمر إذن غير مرتبط بالنفس وما تستحسن أو تستقبح، ولا بالمخارج قربًا أو بعدًا، أو بطريقة الانتقال بينها فحسب، بل لا بدّ من تدخّل عوامل أخرى بالإضافة إلى العوامل السابقة لإكساب الكلمة صفة الحسن أو القبح، أو لجعلها مقبولة أو ممجوجة، و في اعتقادي أنّ لطبيعة الأصوات المكوّنة للكلمة وصفاتها ودلالاتها دور في قبول الكلمة أوردّها.

وربما كان للمناسبة الطبيعية بين الصوت ومدلوله يد في استعمال أصل دون آخر ، على نحو ما نجده في (نجع) و (رجع) و (لجع) ، فالنون مع الجيم و العين أصل مستعمل للدلالة على (طلب الكلأ ومساقط الغيث)، والراء معهما بما فيها من تكرار تناسب المعنى المراد، في حين أنّ اللام مع الجيم و العين مهمل، فلماذا، مع أنّ اللام أخت النون والراء ــ كما ذكر ابن جني ــ فلماذا استعملت الأخيرتان مع الجيم والعين، ولم تستعمل اللام معهما، ولا مانع من ذلك الاستعمال صوتيًا؟ و قد سبق أن ناقشتُ هذا الأمر لدى ذكر رأي ابن جني.

فأسباب الإهمال التي ذكرها ابن سنان تتلخص في أمرين، هما :

- الاستثقال الناتج عن تقارب المخارج .

- طريقة تأليف الأصوات داخل الكلمة، فإذا لم تكن الأصوات منسجمة فيما بينهـــا، ولم يستحسنها السامع، فإنّ الكلمة تصبح مكروهة أو مهملة.

ثانيًا ــ ابن الأثير (ت 637 هــ)

علّق ابن الأثير على كلام ابن سنان في سرّ الفصاحة عن شروط فصاحة اللفظ المفــرد، لا سيما تباعد مخارج الأصوات قائلا:" أما تباعد المخارج فإن معظم اللغة العربية دائر عليه لأنّ الواضع قسّمها في وضعه ثلاثة أقسام: ثلاثيًّا ورباعيًّا وخماسيًّا، والثلاثيّ من الألفاظ هو الأكثر، ولا يوجد فيه ما يكره استعماله إلا الشاذّ النادر، وأمّا الرباعيّ فإنّه وسط بين الثلاثيّ والخماســيّ في الكثرة عددًا واستعمالا، وأما الخماسيّ فإنّه الأقلّ ولا يوجد فيه ما يستعمل إلا الشاذ النــادر، وعلى هذا التقدير فإن أكثر اللغة مستعمل على غير مكروه، ولا تقتضي حكمة هذه اللغة الشريفة التي هي سيدة اللغات إلا ذلك، ولهذا أسقط الواضع حروفا كثيرة في تأليف بعضها مــع بعــض (استثقال واستكراه)[1] فلم يؤلف بين حروف الحلق كالحاء والخاء والعين، وكذلك لم يؤلــف بــين الجيم والقاف ولا بين اللام والراء ولا بين الزاء والسين، وكل هذا دليل علــى عنايتــه بتــأليف المتباعد المخارج دون المتقارب، ومن العجب أنه كان يخل بمثل هذا الأصل الكليّ في تحســين اللغة وقد اعتنى بأمور أخرى جزئية، كمماثلته بين حركات الفعل في الوجــود وبــين حركــات المصدر في النطق، كالغليان والضربان والنقدان والنزوان وغير ذلك مما جرى مجــراه، فــإن حروفه جميعها متحركات وليس فيها حرف ساكن، وهي مماثلة لحركات الفعل في الوجود، ومن نظر في حكمة وضع هذه اللغة إلى هذه الدقائق التي هي كالأطراف والحواشي، فكيف كان يخلّ بالأصل المعوّل عليه في تأليف الحروف بعضها إلى بعض؟

على أنه لو أراد الناظم أو الناظر أن يعتبر مخارج الحروف عند استعمال الألفاظ وهــل هي متباعدة أو متقاربة لطال الخطب في ذلك وعسر، ولما كان الشاعر ينظم قصيدا ولا الكاتب ينشئ كتابا إلا في مدة طويلة تمضي عليها أيام وليال ذوات عدد كثير، ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك، فإن حاسّة السمع هي الحاكمة في هذا المقام بحسن ما يحسن من الألفاظ وقبح مــا يقــبح، وسأضرب لك في هذا مثالا فأقول: إذا سئلت عن لفظة من الألفاظ وقيل لك: ما تقول في هــذه اللفظة أحسنة هي أم قبيحة؟ فإني لا أراك عند ذلك إلا تفتي بحسنها أو قبحها على الفور، ولــو كنت لا تفتي بذلك حتى تقول للسائل: اصبر إلى أن أعتبر مخارج حروفها ثم أفتيك بعد ذلك بما فيها مِنْ حُسْنٍ أو قُبْح، لصحّ لابن سنان ما ذهب إليه من جعل مخارج الحروف المتباعدة شرطا

[1] هكذا وردتا في الكتاب، و الصواب: استثقالا و استكراهًا .

في اختيار الألفاظ، وإنما شذّ عنه الأصل في ذلك، وهو أنّ الحَسَن من الألفاظِ يكونُ متباعدَ المخارج، فحُسْنُ الألفاظِ إذن ليس معلومًا من تباعدِ المخارج، وإنّما عُلِمَ قَبْلَ العِلمِ بتباعُدِها، وكلُّ هذا راجعٌ إلى حاسّةِ السّمع، فإذا استحسنتْ لفظًا أواستقبحتْه وُجِدَ ما تستحسنُه متباعدَ المخارجِ، وما تستقبحُه متقاربَ المخارج، واستحسانُها واستقباحُها إنّما هو قبلَ اعتبارِ المخارج لا بعدَه[1]."

من خلال الكلام السابق يمكننا أن نستنتج أنّ ابن الأثير لم يأتِ بجديد فيما يتعلق بأسباب الإهمال، فهو يتّفق مع مَن سبقه من العلماء، ومن بينهم ابن سنان، في أنّ السبب الرئيس للإهمال، يتجلى في الاستثقال الناتج عن تقارب المخارج، و هو ــ كمن قبله ــ يستحسن من الكلمات ما كان متباعد المخارج، لكنه يعترض على وجوب اعتبار المخارج عند اختيار الشاعر أو الناثر للكلمات، إذ إنّه يرى أنّ الحُسن أو القُبح إنّما يُدرَك لدى سماع الكلمة مباشرة دون التفكير بمخارج الأصوات أو غير ذلك، فمن كان يملك ذوقًا سليمًا وأُذُنًا موسيقية، فإنّه سيَميز الجميل من القبيح، فإذا ما نظر المتأمّل في تلك الكلمات المستحسنة، وجدها متباعدة المخارج، وبمعنى آخر فإنّه يريد أن يقول : إنّ كلّ كلمة حسنة لا بدّ أن تكون متباعدة المخارج، حتى لو لم يُتَنبَّه إلى تباعد مخارجها عند اختيارها، وإنّ الحُكم على كلمة ما بالحُسن أو القُبح مردّه إلى السمع، فما تستحسنه الأُذُن فهو حسَن، وما تستقبحه فهو قبيح.

وأعتقد أنّ كون السمع هو الحاكم في استحسان الكلمات أو استقباحها، أمر بَدَهيّ لا يختلف عليه اثنان، غير أنّ الأمر ليس كما صوّره ابن الأثير، إذ ليس بالأمر العسير أن يُدرك المرء أنّ كلمة ما قبيحة بسبب تقارب مخارج أصواتها، إن كانت متقاربة المخارج، فتقارب المخارج ثقيل على اللسان قبيح في السمع، و هذا أمر لا يحتاج إلى طويل تفكير و تدبّر، ويستطيع الإنسان العادي أن يلحظه، فكيف بالشاعر أو الكاتب؟

أمّا ما أخالفه الرأي فيه فهو أنّه قال: إنّ كلّ كلمة حسنة لا بدّ أن تكون متباعدة المخارج، و كل كلمة قبيحة لا بدّ أن تكون متقاربة المخارج، قال: " وإنما شذّ عنه الأصل في ذلك، وهو أنّ الحَسَن من الألفاظِ يكونُ متباعدَ المخارج، فحُسْنُ الألفاظِ إذن ليس معلومًا من تباعدِ المخارج، وإنّما عُلِمَ قَبْلَ العِلمِ بتباعُدِها، وكلُّ هذا راجعٌ إلى حاسّةِ السّمع، فإذا استحسنتْ لفظًا أو استقبحتْه وُجِدَ ما تستحسنُه متباعدَ المخارجِ، وما تستقبحُه متقاربَ المخارج." فهناك كلمات كثيرة مستقبحة مع أنها متباعدة المخارج، مثل : ملع، كما أننا نجد كلمات أخرى متقاربة

[1] ابن الأثير: **المثل السائر**. 158/1 ــ 159 .

المخارج، لكنّها مستحسنة، مثل: شجر وشجي، وقد سبق أن تحدّثُت عن هذه الفكرة في غير موضع من هذا الفصل، وسنرى ابن الأثير يذكره بعد ذلك على أنه شذوذ عن الأصل الذي هو: استحسان المتباعد واستقباح المتقارب، قال:"على أن هذه قاعدة قد شذّ عنها شواذّ كثيرة، لأنه قد يجيء في المتقارب المخارج ما هو حسن رائق، ألا ترى أن الجيم والشين والياء مخارج متقاربة، وهي من وسط اللسان بينه وبين الحنك وتسمى ثلاثتها الشجرية، وإذا تركب منها شيء من الألفاظ جاء حسنًا رائقا، فإن قيل: جيش، كانت لفظة محمودة، أو قدمت الشين على الجيم فقيل: شجي، كانت أيضًا لفظة محمودة، ومما هو أقرب مخرجًا من ذلك: الباء والميم والفاء، وثلاثتها من الشفه وتسمى الشفهية، فإذا نظم منها شيء من الألفاظ كان جميلا حسنا، كقولنا فم، فهذه اللفظة من حرفين هما الفاء والميم، وكقولنا: ذقته بفمي، وهذه اللفظة مؤلّفة من الثلاثة بجملتها وكلاهما حسن لا عيب فيه .

وقد ورد من المتباعد المخارج شيء قبيح أيضا، ولو كان التباعد سببًا للحسن لما كان سببًا للقبح، إذ هما ضدان لا يجتمعان، فمن ذلك أنه يقال ملع إذا عدا، فالميم من الشفة والعين من حروف الحلق واللام من وسط اللسان، وكل ذلك متباعد ومع هذا فإن هذه اللفظة مكروهة الاستعمال ينبو عنها الذوق السليم ولا يستعملها من عنده معرفة بفن الفصاحة، وههنا نكتة غريبة، وهوأنّا إذا عكسنا حروف هذه اللفظة صارت علم، وعند ذلك تكون حسنة لا مزيد على حسنها، وما ندري كيف صار القبح حسنا لأنه لم يتغير من مخارجها شيء، وذاك أن اللام لم تزل وسطا والميم والعين يكتنفانها من جانبيها، ولو كان مخارج الحروف معتبرًا في الحسن والقبح لما تغيرت هذه اللفظة في ملع وعلم، فإن قيل : إنّ إخراج الحروف من الحلق إلى الشفة أيسر من إدخالها من الشفة إلى الحلق، فإن ذلك انحدار وهذا صعود والانحدار أسهل.
فالجواب عن ذلك أني أقول لو استمر لك هذا، لصحّ ما ذهبت إليه، لكنّا نرى من الألفاظ ما إذا عكسنا حروفه من الشفة إلى الحلق أو من وسط اللسان أو من آخره إلى الحلق لا يتغير، كقولنا: غلب، فإنّ الغين من حروف الحلق واللام من وسط اللسان والباء من الشفة، وإذا عكسنا ذلك صار بلغ، وكلاهما حسن مليح. وكذلك تقول حلم من الحلم وهو الأناة، وإذا عكسنا هذه الكلمة صارت ملح على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين، وكلاهما أيضا حسن مليح، وكذلك تقول: عقر ورقع وعرف وفرع وحلف وفلح وقلم وملق وكلم وملك، ولو شئت لأوردت من ذلك شيئا كثيرا تضيق عنه هذه الأوراق، ولو كان ما ذكرته مطردا لكنّا إذا عكسنا هذه الألفاظ صار (حسنا)[1] قبحًا وليس الأمر كذلك[1]."

[1] الصواب: الحُسنُ .

فما دام معترفًا بأن هناك كلمات كثيرة تخالف القاعدة التي ذكرها، وأن التباعد قد يكون سببا للقبح كما هو سبب للحسن، فلماذا يوجب التباعد ويصرّ على جعله سببا للحسن؟ ألا يعدّ متناقضا مع نفسه عندما يقول: إنّ كلّ كلمة حسنة لا بد أن تكون متباعدة المخارج، وإنّ كلّ كلمة قبيحة لا بد أن تكون متقاربة المخارج، ويجعل ذلك قاعدة، ومن ثَمّ يقول: "ولو كان التباعد سببًا للحسن لما كان سببا للقبح." فهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ الحسن والقبح لا يرتبطان بالمخارج وحدها، وما ينطبق على الاستحسان والاستقباح، ينطبق كذلك على الاستعمال والإهمال، فليست المخارج وحدها هي التي تحدّد ما نستعمل وما نهمل، بل لا بدّ من وجود عوامل أخرى تؤثر في ذلك.

وقد ذكر ابن الأثير أمرًا آخر يبرهن على أن المخارج وحدها لا يمكن أن تحدد ما هو حسن وما هو قبيح، ذلك أننا قد نجد كلمة حُكِم عليها أنها قبيحة على تباعد مخارجها، لكننا إذا قلبنا أحرفها صارت حسنة رائقة، على نحو ما نجده في: (ملع وعلم)، وقد ناقشتُ هاتين الكلمتين في موضع سابق من هذا البحث، وأعجب مرة أخرى كما عجب ابن الأثير وغيره من العلماء من تينك الكلمتين، وكيف احتال القبح حسنًا لدى قلب أحرف الكلمة، فلو قلنا إن قلب الأحرف هو السبب في ذلك، بمعنى تناسب الانتقال بين المخارج وهواء الزفير، فإنّنا سنجد سيلا من الكلمات التي تبقى حسنة حتى بعد قلب أحرفها، وقد أفاض ابن الأثير في ذكر الأمثلة التي تثبت صحة هذه الفكرة .

إن هاتين الكلمتين (علم وملع) تقفان شاهدًا على أنّ المخارج (قربًا أو بعدًا أو انتقالا بينها) لا يمكن أن تعدّ هي السبب الأوحد في الاستحسان أو الاستقباح، أو لنقل في الاستعمال أو الإهمال، فلا بدّ إذن من توجيه الفكر في اتجاه آخر، وهنا أشير إلى ضرورة دراسة المستعمل والمهمل من أصوات بعينها دراسة دقيقة؛ ومقارنة ما أُهمل منها بما استعمل لا سيما تلك الألفاظ التي ليس فيها تنافر صوتي، أو بمعنى آخر لا يوجد فيها ما يمنع من استعمالها، وقد استُعمِلت بعض أوجه تصرّفها، لعلّنا نتمكّن من الوقوف على سبب إهمالها، وهكذا دراسة تحتاج إلى بحث منفصل، لا يتّسع مجال هذا البحث لها، على أنّني سوف أفرد الفصل الرابع لغاية قريبة من تلك الغاية، سأقوم فيه بدراسة المهمل من أقلّ الأصوات تألّفًا في الكلام، وهي الأصوات الأسنانيّة، إن شاء الله ــ تعالى ــ .

---

[1] ابن الأثير، **المثل السائر**، 1 / 159 ــ 160 .

ثالثًا ــ ابن الأثير الحلبي (ت 737 هــ):

تحدّث ابن الأثير الحلبي عن الفصاحة و شروطها ، و بيّن أنّ الكلمة الفصيحة لا بــدّ أن تتكوّن من أصوات متباعدة المخارج ، قال : " و من الفصاحة تباعد مخارج الحــروف . فــإنّ الألفاظ إذا تباعدت مخارجها كانت أحسن من المتقاربة المخارج ، ومهما كــان اللفــظ قريــب المخرج من أخيه كان قبيحًا ، إذ الألفاظ لقرب مخارجها تكون مكدودة قلقة ، غير مستقرة فــي أماكنها ، و مهما كانت الحروف بعيدة المخارج جاءت متمكنة في أماكنها غير قلقة ولا مكدودة، و لهذا لم يوجد في كلام العرب العين مع الغين و لا مع الحاء ، و لا الظاء مع الثاء ، كل ذلــك عدلوا عنه لقرب مخارج الحروف ، و لذلك إذا استعمل كلام في نظم أو نثر و تكــررت فيــه الحروف ، كان تكوُّن عبارته في غاية الرّكاكة ، و سماعه أثقل من ترصيعه ، مثال ذلك ...

ولا الضّعف حتى يبلغ الضّعفُ ضِعفَه ولا ضِعفُ ضِعفِ الضّعفِ بل مثلُه ألفُ [1].

مع أنّ هذا البيت هو للمتنبي، وعجيب من فصاحة المتنبي هذه الألفاظ. ومثل ذلك قول الآخر:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قَفر وليس قُربَ قَبرِ حَربٍ قبر [2] .

فانظر إلى ما في هذه الألفاظ من ثقل النّطق بها، و لذلك هرب أربــاب الفصــاحة مــن اللفظين المتقاربين إلى الإدغام لمّا كان اللسان في الإدغام ينتقل عنهما انتقالــة واحــدة ، فإنّهم شبّهوا النّطق بالمتقاربين بمشي المقيّد في أنّه ينقل رجله الأولى إلى مكان ، و رجله الأخرى قريبة إلى ذلك[3]."

نلاحظ أنّ ابن الأثير قد تحدّث عن نوعين من التنافر هما :

- ما كان في الكلمة الواحدة، و سببه تقارب المخارج، وعلى هذا الأساس فسّر عدم ائتلاف العين مع الغين أو الحاء في اللغة العربية ، و بيّن أنّ الكلمة التي تتكــوّن من أصوات متقاربة المخارج تبقى ضعيفة قلقة ، بخلاف الكلمــة المكوّنــة مــن أصوات متباعدة المخارج .

---

[1] البيت من الطويل وهو وارد في ديوان المتنبي بشرح البرقوقي، بيروت: دار الكتاب العربي، 34/3 . لكنه ورد في الديوان مع بعض الاختلاف، وهو كالآتي: ولا الضّعفَ حتّى يتبعَ الضّعفَ ضِعفُه ولا ضِعفَ ضِعفِ الضّعفِ بل مثلَه ألفُ.

[2] البيت من الرجز، وقد ورد غير منسوب في كثير من الكتب، مثل: البيان والتبيين ص 49 ، والإيضاح في علوم البلاغة ص9 ، وصبح الأعشى،292/2.

[3] ابن الأثير الحلبي، أحمد بن إسماعيل: **جوهر الكنز**. تحقيق محمد زغلول سلام. الإسكندرية: منشأة المعارف.

ص 35ــ37

- ما كان بين كلمتين أو أكثر، ومردّه إلى تكرار أصوات بعينها في الكلمات المتجاورة، كما في قول الشاعر: وقبرُ حربٍ بمكانٍ قَفر وليس قُربَ قَبرِ حَربٍ قبر.

فتكرار القاف والباء والراء في الكلمات المتجاورة أدّى إلى صعوبة نسبية في نطقها مما جعلهم يعدّون هذا البيت في المتنافر وينفون سمة الفصاحة عنه.

رابعًا ــ القزويني (ت 739 هـ)

لم يأت القزويني على ذكر المهمل من أصول اللغة العربية ، إلا أنه تحدّث عن تنافر الأصوات و ما يلحقه من استكراه لبعض الكلمات أو إقصائها عن جملة فصيح الكلام ، مما يقفنا على سبب رئيس من أسباب الإهمال و هو التنافر الصوتي ، قال : " أما فصاحة المفرد فهي خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي ، فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها، كما روي أن أعرابيًّا سئل عن ناقته فقال: تركتها ترعى الهعخع، ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستشزر في قول (امرؤ القيس)[1]

(غدائره مستشزرات إلى العلا ...)..."[2]

فمن خلال المثالين اللذين ساقهما القزويني للتنافر، نستطيع القول إنّ التنافر الصوتي ليس سواء، فمنه ما هو شديد كما هو الحال في كلمة (الهُعخُع)، ومنه ما هو دون ذلك كما في كلمة (مستشزر)، ولنا في هذا التقسيم ملحظان هما:

- إنّ تجاور أصوات الفم في الكلام أقلّ ثقلا من تجاور أصوات الحلق، وهذا أمر ذهب إليه مَن سبقه من علماء، من أمثال ابن جني الذي قال عن الأصوات الحلقية إنّها " أقلّ الحروف تألّفًا بلا فصل[3]." فكلمة (الهُعخُع) مكونة من أصوات حلقيّة (كما هي في عُرف القدماء) ولا فاصل بينها، لذا كانت متناهية في الثقل، أما كلمة (مستشزر) فأصواتها من الفم، مما جعل الثقل الناتج عن تجاورها أقلّ منه في (الهعخع).
- قد تتدخل عوامل أخرى غير المخارج لجعل الكلمة خفيفة أو ثقيلة، كصفات الأصوات، فكما يُستثقَل تقارب المخارج، فإنّ تقارب الصفات مُستَثقَل أيضا، و ما نلحظه في كلمة

---

[1] البيت من الطويل، وهو من معلقته، وقد ورد في ديوان امرئ القيس، جمع وترتيب حسن السندوبي، مصر: المطبعة الرحمانيّة، 1930، ص99، وعجز البيت: تضلُّ المدارى في مثنًى ومُرسَل.

[2] القزويني، جلال الدين محمد بن سعد الدين بن عمر: **الإيضاح في علوم البلاغة**. ط4. بيروت: دار إحياء العلوم. 1998. ص 7 .

[3] ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 2 / 812 .

(مستشزر) هو تقارب صفات أصواتها، فالسين والزاي صفيريّان، والشين يمتاز بالتفشّي، وهاتان صفتا قوة في الصوت، و الراء صوت ذلقيّ يمتاز بالتكرار، وهذه صفة أخرى من صفات القوة، فتجاور أصوات تتصف بصفات متقاربة، وإن لم تكن واحدة، من ناحية أنّ جميعها صفات قوة في الصوت، يؤدي إلى تنافر تلك الأصوات، ويبدو أنّ التنافر الحاصل بسبب تقارب المخارج أثقل من التنافر المُسبَّب عن تقارب الصفات، وهذا ما جعل القزويني يعدّ كلمة (مستشزر) دون(الهعخع) في الثقل، فتنافر أصوات الأولى ناجم عن تقارب صفاتها، في حين أنّ تنافر أصوات الأخيرة ناتج عن تقارب مخارجها.

وقد يعترض أحدهم على الكلام السابق متذرّعًا بتقارب مخارج أصوات كلمة(مستشزر) ممّا يجعل سبب التنافر فيها هو ذاته في(الهعخع)، فأقول: أجمع العلماء على أنّ الأصوات الحلقية تتنافر إذا ما تجاورت بلا فصل، إلا في كلمات محدّدة[1]، لكنها جاءت في كلمة (الهعخع) غير مفصولة، مما جعلها مُستَثقلة، أما كلمة (مستشزر) فأصواتها وإن كانت متقاربة في مخارجها إلا أنها غير متنافرة، فقد جاءت متوافقة مع ما تسمح به اللغة من أوجه تأليف الكلام، فالسين والشين مفصولتان بالتاء، واقتران الشين مع الزاي جائز بشرط تقدّم الأولى على الأخيرة، أما الزاي والراء فلا ضير في اقترانهما[2]، وهذا ما جعلنا نعتقد أنّ التنافر في كلمة (مستشزر) ناتج عن تقارب صفات أصواتها لا تقارب مخارجها.

ومن ناحية أخرى فإنّ كون كلمة (الهُعْخُع) رباعيّة يزيدها ثقلا يضاف إلى الثقل الناتج عن تجاور مخارج أصواتها، أما كلمة (مستشزر) فإنّ عدد أصواتها ناتج عن الزيادة وليس من أصل الكلمة، مما يجعلها أخفّ من (الهعخع) المكوّنة من أربعة أحرف أصليّة.

أما التعريف الذي ساقه القزويني لفصاحة اللفظ المفرد، وهو: خلوصه من الكراهة في السمع، فهو يشبه إلى حدّ بعيد كلام الخفاجيّ عن العامل النفسيّ ودوره في استحسان كلمة ما أو استقباحها، ونعود بدورنا لنكرّر ما قلناه سابقًا من أنّ ما تجده النفس من لذّة لدى سماعها صوتًا ما، أو ما تجده من نفور وكراهة عند سماعها صوتًا آخر، لا بدّ من وجود سبب لذينك الشعورين، وهذا السبب من الممكن أن يكون سببًا صوتيًّا، كأنْ تكون أصوات الكلمة متنافرة، أو قد يكون دلاليًّا بأن ترتبط تلك الكلمة بموقف معين أو بحادثة ما لا يحبّ الشخص أن يذكرهما،

[1] انظر سر الصناعة، 812/2.

[2] انظر علم التعمية، 243/1، 248.

فينفر من كلّ ما يذكّره بهما، و من هنا لا يجوز لنا أن نقول: إنّ الشعور النّفسيّ هو السبب في رفض الكلمة أو قبولها، بل مسبَّب ذلك الشّعور هو السبب في الرفض أو القبول .

ويمكننا أن نستنتج الأسباب التالية للإهمال من خلال كلام القزويني :

- تنافر الأصوات المكوّنة للكلمة، وقد يكون هذا التنافر شديدًا كما في كلمة (الهُعْخُع)، وقد يكون دون ذلك كما في كلمة (مستشزر).
- العامل النفسيّ، بأنْ تكون الكلمة مكروهة في السمع، أو يمجّها الذوق وتأباها النفس.

خامسًا ــ بهاء الدين السبكي (ت773 هـ)

بيّن السبكي خلال تعليقه على كلام المصنّف عن شروط فصاحة المفرد التي أجملها في ثلاثة أمور وهي: " خلوّه من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس "[1]؛ أنّ التنافر لا يكون بسبب تقارب مخارج الأصوات فحسب، بل قد يوجد مع التباعد كذلك، قال:" قالوا: التنافر يكون إما لتباعد الحروف جدًّا، أو لتقاربها، فإنها كالطفرة والمشي في القيد، ونقله الخفاجي عن الخليل ابن أحمد، ورأى أنه لا تنافر في القرب وإن أفرط، و يشهد له أنّ لنا ألفاظًا متقاربة حسنة، كلفظ الشجر و الجيش والفم، ومتباعدة قبيحة، مثل: ملع إذا أسرع، ويردّ على من جعل القرب والبعد موجبين للتنافر، أنّ نحو الفم حسن مع تقارب حروفه، وقد يوجد البعد ولا تنافر مثل: (علم)، ومثل: (البعد)، فإنّ الباء من الشفتين والعين من الحلق، وهو حسن، و (أو) غير متنافرة مع أنّ الواو بعيدة من الهمزة، وكذلك(ألم) متباعدة، وكذلك (أمر) ولا تنافر، والحقّ في الجواب عن ذلك أنّ المدعى إنّما هو الغلبة ــ كما هو شأن العلامات ــ لا اللزوم، و يشبه استواء تقارب الحروف وتباعدها في تحصيل التنافر استواء المثلين اللذين هما في غاية الوفاق، والضدين اللذين هما في غاية الخلاف، في كون كلّ من الضدين والمثلين لا يجتمع مع الآخر، فلا يجتمع المثلان؛ لشدة تقاربهما، وكما يُقال: العداوة في الأقارب، ولا الضدّان لشدّة تباعدهما، وحيث دار الحال بين الحروف المتباعدة والمتقاربة، فالمتباعدة أخفّ حتى جعل جماعة تباعد مخارج الحروف من صفات الحُسن[2]."

نرى أنّ السبكيّ كان يحاول تقريب وجهات النظر المختلفة حول تباعد المخارج

---

[1] السبكي، بهاء الدين: **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**. تحقيق عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: المكتبة العصرية.2003 .57/1 .

[2] السابق، 60/1

وتقاربها، ودور كلّ منهما في تحصيل التنافر، فقد نقل ما أورده ابن سنان في (سرّ الفصاحة) من أنّ منهم مَن قال إنّ التنافر يكون مع البعد كما يكون مع القُرب، وهو علي بن عيسى وقد ذكر أنه نقل هذا الرأي عن الخليل بن أحمد، لكنّ عبارته: " ورأى أنه لا تنافر في القرب وإن أفرط " ملبسة بعض الشيء فهي توحي بأنّ الخفاجيّ هو من قالها، والحقيقة أنّها مخالفة لما أورده الخفاجيّ في (سرّ الفصاحة)؛ من أنّه يرى التنافر في القرب وليس في البعد وإن أفرط، قال:" ولا أرى التنافر في بُعد ما بين مخارج الحروف، و إنّما هو في القُرب[1]"، فلربما كان هذا هو رأي عليّ بن عيسى الذي أورد الخفاجي رأيه و نقله السبكي عنه، وأيًّا ما كان من أمر تلك العبارة، فإنّ السبكيّ حاول أن يبيّن السبب الذي دفعهم إلى القول: إنّ تقارب المخارج سبب للتنافر، وبالتالي تفضيل التباعد عليه، إذ إنّه عزا الأمر إلى الغلبة لا إلى اللزوم، بمعنى أنه يغلب على المتنافر أن يكون متقارب المخارج، كما يغلب على غير المتنافر أن يكون متباعد المخارج، دون أن يكون التنافرملازمًا لكل متقارب، أو يكون الانسجام والتناسب ملازمًا لكلّ متباعد، وأعتقد أنّ هذا كلام مقنع، وفيه تفسير لما نجده في بعض المتقارب من الانسجام، و ما يعتور بعض المتباعد من التنافر.

أمّا عن رأيه هو في الأمر فإنّه ــ كغيره من العلماء ــ يرى أنّ التباعد أخفّ من التقارب، لذلك فقد عدّه من صفات الحُسن، فتقارب المخارج إذن سبب للاستثقال، لكنّه عاد ليؤكّد رأي مَن ذهب إلى أنّ التنافر قد يكون مع تباعد الأصوات تباعدًا مُفرطًا، وذلك عندما تحدّث عن رتب الفصاحة، حيث قال:" رتب الفصاحة متقاربة، وإنّ الكلمة تخفّ وتثقل بحسب الانتقال من حرف إلى حرف لا يلائمه قُربًا أو بُعدًا[2]." فعبارته هذه تدلّ على قناعته بأنّ كلا من القُرب والبُعد يمكن أن يؤدّيا إلى التنافر، فعدم الملاءمة التي تحدّث عنها لم يجعلها مسبَّبة عن القُرب فحسب، بل عن البُعد كذلك، وقد بيّن أنّ للكلمة الثلاثية اثني عشر تركيبًا بحسب الانتقال بين المخارج، وهي:

الأول: الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى، نحو: ع د ب .

الثاني: الانتقال من الاعلى إلى الأدنى إلى الأوسط، نحو: ع م د .

الثالث: من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى، نحو: ع م ه .

الرابع: من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى، نحو: ع ل ه .

الخامس: من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى، نحو: م ل ع .

---

[1] الخفاجي، **سر الفصاحة**، ص 94 .

[2] السبكي، **عروس الأفراح**، 73/1 .

السادس: من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط، نحو: ب ع د .
السابع: من الأدنى إلى الأعلى إلى الأسفل، نحو: ف ع م .
الثامن: من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى، نحو: ف د م .
التاسع: من الأوسط إلى على إلى الأدنى، نحو: د ع م .
العاشر: من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى، نحو: د م ع .
الحادي عشر: من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط، نحو: ن ع ل.
الثاني عشر: من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط، نحو: ن م ل[1].

غير أنّ هذا الترتيب لم يقصد منه التدرّج من الأفصح إلى الأقل فصاحة، يدلّنا على ذلك قوله: " فاعلم أنّ أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالا ما انحدر فيه من الأعلى إلى الأوسط إلى الأسفل، ثم ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأدنى، فهما سيّان في الاستعمال ... وأقل الجميع استعمالا ما انتقل فيه من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط [2]." فهذا الذي جعله في المرتبة الأخيرة، ورد في الترتيب السابق في المرتبة السادسة، مما يؤكّد أنه لم يقصد بذلك الترتيب التدّرج من الأعلى رتبة إلى الأدنى.

لكننا لا نعرف حقًّا علامَ بنى السبكي رأيه هذا، و كيف قرّر أيّ التراكيب السابقة أفصح من غيره، إذ إنّ رأيًا كهذا يحتاج إلى تتبّع فصيح كلام العرب، لمعرفة مدى توافقه مع أمثل التراكيب السابقة وأفضلها، فهل فعل السبكيّ ذلك، و هل بنى كلامه على نتائج تتبّع كلام العرب؟ فالمتتبّع لكلام العرب يجد كلمات فصيحة مستحسنة، لكنّها مخالفة للترتيب الأمثل الذي ذكره السبكيّ، مثل :(مدح) و(ملك) و(فلح)، وغيرها كثير يُثبت أنّ الانتقال بين المخارج لا علاقة له بالاستخفاف والاستثقال أو بالاستحسان والاستقباح .

ونلاحظ أنّ السبكيّ حصر أسباب التنافر في أمرين هما:

- تقارب مخارج الأصوات المكوّنة للكلمة .
- طريقة الانتقال بين الأصوات داخل الكلمة الواحدة .

---

[1] السبكي، **عروس الأفراح**، 1 / 73 ــ 74 .

[2] السابق، 1 / 74 .

سادسًا ــ القلقشندي(ت821 هـ)

عدّ القلقشندي تنافر الأصوات المكوّنة للكلمة من خوارم الفصاحة، فلا تكون الكلمة فصيحة إلا إذا كانت متناسقة الأصوات خالية من التنافر، قال:" من صفات اللفظ المفرد الفصيح ألا يكون متنافر الحروف، فإذا كانت حروفه متنافرة بحيث يثقل على اللسان ويعسر النطق به فليس بفصيح، وذلك نحو: لفظ (الهُعْخُع) في قول بعض العرب عن ناقة : تركتها ترعى الهُعخُع، بالخاء المعجمة والعين المهملة، وهو نبت أسود، وكذلك لفظ مستشزرات من قول امرئ القيس في قصيدته اللامية التي من جملة القصائد السبع الطوال:

غَدائرُهُ مُسْتَشْزِراتٌ إلى العُلا تَضِلُّ المَداري في مُثَنًّى ومُرسَلِ[1]

فلفظ (مستشزرات) من المتنافر الذي يثقل على اللسان، ويعسرالنطق به[2]."

ولتفسير كلامه وبرهنة صحته ساق القلقشندي كلام ابن الأثير حول هذا الموضوع في المثل السائر بنصّه، دون أن يعلّق عليه، إشارة إلى قناعته التامّة به، كما يبدو أنّه تبنّى رأي ابن الأثير كذلك في كلمة(مستشزر) وسبب استثقالهم إياها[3]، دون أن يضيف أيّ جديد، أو أن يبيّن رأيه الخاص في هذا الأمر.

وعلى هذا فإنّ القلقشندي لم يأتِ بجديد، ولم يَزِد على ما قاله ابن الأثير أو مَن سبقه من العلماء حول أسباب التنافر، التي تتلخّص في تقارب مخارج الأصوات المشكّلة للكلمة الواحدة.

آراء علماء التعمية[4]:

اهتمّ علماء التعمية بتتبّع أشكال الائتلاف الجائزة في اللغة العربية و تلك التي لا تجوز، حيث قاموا بدراسة اقتران الأصوات وامتناعه في النصوص المنثورة ، واعتمدوا النتائج في تعمية نصّ ما أو حلّ ترميز كلام معيّن ، والمتتبّع لما ذكره علماء التعمية حول هذا الموضوع، يجد أنّ ملاحظاتهم وآراءهم تكاد تكون واحدة ، وبما أنّ الأمر كذلك فلا حاجة إذن إلى استعراض جميع ما قالوه ، إذ يكفي أن نعرض رأي أحدهم ليكون نموذجًا لآراء غيره من العلماء ، و من هنا فإننا سنكتفي بما ذكره الكنديّ في رسالته التي كتبها في استخراج المعمّى،

---

[1] سبق تخريج البيت في ص 81 من هذا البحث.

[2] القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**. نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة والطباعة والنشر. 2 / 255 .

[3] انظر **صبح الأعشى**، 2/255ــ257 و انظر كذلك **المثل السائر**، 1/158ــ160.

[4] علم التعمية هو: تحويل نصّ واضح إلى آخر غير مفهوم باستخدام طريقة محدّدة يستطيع من يعرفها أن يفهم النص. ومن علماء التعمية:يعقوب بن إسحق الكندي (ت 260 هـ)، وعليّ بن عدلان(ت 666 هـ)، وعليّ بن محمد المعروف بابن الدريهم (ت 762 هـ).

حيث قسّم الأصوات إلى أصليّة ومتغيّرة[1]، وبيّن أن المتغيّرة تقترن مع جميع الأصوات ، إلا السين فهي لا تقترن مع : الثاء والذال والصاد والضاد والظاء ، بتقديم ولا تأخير .

أما الأصلية فقد يمتنع اقترانها مع بعض الأصوات ، وقد فصّل الكندي القول في ذلك على النحو التالي[2]:

الثاء : " لا تقارن الذال ولا الزاي ولا الصاد ولا الضاد ولا الظاء ولا السينَ ، بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ... ولا تقارنُ الثاء أيضًا الشين إذا تقدمتها الثاء ، وتقارنها إذا تقدمت الشين الثاء ."

الذال : " لاتقارن الثاء ولا الزاي ولا الصاد ولا الضاد ولا الطاء ولا الظاء ولا السين ، بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارن الذال الشين ولا الغين إذا تقدّمَتْهما ، وتقارنُهما إذا تقدّماها .

الزاي : "لا تقارن الثاء ولا الذال ولا الصاد والظاء ولا السين بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ... ولا تقارن الزاء الشين ولا الضاد إذا تقدمتهما وتقارنُهما إذا تقدماها ... ولا تقارن الزاء الطاء إذا تقدمتها الطاء ، وتقارن الزاء الطاء إذا تقدّمت الزاء الطاء ."

الصاد : " وكذلك الصاد لاتقارن الثاء ولا الذال ولا الزاي ولا الضاد ولا الطاء ولا الظاء ولا السين ، بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارن الصاد الجيم ولا الشين إذا تقدمتهما ، وتقارنهما إذا تقدماها ... ولا تقارن الصاد الدال إذا تقدمتها الدال ، وتقارنها إذا تقدمتها الصاد ."

الضاد : " وكذلك الضاد لا تقارن الثاء ولا الذال ولا الصاد ولا الطاء ولا الظاء ولا السين ولا الشين ، بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارن الضاد القاف إذا تقدمت قبل القاف ، وتقارنها إذا تقدمت القاف قبلها ... ولا تقارن الضاد الدال ولا الزاي إذا تقدم كل واحد منهما قبل الضاد ، وتقارن كل واحد منهما إذا تقدمت قبله ... "

الظاء :" لا تقارن الثاء ولا الذال ولا الزاي ولا الصاد ولا الضاد ولا الطاء ولا الجيم ولا الدال ولا السين ، بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارن الظاء الحاء ولا القاف و لا الشين ولا الخاء إذا تقدمت الظاء قبل كل واحد من هذه الحروف، وتقارنها إذا تقدم كل واحد من هذه الحروف عليها. "

---

[1] الأصوات الأصلية: هي التي " لا تتغيّر البتّة، فتكون زوائد بوجه من الوجوه " والمتغيّرة هي: "التي تكون زوائد تارة وأصلية تارة " **رسالة الكندي** نقلا عن علم التعمية 1 / 239 .

[2] الكندي ، نقلا عن **علم التعمية واستخراج المعمّى** 1 / 241 ــ 252 .

الجيم : " لا تقارن الطاء ولا الظاء ولا الغين ولا القاف ، بتقديم ولا تأخير ...ولا تقارن الجيم الصاد إذا تقدمت الصاد قبل الجيم ، وتقارنها إذا تقدمت الجيم قبل الصاد ."

الحاء: " لا تقارن الخاء والعين والغين ، بتقديم ولا تأخير ...ولا تقارن الحاء الظاء إذا تقدمت الظاء قبل الحاء ، وتقارنها إذا تقدمت قبل الظاء ."

الخاء : " وكذلك لا تقارن الخاء الحاء ولا الغين ، بتقديم ولا تأخير ... وكذلك لا تقارن الخاء العين ولا الظاء إذا كانا قبلها ، وتقارنهما إذا كانت قبل كل واحدة منهما ."

الدال :" لا تقارن الدال الزاي ولا الطاء ولا الصاد ولا الضاد إذا كانت قبل كل واحد من هذه الأحرف ، وتقارنها إذا كانت بعدها ."

الشين :" لا تقارن الضاد بتقديم ولا تأخير ... ولا تقارن الشين الزاي ولا السين ولا الصاد ولا الثاء ولا الذال ولا الظاء إذا تقدمها كل واحد من هذه الحروف ، وتقارنها إذا كانت بعدها ."

الطاء : " لا تقارن الصاد ولا الضاد ولا الذال ولا الظاء ولا الجيم بتقديم ولا تأخير ...ولا تقارن الطاء الزاي إذا كانت الطاء تتقدم الزاي ، وتقارنها إذا تقدمتها الزاي ... والطاء لا تقارن الدال إذا كانت قبل الطاء ، وتقارنها إذا كانت الطاء قبلها ."

العين :"لا تقارن الغين ولا الحاء بتقديم ولا تأخير ... والعين لا تقارن الخاء إذا تقدمت العين قبل الخاء ، وتقارنها إذا كانت بعد الخاء ."

الغين :" لا تقارن الحاء ولا الخاء ولا العين ولا الجيم بتقديم ولا تأخير ... والغين لا تقارن القاف ولا الذال إذا تقدّما قبل الغين ، وتقارنهما إذا تقدّمتهما ."

القاف :" لا تقارن الجيم بتقديم ولا تأخير، ولا تقارن القاف الغين إذا كانت قبل الغين، وتقارنها إذا كانت بعد الغين ... والقاف لا تقارن الضاد إذا كانت القاف بعدها، وتقارنها إذا كانت القاف تتقدم قبل الضاد.

لكن المتأمل في وجوه الائتلاف الممنوعة السابقة ، يجدها لا تبتعد كثيرًا عن الأسباب الصوتية المتمثلة في الثقل الناتج عن أحد أمرين، وهما :

- تقارب مخارج الأصوات ، فمن الواضح أن امتناع الائتلاف بين الأصوات السابقة ، وتلك التي لا تقارنها في حال من الأحوال إنما مبعثه قرب المخارج .
- تقارب الصفات لا سيما صفة الاحتكاك، فمن المعلوم أن الأصوات الاحتكاكية تحتاج إلى جهد أكبر في نطقها، فما بالك لو اجتمع صوتان احتكاكيان في كلمة واحدة ؟ لا شك حينئذٍ في صعوبة نطقهما. وكذلك صفة الصفير، فالأصوات الصفيرية لا تأتلف مع بعضها بعضًا، وهكذا صفة الإطباق، فأصوات: الطاء والظاء والضاد والصاد لا تأتلف.

ومن الملاحظ في إحصاء الكندي أن الأصوات الثقيلة يندر ائتلافها مع غيرها ، كالظاء التي يمتنع ائتلافها مع معظم الأصوات ، فهي صوت ثقيل، وكذلك الثاء والذال، فجميعها أصوات أسنانية احتكاكية، ولعلّ ثقل هذه الأصوات هو الذي ألجأ الناطق العربي في اللهجات المحكية إلى استبدال الأصوات الصفيرية بها ، كالثاء التي تتحول إلى سين ، والذال التي تتحول إلى زاي ، والظاء التي تتحول إلى زاي مفخّمة ، كلّ ذلك من أجل تجنّب الصعوبة الناتجة عن نطق الأصوات الأسنانية.

الفصل الثاني

آراء بعض المحدثين في ظاهرة الإهمال.

أولا ــ إبراهيم أنيس

تحدّث إبراهيم أنيس عن ظاهرة الإهمال من خلال سوقه رأي ابــن جنــي فــي هــذه الظاهرة، ومناقشته تفسير ابن جني لها ، وقد علّق على كلامه من خلال الأفكار التالية [1]:

1 ــ إنّ مراد ابن جني بالحرف الأقوى في قوله :" إذا تقارب الحرفان لا يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى ." غير واضح ، و هو يرى أنه ربّما أراد بذلك : الأكثر وضوحًا في السمع ، أو الــذي يحتاج جهدًا عضليًّا زائدًا ، أو المجهور إذا كان أحد الحرفين مجهورًا ، لكنّه جاء بأمثلــة تنفــي الاحتمال الأخير، فقد جعل ابن جنّي التاء أقوى من الدّال في كلمة (وتد) ولا يفرق بين التاء والدال إلا صفة الهمس في الأولى والجهر في الأخيرة.

2 ــ كلام ابن جني يناقض بعضه بعضًا ، فالحروف في الأمثلة التي ساقها لا تتجاور تجــاورًا مباشرًا ، بل يُفصل بينها بالحركات " فالهمزة لم تجاور الهاء في (أهل) بــل فصــل بينهمــا بالفتحة التي هي صوت من بنية الكلمات ، لا تقلّ أهمية في البحوث الصوتية عــن الهمــزة أو الهاء ."

لكن يردّ على هذا الرأي أنّ القدماء عندما تناولوا قضية المجاورة في السياق لم يلتفتــوا إلا إلى الصوامت دون الحركات ، و هذا هو دأبهم جميعًا فهناك مجموعات صوتية تظهر الكلفة في نطقها سواء أفصل بينها بالحركات أم لا ، على نحو ما نلاحظه في الأصوات الأسنانية ، أو الأصوات المطبقة .

3 ــ ربما أحسّ ابن جني في نظرية الاستثقال ببعض النقص ، فدعمها بحجج أخرى تكبّد فيهــا عنتًا ومشقّة ، من ذلك أنّه عزا الإهمال إلى أغراض في نفس العرب نجهلها ؛ لبعد عهدنا عــن زمن وضع اللغة ، وهذه الأغراض هي التي جعلتهم يفضّلون صوتًا على آخــر ، علــى نحــو استعمالهم (قضم) في أكل اليابس ، و (خضم) في أكل الرطب .

---

[1] أنيس، إبراهيم: **موسيقى الشعر**. ط 5. مكتبة الأنجلو المصرية. ص 23 ــ 25 .

وحقيقة الأمر أنّ ابن جني قد قصد من هذين المثالين إلى الإشارة إلى فكرة وجود علاقة طبيعية بين الصوت و المعنى ، فما أهمله الناطق العربيّ من كلمات ، لـم يجـد فـي صـفات أصواتها ما يتناسب مع معانيه بالصورة التي تآلفت بها تلك الأصوات داخل الكلمة الواحدة ، ولا أرى في هذا التوجيه أي عنت أو مشقّة .

4 ــ إنّ منطق ابن جني في تفسير إهمال ما أهمل من الألفاظ التي تخلو حروفها من الاستثقال ، مثل : (لجع) منطق غريب ، فهو يرى أنّ إهمال هذا النوع من الكلمات محمول على الرباعيّ، فكما أهملت تراكيب من الرباعيّ ، فقد أهملت تراكيب ثلاثية أيضًا .
5 ــ كلام ابن جني يُشعر القارئ أنّ الاستعمال والإهمال كانا نتيجة مواضـعة و اتفـاق بـين العرب ، و أنهم أهملوا ما أُهمل لحكمة رأوها.

ويرى إبراهيم أنيس أن الخوض في أسباب إهمال ما أُهمل بحث لا طائل منـه ؛ إذ إنّ ظاهرة الإهمال جاءت نتيجة لتطوّر اللغة العربية خلال قرون عديدة ، و يجب على الباحثين إذا أرادوا تحصيل الفائدة أن يدرسوا الكلمات المستعملة ، و يميّزوا الشائع من النادر ، كمـا فعـل علماء البلاغة في دراستهم لفصاحة الكلمة .

ولا ندري حقيقة ما الذي قصده إبراهيم أنيس بقوله : إنّ ظاهرة الإهمـال ناتجـة عـن التطور اللغوي، فهل نستطيع أن نفهم منه أنّ ما نجده في اللغة من كلمات مهملة كان مسـتعملا في طور ما من أطوار اللغة ؟ وإذا كان هذا هو مقصده فهو مجافٍ للمنطق ؛ إذ إنّ اللغـة فـي تطوّرها تميل إلى التوسّع ، تماشيًا مع التطوّر والتقدّم الذي تشهده المجتمعات الناطقة بتلك اللغة، إلا أن يكون قد خلط بين المهمل والمهجور.

ثمّ إننا إن أردنا دراسة اللغة العربية في نظامها الصوتيّ ، كان لزامًا علينـا أن نـدرس إمكانات تأليفها المهملة ، لا سيما تلك التي لا تشتمل على أيّ ضرب من ضروب الاسـتثقال ، كما في (لجع)، والمقارنة بينها و بين ما يقاربها من إمكانات مستعملة، لعلنا نستطيع الخـروج بنتائج مرضية .

أما التنافر الصوتيّ فقد تناوله إبراهيم أنيس من خلال آراء البلاغيين فيه ، فنجده مـرة أخرى يرفض أن تكون بعض الأمثلة التي ذكروها متنافرة بسبب تقارب المخارج ، مثل :

(الهعخع) و(مستشزرات) فالهاء و العين مفصولتان بالضمة ، ولم يلتقيا التقاء مباشرًا، ومثل هذا يُقال في (مستشزرات) فكان " الواجب أن يعزى هذا إلى مجاورة السين للتاء مع مجاورة الشين للزاي في الكلمة الواحدة ، وهو ما ندر في اللغة العربية ." ويقول إنّ القدماء اختلفوا في معنى التنافر، فمنهم من رآه في تقارب مخارج الأصوات ومنهم من رآه في تباعدها كذلك، وهو يرى أنّ مَن استحسنوا التباعد كانوا أقرب إلى الصواب[1].

وقد أرجع إبراهيم أنيس عسر النطق بالأصوات المتجاورة إلى سببين أساسيين هما :

- الجهد العضلي : فهناك أصوات تحتاج إلى جهد عضليّ أكثر من غيرها .
- قلة الشيوع : فإنّ كثرة الاستعمال تولّد الألفة لأنماط معينة من التأليف ، فإذا واجه الناطق نمطًا لم يعتد عليه ، تعثّر لسانه ووجد في نطقه مشقّة ، وهذه الفكرة تشبه إلى حدّ بعيد ما سمّاه أهل البلاغة بالذوق العربيّ [2].

ولعلنا نتفق مع إبراهيم أنيس في رأيه الأخير، لكن يبقى السؤال قائمًا : ما الذي يجعل نمطًا معيّنًا من أنماط التأليف يشيع لدى الناطقين في حين يقلّ شيوع غيره ؟ وهذا لا بدّ أن يعيدنا إلى دائرة ائتلاف الأصوات وتنافرها. وهو ذاته قد أقرّ بذلك عندما قال :"واللغة في تركيب أحرف كلماتها تتخذ طريقها الخاص و نهجها الذي تتميّز به ويكاد يتلخّص هذا النهج في:

- ندرة تلاقي أصوات الحلق بعضها مع بعض .
- ندرة تلاقي الحروف القريبة المخرج أو الصفة [3]."

فهو بهذا يتفق مع القدماء في أنّ تقارب المخارج هو السبب الرئيس للتنافر .

ثانيًا ــ تمام حسان :

تحدّث تمام حسان عن ظاهرة التأليف في اللغة العربية ، حيث رأى أنّ فكرة تقارب المخارج و تباعدها هي أساس هذه الظاهرة ، كما أنها أساس التنافر الصوتي الذي تحدّث عنه القدماء، و هذا كله يُردّ في رأيه إلى ما اصطلح على تسميته " كراهية التضاد أو التنافر[4]."

---

[1] أنيس، إبراهيم: **موسيقى الشعر**. ص 26 .

[2] السابق، ص 28 ــ 29 .

[3] أنيس، إبراهيم: **موسيقى الشعر**، ص 30.

[4] حسان، تمام: **اللغة العربية معناها و مبناها**. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1973. ص 269 .

ولإثبات دور المخارج في هذه الظاهرة فقد أورد ما ذكره السيوطي في المزهر نقلا عن ابن دريد في الجمهرة ، وعن السبكي في عروس الأفراح ، حيث يرى الأول أن تقارب مخارج الحروف يسبب الثقل ، في حين جعل الثاني الفصاحة درجات و مراتب ، و قد أضاف تمام حسان إلى ما ذكره السبكي تواليف أخرى بناء على إمكانات تجاور أنواع المخارج ، لكنّ موقفه من عبارة ابن دريد لم يكن واضحًا ، فهو يرى أنّ عبارته القائلة :" إذا تباعدت مخارج الحروف حسن تأليفها " أكثر صدقًا و أقلّ تورّطًا من قوله :" اعلم أنّ الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت ." لأنّ العبارة الأولى لم تتورّط كما فعلت العبارة الثانية في ادعاء ثقل الكلمات المؤلّفة من حروف متقاربة تقاربًا لا تنافر فيه ، مثل: رسم ..."[1] فماذا يقصد بقوله : "أقلّ تورّطًا "، ثمّ إنّ الدليل الذي ساقه لبيان تورّط العبارة الثانية، نستطيع أن نتخذه مرتكزًا لنفي صحة العبارة الأولى، إذ إننا قد نجد كلمات مكوَّنة من أصوات متباعدة المخارج، ومع ذلك فهي متنافرة ، كما في (ملع).

و يرى تمام حسان أنّ ثمة اعتبارًا آخر يجب أن يؤخذ بالحسبان عند دراسة هذه الظاهرة، ألا وهو " القيمة الصوتية " أي صفات الأصوات المكونة للكلمة، ولا شكّ أنّ للصفات دورًا في التنافر، فكثير من أشكال التنافر يرجع إلى تقارب الصفات كما في الأصوات المطبقة[2]، وقد تتضافر الصفات مع المخارج أحيانًا فيكون التنافر من ناحيتين ، كما هو الحال في تنافر الأصوات الأسنانية .

ثالثًا ــ عبد الواحد حسن الشيخ :

تناول ظاهرة التنافر الصوتي في كتابه (التنافر الصوتي والظواهر السياقية) ، من خلال عدة اتجاهات :

- دراسة البلاغيين للظاهرة.
- دراسة اللغويين لها.
- الظواهر الصوتية السياقية.

---

[1] السابق، ص 269 ــ 270 .

[2] حسان، تمام: **اللغة العربية معناها و مبناها**، ص 270 .

و قد استعرض آراء كلّ من البلاغيين و اللغويين في هذه الظاهرة ، وتوصّل إلى أنهما يلتقيان عند فكرة قرب المخارج أو بُعدها [1]، و هو يرى أنّ ضابط البعد أو القرب وحده غير دقيق ؛ لأنه غير مطّرد ، و قد مثّل لذلك بكلمتي :(الجيش والشجي) ، و قد ساق مثلا من القرآن الكريم يثبت بأن التقارب لا يكون سببًا للتنافر دائمًا ، ففي الآية الكريمة:" ألم أعهد إليكم يا بني آدم " نجد كلمة (أعهد) تضمّ الهمزة والعين والهاء،هي أصوات متقاربة المخارج، ومع ذلك فهي فصيحة. لذلك فهو يرجّح أنّ عوامل أخرى يمكن أن تتدخل لتجعل الكلمة متنافرة " فللحركات و للسياق و للذوق و لمخارج الحروف دخل في قضية التنافر[2]."

أما عن علاقة الظواهر السياقية بالتنافر، فقد ذهب إلى أنّ هذه الظواهر مثل: التأليف، والوقف والمناسبة، والإعلال والإبدال والإدغام، والنبر، إنّما جاءت " لتحلّ مشكلات التطبيق، وذلك عندما ينشأ التعارض بين قواعد النظام، ومطالب السياق، أي بين القواعد الصوتية وبين الظواهر الموقعيّة ... وكلّها جاءت لدفع ما يكرهه الذوق العربيّ من توالي الأضداد، سواء كان الضدان صوتين متنافرين نطقًا، أو حركة يليها سكون ووقف غير مناسبين، أو كانا قيمتين صوتيتين متنافرتين، أو صوتين في تجاورهما ثقل في النطق، كما جيء بظاهرتي الإدغام والنبر أيضًا لكراهية توالي الأمثال، و بذا يكون الذوق العربيّ قد أوجد مخرجًا عن طريق هذه القيم السياقية؛ لتفادي عيوب التطبيق الناشئة عن التعارض بين ما يقرّره النظام وما يتطلبه السياق، في محاولة للحفاظ على التخالف [3]."

و مما تجدر الإشارة إليه أنّ عبد الواحد الشيخ ليس أول من تحدّث عن الظواهر السياقية وعلاقتها بالتنافر، فلا تكاد تخلو كتب علم الأصوات من حديث عنها، وهم يجمعون على أنها "تهدف في مجموعها إلى توفير قدر ما من الانسجام بين الأصوات المتجاورة ، وذلك من أجل تحقيق السهولة في النطق والخفة في الأداء[4]."

---

[1] الشيخ، عبد الواحد حسن: **التنافر الصوتي والظواهر السياقية**. ط1. القاهرة: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية. 1999. ص 29 .

[2] السابق، ص 15 .

[3] السابق، ص 61 .

[4] النوري، جواد: **من العوامل الصوتية في تشكّل البنية العربية**، ص2 ، و انظر رمضان عبد التواب: **التطور اللغوي**، ص 22 ، وانظر كذلك تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص 262.

رابعًا ــ عبد القادرمرعي الخليل:

تناول ظاهرة ائتلاف الأصوات و تنافرها معتمدًا على أمرين :

- نتائج الإحصاءات الحديثة لدوران الأصوات في القرآن الكريم وفي بعض المعاجم.
- ما ذكره القدماء حول هذه الظاهرة.

أما عن الأمر الأول فقد هدف منه إلى أنّ أصوات اللغة العربية تتفاوت من حيث الخفّة و الثقل، فالأصوات الخفيفة تَرِد كثيرًا في الكلام ، في حين يقلّ استخدام الأصوات الثقيلة، و قد أورد دراستين إحصائيتين لدوران الأصوات في القرآن الكريم[1]، ودراسة علي حلمي موسى على معاجم : الصحاح ولسان العرب وتاج العروس، وقد خلص من ذلك كله إلى أنّ أصوات: اللام والنون و الميم هي أكثر الأصوات شيوعًا في اللغة العربية ، وأنّ صوت الظاء هو أقلّ الأصوات استعمالا[2].

ومن ثَمّ شرع يستعرض آراء القدماء حول ظاهرة التنافر، التي تمحورت حول المخارج ودورها فيها، فنقل عن ابن دريد في (الجمهرة) وابن جني في (سر الصناعة) وابن السراج في (رسالة في الاشتقاق) والشهاب الخفاجي في (شفاء الغليل)، والسبكي في (عروس الأفراح) نقلا عن (المزهر)للسيوطي[3]، وعلّق قائلا :" فنسيج الكلمة العربية يميل إلى السهولة والخفة، ولذلك يميل إلى استعمال الأصوات المتباعدة المخارج؛ إذ يسهل على اللسان الانتقال من مخرج إلى آخر بعيد عنه أكثر من نطق الأصوات التي تكون من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين، وذلك لصعوبة نطق هذه الأصوات، فاللسان ما أن ينتقل من نقطة حتى يعود إلى النقطة نفسها التي ارتفع منها، أو ملاصقة أو مجاورة لها، ليعيد العملية النطقية، و في هذا تكلّف ومشقّة[4]."

ونلاحظ فيما ذكره عبد القادر مرعي أنه لم يأت بجديد، ولا يتعدّى ما أوردناه سابقًا من آراء القدماء حول أسباب التنافر، حيث حصرها في تقارب مخارج الأصوات المكونة للكلمة.

خامسًا ــ عبد الغفار حامد هلال:

تحدّث في كتابه (أصوات اللغة العربية) عن ظاهرة الإهمال وهو يرى أنّ إهمال أبنية الثلاثي المكوّنة من أصوات متنافرة أمر مقبول، وذلك لأنه ينضوي تحت المنهج العام لبناء

---

[1] عبد القادر مرعي، **التشكيل الصوتي في اللغة العربية**، ص 109 .

[2] السابق ص 110 ــ111 .

[3] انظر ابن دريد: **الجمهرة**. 1/ 51،47. وابن جني: **سر صناعة الإعراب**. 2/821،816،814، وانظر ابن السراج: **رسالة في الاشتقاق**. ص43-36، وانظر الخفاجي: **شفاء الغليل**. ص27- 29، وانظر السيوطي: **المزهر في علوم اللغة**.197/12.

[4] عبد القادر مرعي، **التشكيل الصوتي في اللغة العربية** ، ص 115 .

الكلمة العربية الذي يكره تقارب المخارج، لكنّه يجد صعوبة في تعليل إهمال أشكال من التأليف لا يوجد فيها أيّ تنافر، كما في كلمة (لجع)، فقد استعملوا الأصل (نجع) وهي مشاكلة لها، وهنا يورد المؤلّف رأي ابن جني في هذا النوع من الإهمال، وهو يتلخّص في ثلاث نقاط هي[1]:

- حمل الثلاثي على الرباعيّ .
- كثرة التصرّف في الفعل ضرب من الإعلال .
- كثرة الأصول و زيادتها عن حاجة الناطقين ، فاختاروا منها ما لاءمت أصواته معانيهم .

و قد رجّح هلال الرأي الثالث، و مال إلى أنّ العرب اتخذوا من الأصوات ما كان مناسبًا لدلالاتهم.

وأضاف أنّ " سعة العربية ، و كثرة تصرّفها لتوحي للباحث بتنبّؤات أخرى، فربما لم يصل إلينا تاريخ هذا اللفظ واستعماله لسبب ما، كإهمال الرواة أو للاستغناء بنظائره، وغير ذلك[2]."

فنراه هنا قد أشار إلى أمر من الممكن أن يشكّل سببًا لإهمال بعض أصول اللغة العربيّة، وهو عدم وصول اللفظ إلينا لسبب أو لآخر، ممّا جعلنا نظنّ أنّه مهمل، وهذا الرأي يلتقي مع ما أورده السيوطي عن أبي عمرو بن العلاء من قوله:" ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا قلّه، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير[3]." أمّا إهمال الرّواة لبعض الألفاظ فله ما يؤيّده من إهمال بعض أصحاب المعاجم القديمة لكثير من الكلمات، إمّا لأنها غريبة أو نادرة، أو لأنهم لم يسمعوها عن العرب[4]، أو لأنها لم تكن مما يتردّد على أفواه الأدباء والشعراء وأرباب الفصاحة والبلاغة[5]. وأما إهمالهم أصلا ما استغناء عنه بنظائره، فشاهده الأصل: (وذر)، الذي استغنوا عنه ب(ترك) وكذلك الأصل(ودع)[6]، لكنني أقف من هذا الرأي الأخير موقف المعارض، ذلك أنّ معظم الكلمات التي ساقها القدماء أمثلة للاستغناء، مشتقة من أصول مستعملة[7]، نحو جمعهم كلمة (جرح) على جروح فاستغنوا بها عن أجراح، كما استغنوا بغلمة عن أغلمة[8]، فهم لم يستغنوا عن

---

[1] سبق أن أوردنا رأي ابن جني في هذا البحث ص64 .

[2] هلال، عبد الغفار حامد: **أصوات اللغة العربية**. ط 3. القاهرة: مكتبة وهبة. 1996. ص 189 ــ 190 .

[3] السيوطي، **المزهر**، 249/1 .

[4] انظر الجوهري: **الصحاح**، 33/1.

[5] انظر الزمخشري: **أساس البلاغة**، ص ن .

[6] انظر ابن منظور: **لسان العرب**، مادة (وذر)

[7] انظر المبرد، محمد بن يزيد : **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب. 201/2 ،

[8] انظر سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط1. بيروت: دار الجيل. 99/3، 603/3.

مشتقات الأصل جميعها، بل عن بعضها فقط، وقد أورد ابن منظور عن الليث ما نصّه:"العرب قد أماتت المصدر من يذر والفعل الماضي... واستعمله في الغابر[1]." فقوله: "أماتت...واستعمله في الغابر" يُخرج هذا الأصل وما شاكله من دائرة المهمل التي نتحدّث عنها، فحديثنا دائر حول الأصول المهملة ابتداء، أي التي لم يستخدمها العرب ألبتّة، ولم يستخدموا أيًّا من مشتقّاتها.

سادسًا ــ وفاء كامل فايد:

بيّنت الباحثة في مقدمة بحثها المعنون ب (تراكب الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح) أنّ منطلق فكرته كان التأمّل في المهمل والمستعمل في اللغة العربية ، بمعنى أنّ بحثنا هذا و ما قامت به وفاء الفايد يلتقيان عند الهدف ذاته ، و إن اختلفا في مسار البحث ووجهته ، فقد ارتأت ضرورة تتبّع المكوّنات الصوتية للكلمات العربية ، ومعرفة ما يتنافر منها وما يتلاءم ، فاختارت دراسة ما ورد في القاموس المحيط من موادّ لغوية لما يتّسم به هذا المعجم من الإيجاز، حيث ركّزت في دراستها على تتبّع الأفعال الثلاثيّة الصحيحة ، و رصد حالات ورود كلّ صوت من أصوات الهجاء ، و بيان الأصوات التي يتنافر معها في حالة كونه فاء للفعل أو عينًا أو لامًا له ، و من ثَمّ خرجت بنتائج حول أسباب التنافر[2].

و قد ابتدأت الباحثة بمقدّمة لغويّة مختصرة بيّنت من خلالها أبرز آراء القدماء في قضيتي الإهمال و التنافر ، و توصّلت إلى أنّ أسباب التنافر عندهم كانت تتمحور حول تقارب المخارج ، و إن ذهب بعضهم إلى أنّ التنافر قد يحدث مع البعد كذلك[3] ، كما أنها ذكرت رأي إبراهيم أنيس في هاتين الظاهرتين من خلال ما أورده في كتابه (موسيقى الشعر)[4].

وفي خاتمة بحثها سجّلت الباحثة أبرز أسباب التنافر التي توصّلتْ إليها، وهي:

1 ــ وحدة مخرج الصوتين .

2 ــ قرب المخرج في الصوتين .

3 ــ وحدة المخرج وتطابق الصفات .

4 ــ اختلاف مخرج الصوتين مع تضادّهما من حيث الإطباق .

5 ــ بعد مخرج الصوتين واتفاق الصفات فيهما .

وقد صنّفت صفات الأصوات إلى :

---

[1] انظر ابن منظور: **لسان العرب** ، مادة وذر.

[2] فايد، وفاء كامل: **تراكب الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح**. القاهرة: عالم الكتب. ص 5 ــ 6 .

[3] فايد، وفاء كامل: **تراكب الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح** ، ص 9 ــ 14 .

[4] السابق، ص 14 ــ 16 ، و انظر أيضا **موسيقى الشعر**، ص 23 ــ 25 .

- صفات أساسية مؤثرة في التنافر الصوتي ، وهي : الإطباق و الانفتاح ، والرخاوة .
- صفات ثانوية غير مؤثرة في التنافر الصوتي ، وهي: الهمس والجهر، والشدّة[1].

سابعًا ــ يحيى جبر :

في بحث له بعنوان (الصوت لفظًا ومعنى) ركّز يحيى جبر على فكرة مفادها : أنّ لكلّ صوت دلالة، تظهر في حال تركّبه مع غيره داخل بناء الكلمة الواحدة[2]، وهو يرى أنّ الصوتين الأول والثاني من الأصل اللغوي هما اللذان يحدّدان دلالته، بل إنّ القول الفصل فيها للأوّل، أمّا الثالث فدوره توجيه الدلالة، مما يؤكد " أنّ أحرف الأصل تأتي مرتّبة بحسب قيمتها وأهمّيتها في تخطيط الدلالة " و قد ضرب مثلا لذلك بالأصول المبدوءة بصوت الغين، والتي تدلّ في مجملها على معنى الحجب والاحتجاب جزئيّا أو كليّا، ومن تلك الأصول:

- غاب ــ النجم و فلان : اختفيا عن الأنظار .
- غاث ــ (دلالته معنوية) تفيد معنى سدّ الحاجة ، و السدّ حجب .
- غار ــ النجم و الماء : اختفى . وهكذا[3].

و من هذه الفكرة انطلق ليفسّر ظاهرة الأصول المهملة ، فهو يرى أنّ الصوت داخل نسيج الكلمة يتأثّر و يؤثّر في غيره ، تمامًا كما تؤثّر الألوان بعضها في بعض ، فينتج عن امتزاجها ألوان جديدة ، ومن ناحية أخرى فقد شبّه الأصوات بالأعداد ، فإنّ الأخيرة تختلف قيمها باختلاف منازلها، وكذلك الأصوات تختلف دلالاتها باختلاف مواقعها من الأصل، فقد يلتقي صوت معين بغيره من الأصوات في موقع معيّن من الأصل اللغوي، فيؤدي معنى يختلف عما قد يؤدّيه فيما لو التقى به في موقع آخر، وقد لا يؤدي اجتماع هذين الصوتين أيّ معنى، ويشير هنا إلى أنّ هذا الأمر لا يرتبط بطبيعة الصوت بالضرورة، بل قد يكون بتأثير من موقعه في ذلك الأصل. و أخيرًا يقرر حقيقة يعتقد بها وهي " أنّ لكل صوت شحنة ودلالة هي التي تقف من وراء عدم ورود بعض الأصول، وعدم التقاء بعض الحروف في الأصل الواحد، ذلك لأنّ صوتًا قد يلغي دور الآخر، أو أنّ صوتين من أصوات الأصل الواحد قد يتعادلان في

---

[1] السابق، ص 167 ــ 168 .

[2] جبر، يحيى عبد الرؤوف: **الصوت لفظًا و معنى**، نقلا عن مجلة اللسان العربي العدد السابع و الثلاثون 1993. ص 34

[3] السابق، ص 39 .

محصّلة تساوي صفرًا، فلا يكون لذلك الأصل دلالة واضحة بيّنة ، ومن ثَمّ لا يجد له سبيلا إلى عالم اللغة[1].

و أعتقد أنّ هذه الفكرة قريبة مما أشار إليه ابن جنّي في أثناء تعليله إهمال الأصول الخالية من التنافر، مثل :(لجع) ، حيث قال :" ثمّ لا أدفع أيضًا أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم، عدلوا إليه لها، ومن أجلها، فإنّ كثيرًا من هذه اللغة وجدته مضاهيًا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عُبِّر بها عنها[2]."

و في رأيي أنّ هذا التعليل ربما يكون مقنعًا لو اقتصر الأمر على مجموعة محدودة من الكلمات، فهل يُعقل أنّ النّاطق العربيّ قد التفت إلى مناسبة الأصوات المكوّنة للكلمات لمعانيها في كلّ ما استعمل من اللغة ؟ و هل هذه هي العلّة الوحيدة لإهمال ما أُهمل من أصول لا تنافر بين أصواتها ؟ إنّ إطلاق هذه الفكرة و تعميمها يحتاج إلى دراسة متأنّية لتلك الأصول، ومقارنتها بما يقاربها (صوتيًّا) من أصول مستعملة، مع دراسة دلالات هذه الأصول؛ للوقوف على مدى التوافق بين خصائص الأصوات المكوّنة لها ودلالاتها، فإذا ما صحّت تلك الفكرة على جميع الأصول أوعلى معظمها، عندئذٍ نستطيع أن نُطلقها، و نجعلها سببًا لإهمال ما أُهمل لغير علّة صوتيّة .

خلاصة

بعد كلّ ما استعرضناه من أقوال واجتهادات العلماء حول أسباب الإهمال، نستطيع أن نقول: إنّ أسباب الإهمال تنقسم على قسمين :

- أسباب صوتية .
- و أسباب غير صوتية .

أمّا الأسباب الصوتية فهي علّة إهمال غالبية أصول اللغة ، وهي تتلخّص في الثقل الناتج عن تنافر الأصوات المكوِّنة للأصل، وهذا التنافر قد يحدث نتيجة تقارب المخارج، أو تباعدها تباعدًا مُفرِطًا، أو سوء الانتقال بين المخارج، وقد يحدث التنافر بسبب تقارب صفات الأصوات أو تضادّها، فإذا كانت متشابهة ثُقُلت على اللسان، فتقارب الصفات كتقارب المخارج، كلاهما يكدّ

[1] السابق، ص 42 .

[2] ابن جني، **الخصائص**، 65/1 .

اللسان و يجعله مقيّدًا، ومثاله تنافر الأصوات المطبقة أو الأصوات الأسنانية لاشتراكها في صفة الرخاوة، وهي صفة تحتاج إلى بذل جهد عضليّ زائد. و كذلك الحال مع اجتماع الصفات المتضادّة لا سيما الإطباق والانفتاح، لذلك تلجأ العربية إلى قلب تاء الافتعال طاء إذا سبقت بأحد الأصوات المطبقة، و قد تكون العلّة في طول الكلمة مما يجعلها ثقيلة على اللسان كما هي الحال في الرباعي و الخماسي، لذلك أُهمل معظمهما ولم يُستعمل منهما إلا النّزر القليل، و اشتُرط فيما استُعمل منهما اشتماله على صوت أو أكثر من أصوات الذلاقة؛ لتجبر بخفّتها الثقل الناتج عن طولهما.

أمّا الأصول التي أهملت لغير علّة صوتيّة، فلم أجد تفسيرًا مقنعًا لإهمالها سوى ما ذكره ابن جني من كثرة الكلمات وانعدام الحاجة إليها جميعها، مما جعل الناطق العربيّ يصطفي من بينها ما كان أصدق تعبيرًا عن غرضه، وما كانت أصواته أقرب دلالة على معانيه.

لكن يبقى السؤال ملحًّا : لماذا اختار الناطق أصولا معيّنة و استعملها وأهمل أصولا أخرى كان من الممكن أن تؤدّي مؤدّاها ؟ وفي اعتقادي أننا لا يمكن أن نجيب عن هذا السؤال إلا إذا أجرينا مجموعة دراسات معجمية دلالية صوتية، تتناول كلّ واحدة منها صوتًا واحدًا من أصوات اللغة العربية، بغية حصر الأصول المهملة لغير علّة صوتيّة، وذلك باعتبار ورود ذلك الصوت في المواقع الثلاثة من الأصل اللغوي، ومقارنتها بما استعمل من الأصول لا سيما تلك التي تشترك معها في الأصوات كلها أو بعضها ، كما في (لجع) مقارنة بـ(نجع أو رجع) وهذه الدراسة تحتاج إلى جهود عدد من الباحثين، ولا يتّسع مجال هذا البحث لها.

الباب الرابع

دراسة الأصول المهملة المشتملة على أصوات: الثاء والذال والظاء، في معجم لسان العرب.

الباب الرابع

دراسة الأصول المهملة المشتملة على أصوات الثاء والظاء والذال في معجم لسان العرب.

كشفت نتائج الفصل الثاني من هذا البحث (اختلاف نسبة تفشي ظاهرة الإهمال) عن اختلاف نسب الاستعمال والإهمال بين أصوات اللغة العربية، فهناك أصوات يكثر استعمالها بصورة ملحوظة، يشهد لذلك كثرة الأصول المشتملة عليها، وإنّ نظرة عجلى إلى أحد المعاجم القديمة لتؤكّد صدق هذا المذهب، في حين نلاحظ قلة استعمال أصوات معينة ما أدى إلى إهمال غالبية الأصول التي كان من الممكن أن تتكون منها، فالدراسات الإحصائية التي أُجريت على بعض المعاجم القديمة، اتفقت جميعها على تفاوت استعمال أصوات اللغة العربية في الكلام، مع اختلافات طفيفة في نتائجها ،لاسيما في ترتيب الأصوات من حيث كثرة الاستعمال أو قلته، وقد تبين لنا من تلك النتائج أنّ أقلّ الأصوات استخدامًا هو صوت الظاء فالذال ثمّ الثاء، مع ملاحظة أنّ صوت الضاد قد جاء في مرتبة وسطى بين الذال والثاء بحسب إحصائية عَلَم، وقد توسّط بينهما هو والغين وفقًا لإحصائية موسى[1].

أما نتائج الفصل الثالث الذي دار حول أسباب الإهمال، فقد بيّنت أنّ السبب الرئيس لإهمال ما أُهمل هو الاستثقال الناتج عن تقارب مخارج الأصوات المكوّنة للأصل الواحد .

من هنا فقد ارتأيت أن أتتبّع الأصوات الأسنانية (الظاء والذال والثاء) في لسان العرب في مواقع الأصل الثلاثة؛ بُغية التحقّق من صدق النتائج التي توصّلت إليها في الفصلين: الثاني والثالث، وفي سبيل ذلك لا بدّ من تحديد ما يلي :

- الأصول المشتملة على كل صوت من هذه الأصوات في المواقع الثلاثة .
- الأصوات التي تأتلف معها وتلك التي لا تأتلف .
- تحليل النتائج وموازنتها بما ورد في الفصل الثالث حول أسباب الإهمال .

[1] انظر هذا البحث ص 37

جدول رقم (1)

صوت الظاء في أول الأصل (فاء الأصل) [32] أصلا مستعملا

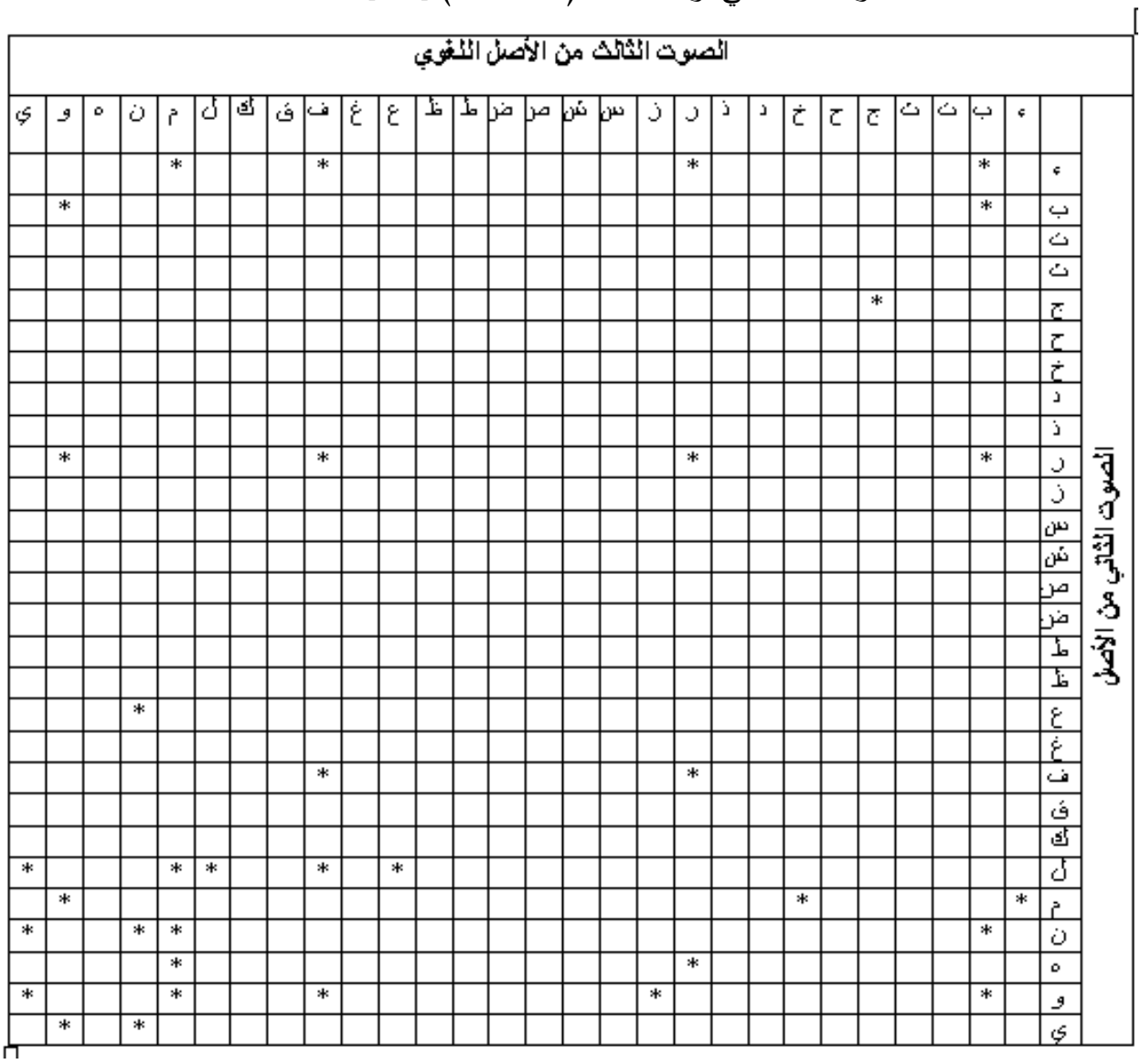

جدول رقم (2)

صوت الظاء في وسط الكلمة (عين الأصل) [50 أصلا مستعملا]

الصوت الأول من الأصل	الصوت الثالث من الأصل اللغوي																													
		ء	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ي
ء																		*							*	*				
ب											*							*										*		
ت																												*		
ث																												*		
ج											*							*												
ح											*							*							*					
خ																		*							*					
د																		*												
ذ																														
ر																														
ز																														
س																														
ش											*							*			*				*					*
ص																														
ض																														
ط																														
ظ				*							*						*	*						*	*	*				*
ع																														
غ																		*	*						*				*	
ف																														
ق																														
ك				*							*							*							*				*	
ل																		*												*
م																		*	*						*					
ن											*											*				*				
ه																														
و				*														*							*					
ي																														

جدول رقم (3)

صوت الظاء في آخر الكلمة (لام الفعل) [64 أصلا مستعملا]

الصوت الأول من الأصل	الصوت الثاني من الأصل اللغوي																														
		ء	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ي
ء							*											*												
ب																		*									*		*	
ت																														
ث																														
ج							*											*	*		*			*				*		
ح			*													*		*			*				*				*	
خ																		*								*				
د		*																*	*				*		*					
ذ																														
ر																			*											
ز																														
س																														
ش																		*												
ص																														
ض																														
ط																														
ظ																		*												
ع																		*					*			*				
غ																								*			*			*
ف											*																		*	*
ق																			*										*	*
ك																		*	*								*			
ل							*											*	*	*	*				*					
م														*				*						*						
ن														*					*					*						
ه																														
و														*				*						*	*					
ي																				*										

تعليق على الجداول(1ــ 3)

إنّ ما استُعمل من أصول تدخل الظاء في بنائها يعدّ قليلا إذا ما قورن بالأصول المكوّنة من أصوات أخرى، بل إذا ما قورن بالأصول الممكنة أو المُتَصَوَّرة التي يمكن أن يشكّلها صوت الظاء مؤتلفًا مع غيره من أصوات اللغة العربية، وهذا المستعمل بالرغم من قلّته يمكن أن يُختَزَل لاعتبارات متعدّدة، تتكشف باستقراء معاني تلكم الأصول واستعمالاتها، ومن هذه الاعتبارات:

- قلّة المشتقّات المستعملة من الأصل، ففي كثير من الأحيان يقتصر الاستعمال على الجذر أو أحد مشتقاته، نحو: (ظنم) إذ لم يُستخدَم منه إلا " الظَّنَمَة: الشَّربة من اللبن الذي لم تُخرَج زُبدته[1]."
- قد تكون الكلمة مستعملة لدى قبيلة دون غيرها، أو لدى جماعة من الناطقين، أو مروية بغير رواية، وقد كان صاحب اللسان يشير إلى ذلك بقوله: لغة في كذا، أو لغة يمانية، ويُروى بالضاد وبالطاء، أو نحو ذلك، مثل قوله:" الدظّ: الشلّ بلغة أهل اليمن[2]."
- انفراد أحد اللغويين أو بعضهم برواية الكلمة، فتُعَدّ الكلمة مع الغريب أو النادر، وذلك نحو (الذّعج) وهو" الدفع الشديد، قال الأزهري: لم أسمع الذّعج لغير ابن دريد، وهو من مناكيره[3]."
- قد تكون الكلمة منقولة من أصل آخر، نحو: (تظنّى) قال صاحب اللسان:"قال الأزهري: ليس في باب الظاء والنون غير التظنّي من الظنّ، وأصله التظنّن، فأُبدل من إحدى النونات ياء[4]."
- قد تكون الكلمة من أصل أعجميّ، مثل كلمة (الباذق) فهي كلمة فارسيّة[5].

ومن الجدير بالذكر أنّ الكلام السابق لا يقتصر على الأصول المشتملة على صوت الظاء فحسب، بل ينطبق على الأصول المشتملة على صوتي الذال والثاء كذلك. ومن هنا فإنني سأُدرج بعض تلك الملاحظات بعد الانتهاء من حصر الأصول المستعملة المشتملة على كلّ صوت من الأصوات الثلاثة، علمًا بأنني سوف أوثّق ما أنقله عن اللسان من موادّ في متن البحث، وذلك بذكر رقم الجزء والصفحة والمادة اللغوية ووضعها بين قوسين.مع التنويه إلى

---

[1] ابن منظور: **لسان العرب**. 12/ 380.

[2] السابق. 443/7.

[3] السابق. 278/2.

[4] السابق. 25/15.

[5] السابق. 14/10.

أنني اعتمدت في عملية التوثيق الطبعة الأولى التي أصدرتها دار صادر في بيروت/ نسخة محوسبة.

جدول رقم (4): ملاحظات على ما استُعمل من أصول تبدأ بالظاء

لغة أو رواية أخرى	انفراد أحد اللغويين بروايته	محوّل عن أصله
* ظأم: الظّأم: لغة في الظأب (373/12ــ ظأم) * ظبب: الظّبيب والضّبيب، ومنهم من قال إنه بالصاد. (568/1 ــ ظبب) * ظجّ: وأصله ضجّ.(317/2ــ ظجج) * ظفف:ماء مظفوف ومضفوف.(229/9ــ ظفف) * ظلع: رجل ظالع وضالع: مائل مذنب. (243/8 ــ ظلع) * ظما : الظّمو لغة في الظّمء.(25/15ــ ظمو) * ظوف: أخذ بظُوف رقبته وبظاف رقبته: لغة في صوف رقبته، أي بجميعها،بشعرها السابل في نقرتها. (292/9 ــ ظوف) * ظوى: رض مَظواة ومَظياة: تُنبت الظّيَّــان، فأما مظواة فإنها من ظوى، وأما مظياة فإما أن تكون على المعاقبة، وإما أن تكون مقلوبة من مظواة.(25/15 ــ ظوى)	* ظنم: مهمل إلا ما روى ثعلب عن ابن الأعرابي: الظَّنَمَة: الشَّربة من اللّبن الذي لم تُخرَج زُبدته، قال أبو منصور: أصلها ظَلَمة. (12/ 380 ــ ظنم)	* تظلّى: قال أبو منصور: كان في الأصل تظلّل فقُلبت إحدى اللامات ياء . (25/15 ــ ظلا) * ظنى: تظنّى: قال الأزهري: ليس في باب الظاء والنون غير التظنّي من الظنّ، وأصله التظنّن، فأُبدل من إحدى النونات ياء. (25/15 ــ ظني)

جدول رقم (5): ملاحظات على الأصول التي تُثنّى بالظاء

لغة أو رواية أخرى	انفراد أحد اللغويين بروايته
* أظن: إظان: اسم موضع، ويُروى بالضاد وبالطاء.(19/13ــ أظن) * بظر: ذهب دمه بِظرًا أي هدرًا، والطاء فيه لغة. البظر:" ومن العرب من يُبدل الظاء ضادًا، فيقول: البَضر.(70/4ــ بظر) * حظل: حَظَل عليه: حَجَر، شمر: حَظَلْت على الرجل وحظرت بمعنى واحد، وحَظَلَتْ النخلة وحَضِلت: فسدت أصول سَعَفِها.(155/11ــ حظل) * شظى: شظى الميّت: انتفخ فارتفعت يداه ورجلاه كشصا.(433/14- شظي) * عظب: حظب على العمل وعظَب يعظِب : لزمه وصبر عليه.(610/1- عظب) * عظط: قال الأزهري في ترجمة عَذط: ومنهم من يقول: عِظيَوْط، بالظاء.(352/7- عظط) * كظا: يُقال: خظا لحمه وكظا وبظا، كلّه بمعنى. (226/15- كظو) * نظح: أنظح السُّنبل: إذا رأيت الدقيق في حبه. قال الأزهري:"الذي حفظناه وسمعناه من الثقات: نضح السّنبل وأنضح، والظاء بهذا المعنى تصحيف، إلا أن يكون محفوظًا عن العرب فيكون لغة من لغاتهم." (622/2ــ نظح)	* حظأ: رجل حِنْظَأو: قصير(عن كراع).(58/1ــ حظأ) * عظن: ابن الأعرابي: أعظن الرجل: إذا غلُظ جسمه.(288/13ــ عظن) * كظب: ابن الأعرابي: كَظَبَ كظوبًا: إذا امتلأ سِمَنًا.(717/1ــ كظب) * وظم: التهذيب: ابن الأعرابي: الوَظْمة: التُّهمة.(641/12ــ وظم)

جدول رقم (6): ملاحظات على الأصول التي تنتهي بالظاء

لغة أو رواية أخرى	انفراد أحد اللغويين بروايته
* بظّ: بظّ الضارب أوتاره، والضاد لغة فيه.(436/7ـ بظظ) * حضظ: الحُضَظ: لغة في الحُضَض، وهو دواء يُتّخذ من أبوال الإبل.(439/7ـ حضظ) * دأظ: الدَّأظ: الامتلاء، وقد رُوي بالضاد.(443/7ـ دأظ) * دظّ: الدظّ: الشّلّ بلغة أهل اليمن، ودظّهم في الحرب، طردهم(يمانية).(443/7ـ دظظ) * دقظ:الدَّقِظ، وقد رُوي: الدَّقِط (بالطاء).(444/7ـ دقظ) * عظّ: عظّته الحرب بمعنى عضّته، وعظّه الزمان: لغة في عضّه.(447/7ـ عظظ) غنظ: غنظى به، ويُروى: خنظى به، وغنظه الأمر وكنظه الأمر.(449/7ـ غنظ) * فيظ: أهل الحجاز وطيء يقولون: فاظت نفسه، قضاعة وتميم وقيس يقولون: فاضت نفسه.(453/7ـ فيظ) * قرظ: فلان يقرّظ صاحبه تقريظًا، بالظاء والضاد جميعًا.(454/7ـ قرظ) * قوظ: القَوْظ: في معنى القيظ.(456/7ـ قوظ) * كنظ: كنظه الأمر: مثل: غنظه، إذا جهده وشقّ عليه.(458/7ـ كنظ) * مشظ: مَشِظ الرجل، ومشِظت يده... وقد قيلت بالطاء، وهما لغتان.(462/7ـ مشظ) * وقظ: الوقيظ: المُثبَت الذي لا يقدر على النهوض كالوقيذ.(466/7ـ وقظ)	* خظظ: التهذيب: أهمله الليث، روى أبو العباس عن عمرو عن أبيه: أخظّ الرجل: استرخى بطنه.(443/7ـ خظظ) *دظّ: الدظّ: الشلّ بلغة أهل اليمن، قال الأزهري: لا أحفظ الدظّ لغير الليث. (443/7ـ دظظ) * كعظ: حكى الأزهري عن ابن المظفّر: يُقال للرجل القصير الضخم: كعيظ ومُكعَّظ. قال: ولم أسمع هذا الحرف لغيره. (458/7ـ كعظ) *لعظ: ابن المظفّر: جارية مُلَعَّظة: طويلة سمينة، قال الأزهري: لم أسمع هذا الحرف مُستَعمَلا في كلام العرب لغير ابن المظفَّر. (460/7ـ لعظ) *نشظ: الليث: النَّشظ: الكَسْع في سرعة واختلاس، قال أبو منصور: هذا تصحيف، وصوابه: النَّشط (بالطاء). (464/7ـ نشظ)

جدول رقم (7)

الأصوات التي تأتلف مع الظاء مباشرة في مواقع الأصل الثلاثة

الموقع الأول (الظاء فاء للكلمة)		الموقع الثاني (الظاء عينا للكلمة)			الموقع الثالث (الظاء لاما للكلمة)	
الصوت	عدد مرات الائتلاف	فاء الكلمة	عدد المرات	لام الكلمة	الصوت	عدد مرات الائتلاف
ء	4	ء	2	ظ ن	ء	1
ب	2	ب	3	ر ظ و	ب	1
ج	1	ج	2	ر ظ	ح	3
ر	4	ح	7	ء ب ر ظ ل م و	ر	1
ع	1	خ	2	ظ و	ش	3
ف	2	د	1	ظ	ض	1
ل	4	ش	5	ر ظ ف م ي	ظ	12
م	2	ع	8	ب ر ط ظ ل م ن ي	ع	8
ن	3	ف	4	ظ ع م و	غ	1
هـ	2	ك	5	ب ر ظ م و	ف	3
و	5	ل	2	ظ ي	ق	4
ي	2	م	2	ظ ع	ك	3
		ن	4	ح ر ف م	ل	4
		و	3	ب ف م	م	3
					ن	6
					هـ	1
					و	4
					ي	5

إنّ ملاحظة النتائج التي تمّ التوصّل إليها في الجداول (1ــ7) تكشف عما يلي :

- قلة الأصول المشتملة على صوت الظاء ، فالأصول التي تبدأ بالظاء لا تتجاوز اثنين

و ثلاثين أصلا ، في حين بلغت الأصول التي تُثنّى بالظاء خمسين أصلا ، أما الأصول التي تنتهي بالظاء فكانت أربعة وستين أصلا . وهذا يدلّ على عزوف الناطق العربيّ عن استخدام صوت الظاء في كلامه ، ربما لثقله على اللسان فهو صوت احتكاكيّ مجهور مفخَّم، وهذه الصفات مجتمعة تكلّف اللسان جهدًا إضافيًّا، تجعل من صوت الظاء صوتًا مرغوبًا عنه، مصداق ذلك: تحوّل هذا الصوت في بعض اللهجات المحكية إلى صوت احتكاكيّ صفيريّ وهو صوت الزاي المفخّم، على نحو ما نجده في نطق أهل مدينة نابلس ــ على سبيل المثال ــ للظاء في كلمة: (ظافر أو ظاهر) ، وقد يتحوّل إلى صوت انفجاريّ مفخّم وهو الضاد، كما نسمعه في نطق بعض الناس لكلمة: (نظيف) ، وفي هذا كلّه ما ينسجم، إلى حدّ طفيف، مع تخلّي اللغات الساميّة عن صوت الظاء، فما من لسان من الألسن السامية يشتمل على هذا الصوت غير العربية، قال الخليل:"وليس في شيء من الأَلسُن ظاء غير العربية[1]."

ومن الجدير بالذكر أنّ التحوّلات التي طرأت على صوت الظاء في اللهجات المحكيّة، لها أصول في لهجات القبائل العربية قديمًا، يدلّ على ذلك ما ورد في لسان العرب مما أثبتناه في هذا البحث من كلمات كانت تُروى بالضاد أو بالصاد أو بالطاء، مثل: عظّ و عضّ، فاظ وفاض، أخذ بظُوف رقبته وبظاف رقبته: لغة في صوف رقبته، أي بجميعها، الدَّقِظ، وقد رُوي:الدَّقِط[2].

- تميل الظاء في ائتلافها مع الأصوات الأخرى إلى مجاورة أصوات بعينها في مواقع الأصل الثلاثة ، مثل : اللام والميم والنون والفاء ، وهي من أصوات الذلاقة المتميزة بخفتها ووضوحها في السمع ، فكأنها بما تمتاز به من خفة وسهولة في النطق ، تجبر ما في الظاء من ثقل . وكذلك العين ، وهو صوت وصفه الخليل بالطلاقة والنصاعة ، وقال عنه وعن القاف إنهما " لا تدخلان في بناء إلا حسّنتاه ، لأنّهما أطلق الحروف وأضخمها جرسًا [3]."
- لا تأتلف الظاء مع بعض الأصوات في حال من الأحوال ، وهذه الأصوات هي : التاء والثاء والذال والزاي والسين والصاد ، فالثاء والذال تشتركان مع الظاء في المخرج نفسه، وكذلك في صفة الاحتكاك، أما بقية الأصوات فهي تجاورها في المخرج وتشاركها في صفة الاحتكاك، باستثناء التاء فهي انفجارية، أما الأصوات الأخرى فلا تأتلف الظاء معها إلا في حالات معينة . فعلى سبيل المثال : لا تأتلف الظاء مع الدال إلا إذا كانت الأخيرة فاءً لكلمة عينُها ولامُها ظاء، فالظاهر أنّ تضعيف الظاء هو الذي سوّغ ائتلافها مع الدال، إذ إنّ العرب

---

[1] الفراهيدي ، **العين** ، 53/1

[2] انظر لسان العرب موادّ: عظّ، وفيظ، وظوف، ودقظ.

[3] الفراهيدي ، **العين** ، 53/1 .

تجيز مع التضعيف ما لا تجيزه مع غيره، قال الخليل :"ويجوز في حكاية المضاعفة ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف ... فالمضاعَف جائز فيه كلّ غَثّ وسمين[1]."

- تأتلف الظاء مع نفسها بكثرة في الموقعين الثاني والثالث من الأصل اللغوي ، في حين ينعدم ائتلافها مع الصوتين اللذين يشاركانها المخرج ذاته، وهما : الذال والثاء، ويندر ائتلافها مع الأصوات المجاورة لها في المخرج ، وهذا ينسجم مع ما ذكره ابن جني من أنّ أحسن التأليف ما كان بين الأصوات المتباعدة ، ويليه في الحسن تضعيف الحرف نفسه ، أما تأليف المتجاور فإما أن يكون مرفوضًا ، أو قليل الاستعمال[2].

- يمكن حصر الأصوات التي لا تأتلف مع الظاء مباشرة في مواقع الأصل الثلاثة وفقًا للترتيب التالي :

الظاء فاء للكلمة	الظاء عينًا للكلمة		الظاء لاما للكلمة
	فاء الكلمة	لام الكلمة	
ت ث ح خ د ذ ز س ش ص ض ط ظ غ ق ك	ت ث ذ ر ز س ص ض ط ظ غ ق هـ	ت ث ج خ د ذ ز س ش ص ض غ ق ك هـ	ت ث ج خ د ذ ز س ص ط

[1] الفراهيدي ، العين ، 56/1 .
[2] ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، 816/2

جدول رقم (8)

صوت الذال في أول الكلمة (فاء الفعل) [108 أصول]

الصوت الثاني من الأصل اللغوي	الصوت الثالث من الأصل اللغوي																													
	ء	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ي
ء	*	*		*	*	*				*						*				*				*	*	*		*		
ب		*			*	*				*														*		*			*
ت																													
ث																													
ج					*																		*						
ح					*	*				*										*			*				*		
خ							*			*																			
د																													
ذ						*																							
ر	*	*			*	*				*						*		*		*			*		*		*		*
ز																													
س																													
ش																													
ص																													
ض																													
ط																													
ظ																													
ع		*		*	*					*						*		*		*					*				
غ																													
ف										*						*				*			*						
ق						*										*									*			*	
ك										*																		*	
ل					*																							*	
م	*			*						*						*										*			*
ن		*																							*				
ه		*								*						*									*			*	
و		*						*																	*				*
ي	*	*		*	*	*				*						*									*				

جدول رقم (9)

الذال في وسط الكلمة (عين الفعل)[131 أصلا مستعملا]

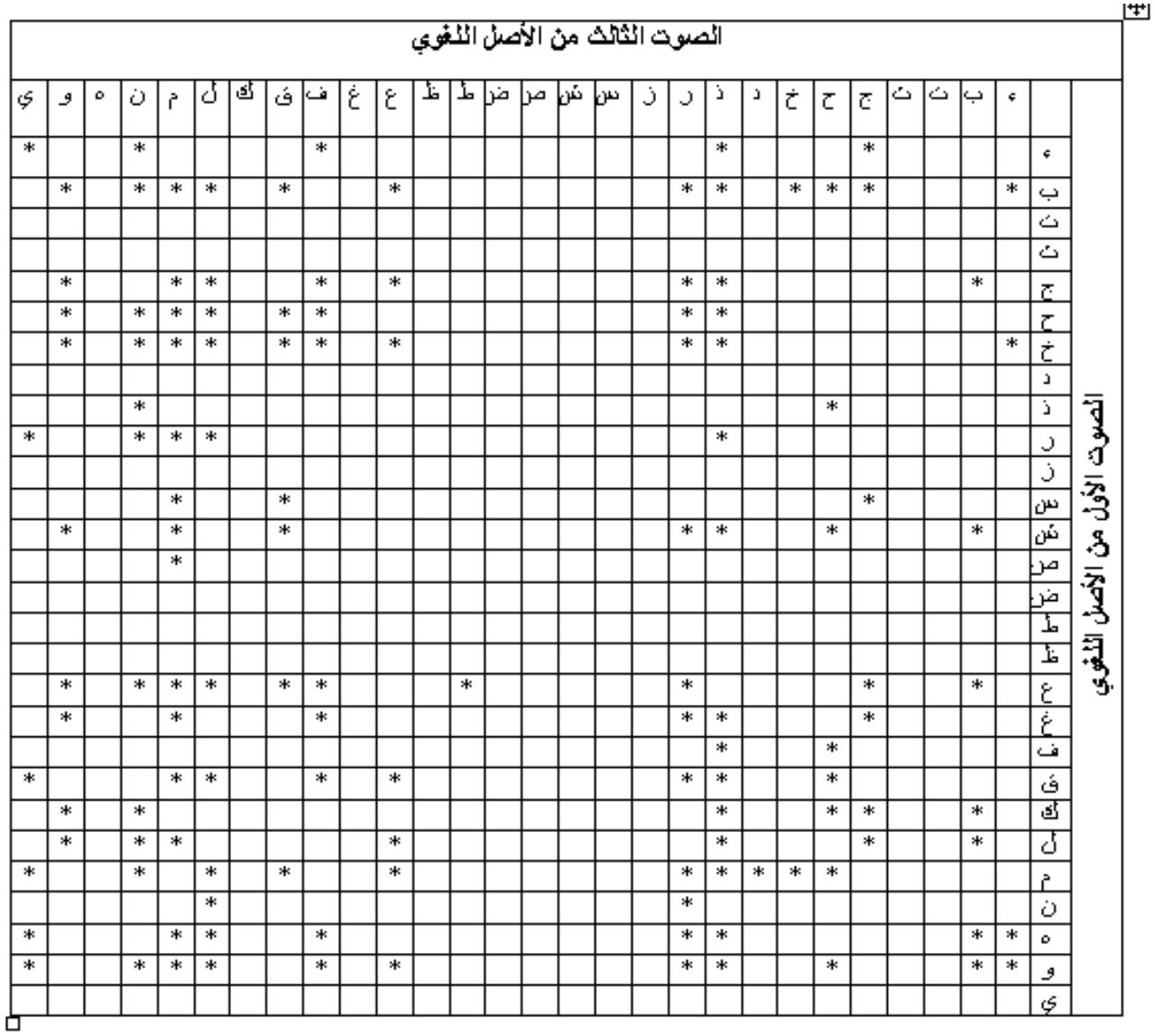

الصوت الأول من الأصل اللغوي	الصوت الثالث من الأصل اللغوي																												
	ء	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ي
ء					*				*										*						*			*
ب	*				*	*	*		*	*								*			*		*	*	*		*	
ت																												
ث																												
ج		*							*	*								*		*			*	*			*	
ح									*	*										*			*	*	*		*	
خ	*								*	*								*		*			*	*	*		*	
د																												
ذ						*																			*			
ر									*														*	*	*			*
ز																												
س					*																			*				
ش		*				*			*	*														*			*	
ص																								*				
ض																												
ط																												
ظ																												
ع		*			*				*	*							*							*	*		*	
غ					*				*	*										*				*			*	
ف						*			*																			
ق	*					*			*	*								*						*				
ك		*			*	*			*																*		*	
ل		*			*				*									*							*		*	
م	*								*	*								*					*		*			*
ن									*	*													*					
ه	*	*							*	*															*			*
و	*	*				*			*	*								*							*			*
ي																												

جدول رقم (10)

الصوت الثاني من الأصل اللغوي

الذال في آخر الكلمة (لام الفعل) [77 أصلا مستعملا]

الصوت الأول من الأصل اللغوي	ء	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ي
ء							*		*																			
ب									*			*													*		*	
ت							*																					
ث																												
ج	*	*							*	*												*					*	
ح		*							*															*			*	
خ									*															*			*	
د		*																									*	
ذ																												
ر		*							*																		*	
ز																											*	
س		*																										
ش																												
ص																												
ض																												
ط																												
ظ																												
ع																												
غ																												
ف																												
ق																												
ك																												
ل																												
م																												
ن																												
ه																												
و																												
ي																												

جدول رقم (11): ملاحظات حول الأصول التي تبدأ بالذال

لغة أو رواية أخرى	انفراد أحد اللغويين بروايته	تصحيف أو محوّل عن أصله
*ذأب الرجل:طرده (كذأمه).(377/1ــ ذأب) *ذأطه مثل ذأته: خنقه أشدّ الخَنق.(301/7ــ ذأط) *الذّأْف والذّأَف:الإجهاز على الجريح. (ويُروى بالدال).(109/9ــ ذأف) *الذّأم: العيب، ويروى بالدال. وذأمه كذأبه: طرده.(219/12ــ ذأم) *الذّبْر: الكتابة مثل الزَّبر. الذّابر: المُتْقِن، ويروى بالدال.(301/4ــ ذبر) *الذُّبنة: ذبول الشفتين من العطش، قال أبو منصور: والأصل الذُّبلة فقلبت اللام نونًا.(172/13ــ ذبن) *الذَّحج: كالسَّجح سواء، وذحجه ذحجا: عركه، والدال لغة.(278/2ــ ذحج) *ذحح: قال الأزهري: قال أبو عمرو: الذحاذح: القصار من الرجال، قال: ثم رجع إلى الدال وهو الصحيح.(440/2ــ ذحح) *ذرِز الرجل وذرِز: إذا تمكن من نعيم الدنيا.(349/5ــ ذرز) *ذَعب: قال الأصمعي: رأيت القوم مذعابّين... ومثعابّين، وهو أن يتلو بعضهم بعضًا.(387/1ــ ذعب) *الذَّعت والدَّعت: الدفع الشديد.(33/2ــ ذعت)	*ذأح السقاء ذأحا: نفخه (عن كراع). وقد سبق ذكرهذا المعنى في (ذأج) فإما أن تكون (ذأح) لغة في (ذأج) أو تصحيفا.(346/2ــ ذأح) *الذَّعج: الدَّفع الشديد،قال الأزهري: لم اسمع الذعج لغير ابن دريد وهو من مناكيره.(278/2ــ ذعج) *ابن الأعرابي: الذَّعَل: الإقرار بعد الجحود، قال الأزهري: وهذا حرف غريب ما رأيت له ذكرا في الكتب.(256/11ــ ذعل)	*ذبج: الذُّوباج: مقلوب عن الجوذاب من (جذب).(278/2ــ ذبج) *أَذْرُج: مدينة السَّراة، وقيل إنما هي أَدْرُح. وقد صوب ياقوت القول الثاني وخطأ الأول. (278/2ــ ذرج)

تابع للأصول التي تبدأ بالذال

لغة أو رواية أخرى	انفراد أحد اللغويين بروايته	تصحيف أو محوّل عن أصله
*سمّ ذُعاف: قاتل(ورد في مادة زعف: سم زعاف: قاتل).(109/9ــ ذعف) *الذُّعاق بمنزلة الزُّعاق: المُرّ (قال صاحب العين: سمعنا ذلك من عربي، فلا أدري ألغة أم لُثغة.(109/10ــ ذعق) *ذفف: ذفّ على وجه الأرض ودفّ. وفي الحديث:" إني سمعت ذفّ نعليك في الجنة". ويروى بالدال المهملة.(110/9ــ ذفف) *ذلج الماء في حلقه: جرعه، وكذلك زلجه.(279/2ــ ذلج) *ذوف: ذُفْتُ: خَلَطت، لغة في دُفْتُ.(11/9ــ ذوف) *ذيب: الأصمعي: مر فلان وله أَذْيَبْ، وأحسِبُه يقال: أَزيَب، بالزاي: النشاط(398/1ــ ذيب) *الذّيخ: قِنو النخلة، وقد تقدم في الدال.(16/3ــ ذيخ) *ذيف: في الحديث: " وتَذيفون فيه من القُطَيْعاء." أي تخلطون، قال ابن الأثير: ويروى بالذال، وهو بالدال أكثر.(111/9ــ ذيف)	*ابن الأعرابي: ذها إذا تكبَّر. قال الأزهري: لم أسمع ذها إذا تكبر لغيره. (290/14ــ ذهو) *الذَّويل: اليابس من النبات وغيره. "هذه رواية ابن دريد، والصحيح الدَّويل." (260/11ــ ذول)	*ذلع: حكى الأزهري قال: قال بعض المصحّفين: الأذلعي: الضخم من الأُيور الطويل،قال: والصواب: الأذلغيّ بالغين المعجمة لا غير.(98/8ــ ذلع)

جدول رقم (12): ملاحظات حول الأصول التي تُثنّى بالذال

لغة	انفراد أحد اللغويين بروايته	تصحيف أو محوّل عن أصله
*أذذ: أذّ يؤذّ أذًّا: قطع مثل هذّ. وزعم ابن دريد أن همزة أَذَّ بدل من هاء هذّ.(470/3ــ أذذ) *جذف:المجذوف والمجدوف: المقطوع.(24/9ــ جذف) *جذا:قال أبو عمرو: جذا وجثا لغتان.(136/14ــ جذو) *حذّ: الحُذّة: القطعة من اللحم كالحُزَّة.(482/3ــ حذذ) *العَذف: الأكل، وقد عذف بالذال المعجمة، هذه لغة ربيعة، يقال: ما ذقت عَذْفًا ولا عَذوفًا ولا عُذافًا أي شيئا، ويقال: ولا عَدوفًا بالدال.(236/9ــ عذف) *غذف: الغَذوف: لغة في العذوف.(263/9ــ غذف) * قذع: قذعه بالعصا: ضربه، وقيل: هو بالدال.(262/8ــ قذع) *قذم: قذم له من العطاء: أكثر مثل قثم وغذم.(472/12ــ قذم) *كذح: كذحته الريح: ككَتَحَتْه: سفت عليه التراب.(570/2ــ كذح) *لذج: لذج الماء في حلقه: على مثال ذَلَجَ،لغة فيه، أي جرعه.(357/2ــ لذج) *مذخ: تمذّخت الناقة في مشيها: تقاعست كتمدّخت.(53/3ــ مذخ)	*بذع: البَذع شبه الفزع، ويقال: بذِعوا فابذعرّوا: أي فزعوا فتفرقوا.قال الأزهري: وما سمعت هذا لغير الليث.(8/8ــ بذع) *فذح: تفذّحت الناقة وانفذحت: إذا تفاجّت لتبول، وليست بثبت. قال الأزهري: لم أسمع هذا الحرف لغير ابن دريد.(541/2ــ فذح) *قذح: الأزهري خاصة: قالابن الفرج: سمعت خليفة الحصيني قال: المقاذحة والمقاذعة والمشاتمة...(557/2ــ قذح) *وذع: قال الأزهري:قال ابن السكيت: وَذَع الماء يَذَع إذا سال... قال الأزهري: هذا حرف منكَر وما رأيته إلا في هذا الكتاب، وينبغي أن يُفتَّش عنه. (يقصد كتاب الألفاظ)(388/8ــ وذع)	*بذح: قال أبو عمرو: أصابه بَذْح في رجله، أي شَق، وهو مثل الذبح وكأنه مقلوب.(408/2ــ بذح) *خذن:الليث: الخُذُنّتان: الأذنان، قال أبو منصور:" هذا تصحيف، والصواب الحُذُنّتان... والخاء وَهْم."(139/13ــ خذن)
ملاحظة: وردت بعض الكلمات من أصول أعجمية، وهي: *بذق: الباذِق والباذَق: كلمة فارسية، قال ابن الأثير: وهوتعريب باذَه، اسم الخمر بالفارسية.(14/10ــ بذق)		

*سذج: حجّة ساذِجة وساذَجة. قال ابن سيده:"أُراها غير عربية."(297/2ــ سذج)

*سذق: السَّوْذق والسُّوذق:الصقر، وهو بالفارسية سَوْدَناه... وجميع ذلك فارسيّ.(155/10ــ سذق)

*الأزهريّ: أمّا قولهم: هذا قضاء سَذوم، فقد تقدّم القول فيه إنّه أعجميّ.(12/ 285ــ سذم)

*الكَذج:حصن معروف، التهذيب: الكَذَج بمعنى المأوى، وهو معرَّب.(351/2ــ كذج)

*مذن: ماذِيان وهو النهر الكبير،قال ابن الأثير: وليست بعربية، وهي سَواديّة.(403/13ــ مذن)

جدول رقم (13): ملاحظات حول الأصول التي تنتهي بالذال

لغة	أعجميّ
* جَبَذ: لغة في جَذَب .(478/3ــ جبذ) * جوذ: أبو الجُوذِيّ: كنية رجل... وقد تقدّم أنه أبو الجوديّ، بالدال المهملة.(482/4ــ جوذ) *حمذ: الحُماذيّ: شدّة الحرّ كالهَماذِيّ.(484/3ــ حمذ) * روذ: الرُّوْذة: الذهاب والمجيء، قال أبومنصور: وأنا فيها واقف ولعلها رَوْدة من راد يرود .(493/3ــ روذ) * شخذ: أشخَذَ الكلب: أغراه، يمانيّة.(494/3ــ شخذ) * قشذ: القِشذة: هي الزبدة الرقيقة. قال الأزهريّ: والمحفوظ عن الثّقات: القِشدة، بالدال، ولعلّ الذال فيها لغة لم نعرفها.(504/3ــ قشذ) *لَمَذ: لغة في لَمَج (الأكل بطرف الفم)(507/3ــ لمذ) *مرذ: قال الأصمعيّ: مَرَث فلان الخبز في الماء ومَرَذَه إذا ماثَه، ورواه الإياديّ: مرذه، بالذال، وغيره يقول: مرده، بالدال.(509/3ــ مرذ) *ملذ: مَلَذَه يملُذُه مَلْذًا: أرضاه بكلام لطيف وأسمعه ما يسرّ ولا فعل له معه، قال أبو إسحق: الذال فيها بدل من الثاء.(509/3ــ ملذ)	* بسذ: قال الأزهريّ: أُهملت السين مع التاء والذال والظاء إلى آخر حروفها على ترتيبه، فلم يُستعمل من جميع وجوهها شيء في مُصاص كلام العرب، فأمّا قولهم: هذا قضاء سَذوم بالذال فإنّه أعجميّ، وكذلك البُسَّذ لهذا الجوهر ليس بعربيّ، وكذلك السَّبَذة فارسيّ.(477/3ــ بسذ) * دبذ: الدَّيابوذ: ثوب يُنسَج بنيرين، أصله بالفارسيّة دوبوذ. وربما عرّبوه بدال غير معجمة.(490/3ــ دبذ) *سبذ: الأزهريّ:... وكذلك السّبَذة فارسيّ. (493/3ــ سبذ) *شنذ: النهاية لابن الأثير في حديث سعد بن معاذ: لما حكم في بني قريظة حملوه على شَنَذَة من ليف، هي شبه إكاف يُجعَل لمقدّمته حِنْو، قال الخطابيّ: ولست أدري بأيّ لسان هي.(497/3ــ شنذ) *فنذ: الفانيذ: ضرب من الحلواء، فارسيّ معرّب.(503/3ــ فنذ) *كغذ: الكاغَذ. لغة في الكاغَد (فارسيّ معرّب).(505/3ــ كغذ) *كلذ: كَلْواذ: موضع، وهو بناء أعجميّ. (505/3ــ كلذ)

جدول رقم (14)

الأصوات التي تأتلف مع الذال مباشرة في مواقع الأصل الثلاثة

الموقع الأول (الذال فاء للكلمة)		الموقع الثاني (الذال عينا للكلمة)			الموقع الثالث (الذال لاما للكلمة)	
الصوت	عدد مرات الائتلاف	فاء الكلمة	عدد المرات	لام الكلمة	الصوت	عدد مرات الائتلاف
ء	11	ء	5	ج ذ ف ن ي	ء	1
ب	7	ب	12	ء ج ح خ ذ ر ع	ب	7
ج	2			ف ل م ن و	ت	1
ح	6	ج	8	ب ذ ر ع ف ل م و	ج	4
خ	2	ح	8	ذ ر ف ق ل م ن و	ح	1
ذ	1	خ	10	ء ذ ر ع ف ق ل	خ	4
ر	10			م ن و	ذ	15
ع	10	ذ	2	ح ن	ر	3
ف	4	ر	5	ذ ل م ن ي	س	1
ق	4	س	3	ج ق م	ش	1
ك	2	ش	7	ب ح ذ ر ق م و	ع	1
ل	8	ص	1	م	غ	1
م	8	ع	10	ب ج ر ط ف ق	ف	1
ن	2			ل م ن و	ق	4
هـ	6	غ	6	ج ذ ر ف م و	ل	5
و	11	ف	2	ح ذ	م	5
ي	14	ق	8	ح ذ ر ع ف ل م ي	ن	7
		ك	6	ب ج ح ذ ن و	و	13
		ل	7	ب ج ذ ع م ن و	ي	3
		م	10	ح خ د ذ ر ع ق ل ن ي		
		ن	2	ر ل		
		هـ	8	ء ب ذ ر ف ل م ي		
		و	11	ء ب ح ذ ر ع ف ل م ن ي		

من خلال الجداول من(8 ــ 14) يمكن ملاحظة الأمور التالية :

- تلي الذالُ الظاء في قلة الاستعمال ، فقد بلغت الأصول التي تبدأ بالذال مئة وثمانية، والتي تُثنّى بها مئة وواحدًا وثلاثين، في حين لم تتجاوز الأصول التي تنتهي بالذال سبعة وسبعين أصلا مستعملا، ومن المعلوم أنّ صوتي الظاء والذال يلتقيان في الملامح الصوتية جميعها باستثناء ملمحي الاستعلاء والإطباق اللذين تتصف بهما الظاء، أما الذال فهي مستفلة

غير مستعلية ولا مُطْبَقة، فلا عجب إذن أن تتقاربا في نسبة الاستعمال، وأن تتشابها في كثرة إهمال الأصول المشتملة عليهما.

- كانت بعض اللهجات العربية القديمة تقلب الذال دالا أو زايًا، شأنها في ذلك شأن اللهجات المحكية، مثال ذلك ما ورد في لسان العرب من كلمات كانت تُروى بالذال وبالزاي أو بالدال، نحو: الذِّبْر[1]: الكتابة مثل الزَّبر. الذّابر: المُتْقِن، ويروى بالدال. الحُذّة: القطعة من اللحم كالحُزَّة. وقد تُجعَل الذال جيمًا أو ثاء، مثل: لَمَذ: لغة في لَمَج، ومَرَث فلان الخبز في الماء ومَرَذَه إذا ماثَه.
- لا تأتلف الذال مع الثاء ولا الزاي ولا الضاد ولا الظاء في حال من الأحوال. وهي أصوات تشاركها المخرج ذاته أو تجاورها فيه، مما يؤكّد أثر المخارج قربًا أو بُعدًا في الاستعمال أو الإهمال.
- تأتلف الذال مع نفسها في الموقعين الثاني والثالث من الأصل اللغوي، فقد بلغت الأصول التي عينها ولامها ذال خمسة عشر أصلا، أي ما نسبته (7%) من مجموع الأصول التي تُثنّى بالذال وتنتهي بها.
- تأتلف الذال مع أصوات الذلاقة بنسب متفاوتة في مواقع الأصل الثلاثة: الباء(26 مرة)، الميم(23 مرة)، اللام(20 مرة)،الراء(18 مرة)،النون(11 مرة)،الفاء(7 مرات) .
- تأتلف الذال مع صوتي الطلاقة: العين والقاف، فقد ائتلفت مع العين إحدى وعشرين مرة، ومع القاف ستّ عشرة مرة .
- يكثر ائتلاف الذال مع الواو في المواقع الثلاثة، فقد بلغ عدد مرات ائتلافهما: خمسًا وثلاثين مرة، وربما اتفق هذا مع كون الواو من أخفّ الأصوات كما عدّها القدماء، من أمثال ابن جني، الذي قال عنها إنها من أصوات الزيادة التي هي أخفّ الأصوات[2].
- يمكن حصر الأصوات التي لا تأتلف مع الذال في مواقع الأصل الثلاثة على النحو التالي:

الذال فاء للكلمة	الذال عينًا للكلمة		الذال لاما للكلمة
	فاء الكلمة	لام الكلمة	
ت ث د ز س ش ص ض ط ظ غ	ت ث د ز ض ط ظ ي	ت ث ز س ش ص ض ظ غ ك هـ	ث د ز ص ض ط ظ ك هـ

[1] الذبر: الكتابة هي لغة هذيل، انظر اللسان، 301/4.

[2] انظر **سر صناعة الإعراب**، ج 2 ص 811 .

جدول رقم (15)

الثاء في أول الأصل(فاء الأصل) [122 أصلا مستعملا]

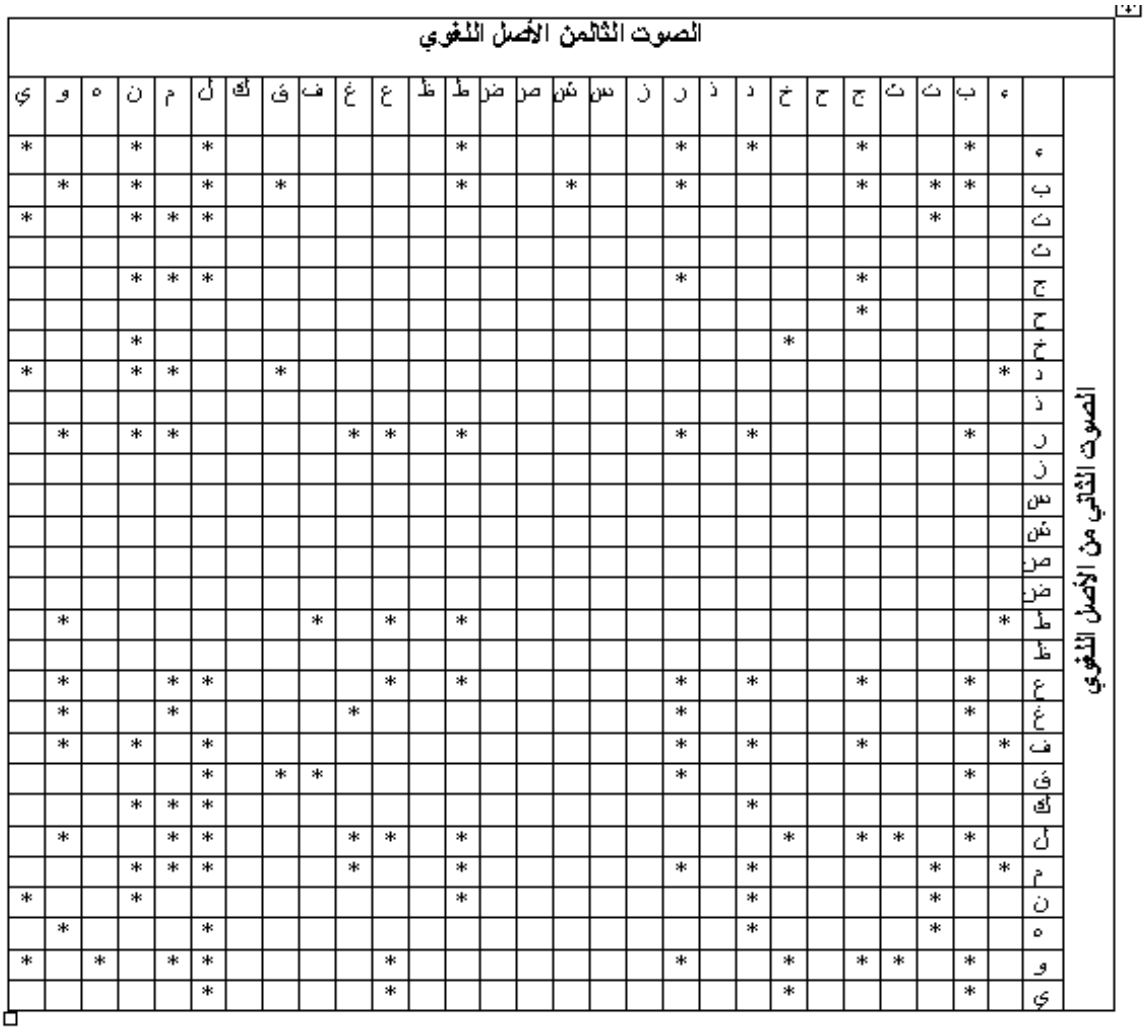

جدول رقم (16)

الثاء في وسط الكلمة (عين الفعل) [149 أصلا مستعملا]

الصوت الأول من الأصل اللغوي	الصوت الثالث من الأصل اللغوي																													
		ء	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ي
ء		*	*		*						*										*				*	*	*		*	
ب		*			*						*						*		*			*		*		*		*	
ت											*																	*	
ث																													
ج					*						*														*	*		*	
ح					*						*						*								*	*	*		*	
خ					*						*								*						*	*		*	
د		*			*						*						*		*			*				*			
ذ																													
ر		*			*				*								*		*	*						*	*		*	
ز																													
س																													
ش					*																				*		*		*	
ص																													
ض																									*				
ط		*			*						*																		*	
ظ																													
ع			*		*	*					*									*	*	*	*	*	*	*	*		*	
غ					*						*														*				*	
ف		*			*	*					*										*									
ق		*			*						*								*						*	*			*	
ك		*	*		*	*	*				*								*						*	*	*		*	
ل		*			*				*								*			*				*	*	*	*	*	*	
م					*	*			*								*								*		*			
ن				*	*	*			*		*						*		*					*	*	*	*		*	
ه					*																				*					*
و		*	*		*			*			*														*	*				*
ي								*																						

جدول رقم (17)

الثاء في آخر الكلمة (لام الفعل) [145 أصلا مستعملا]

الصوت الأول من الأصل اللغوي	الصوت الثاني من الأصل اللغوي																													
	ء	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	ه	و	ي
ء		*		*						*								*		*		*			*				
ب				*		*				*								*	*		*		*			*	*	*	*
ت																							*				*	*	
ث																							*				*	*	
ج	*			*						*																*	*	*	
ح			*	*						*										*						*	*	*	*
خ		*		*						*																*	*	*	*
د	*			*														*						*	*		*		*
ذ																									*				
ر		*		*														*	*	*					*			*	*
ز																													
س																													
ش																													
ص		*		*		*				*								*								*			
ض		*																	*										
ط						*				*																*	*		
ظ																													
ع		*		*				*		*										*						*	*	*	*
غ		*		*						*																*	*	*	*
ف				*		*				*																*	*	*	*
ق		*		*		*				*								*								*	*	*	*
ك		*		*		*				*			*													*	*	*	*
ل		*		*						*						*							*	*		*	*	*	*
م				*	*	*				*										*			*	*		*	*	*	*
ن	*	*		*	*	*														*			*	*		*	*	*	*
ه		*		*																				*		*		*	*
و				*						*						*							*	*			*		
ي																													

تعليق على الجداول (15ـ17)

جدول رقم (18) ملاحظات حول الأصول التي تبدأ بالثاء

لغة	انفراد بعض اللغويين بروايته
* ثتي: الثَّتى والحَتا: سَويق المُقْل.(109/14ـ ثتي) * ثجر: الجوهري: انثجر الدم لغة في انفجر.(100/4ـ ثجر) * ثجن: الثَّجْن والثَّجَن: طريق في غلظ من الأرض، يمانيّة، وليست بثَبت.(77/13ـ ثجن) * ثحج: ثحجه برجله ثَحْجًا: ضربه، مهريّة مرغوب عنها. الأزهريّ:سَحَجَه وثَحَجه: إذا جرّه جرًّا شديدًا.(222/2ـ ثحج) * ثخخ: ثخّ الطين والعجين إذا كثر ماؤهما كتخّ، وأثخّه كأتخّه، وهي أقلّ اللغتين.(11/3ـ ثخخ) * ثدم: رجل ثَدْم: عَييّ الحجّة والكلام، والثّدام: المصفاة. وإبريق مُثَدَّم. وحكى يعقوب أنّ الثاء في كلّ ذلك بدل من الفاء.(76/12ـ ثدم) * ثرط: الثَّرط مثل الثَّلط: لغة أو لُثغة.(267/7ـ ثرط) * ثرغ: الثَّرغ: مصبّ الماء في الدّلو كالفَرْغ، وحكى يعقوب أنّ الثاء بدل من الفاء.(423/8ـ ثرغ) * ثعا: الثَّعو: ضرب من الثمر، قال ابن سيده: والأعرف النَّعو.(113/14ـ ثعو) * ثقق: الثَّقثقة: الإسراع، وقد حُكِيت بتاءيْن.(34/10ـ ثقق) * ثهد: الثَّوْهد والفَوْهد: الغلام السّمين التامّ الخَلق.(106/3ـ ثهد) * ثوث: بُرد ثُوثِيّ: كفُوفيّ، وحكى يعقوب أنّ ثاءه بدل.(125/2ـ ثوث) * ثوج: الثَّوج: شيء يُعمل من خوص. أبو تراب: الثَّوج: لغة في الفَوْج.(223/2ـ ثوج) * ثوخ: ثاخت الإصبع في الشيء: ساخت.(11/3ـ ثوخ) * ثيخ: ثاخت رجله تَثيخ مثل ساخت، وزعم يعقوب أنّ ثاء ثاخت بدل من سين ساخت.(11/3ـ ثيخ)	* ثبل: الأزهري: أهمله الليث. ابن الأعرابي: الثُّبلة: البقيّة، والبُثلة: الشُّهرة.(81/11ـ ثبل) * ثطف: أهملها الليث واستعمل ابن الأعرابي الثَّطَف، قال: هو النَّعمة في المطعم والمشرب والمنام.(19/9ـ ثطف) * ثلع: "هذه ترجمة انفرد بها الجوهري وذكرها بالمعنى لا بالنص في ترجمة "ثلغ" في حرف الغين المعجمة، فقال: هنا ثلعت رأسه أثلعه ثلعا أي شدخته، والمُثَلَّع: المُشَدَّخ من البُسر وغيره."(40/8ـ ثلع) * ثمت: أهمله الليث، وروى ثعلب عن ابن الأعرابي أنه قال: الثَّموت: العِذْيَوْط. (20/2ـ ثمت)

جدول رقم (19) ملاحظات حول الأصول التي تُثنّى بالثاء

لغة أو رواية أخرى	انفراد بعض اللغويين بروايته	محوّل عن أصله
* دثع: الدَّثْع: الوَطْء، لغة يمانية والدَّعْث والدَّثْع واحد.(81/8 دثع) * دثق: روي عن ثعلب عن ابن الأعرابي: الدَّثْق: صبُّ الماء بالعجلة. قال أبو منصور: هو مثل الدَّفْق، وأهمله الليث.(95/10 دثق) * رثغ: الرَّثَغ: لغة في اللَّثَغ.(426/8 رثغ) * رثم: رثم أنفه وفاه يَرْثَمُه رَثْمًا: إذا كسره حتى تقطر منه الدم، وكذلك رتمه بالتاء.(226/12 رثم) * شثل: رجل شَثْل الأصابع: غليظها خشنها... وزعم يعقوب وأبو عبيد أن لامها بدل من نون شَثْن.(352/11 شثل) * شثن:الشَثْن من الرجال: كالشَّثْل.(232/13 شثن) * ضثم: الضيثم: من أسماء الأسد، الجوهري: الضَّيْثَم:الأسد مثل الضَّيْغم، أُبدل غينه ثاء، قال أبو منصور: لم اسمع ضيثم في أسماء الأسد بالياء،وقد سمعت ضبثم بالباء.(352/12 ضثم) * فثج:الفاثج والفاسج:الحامل من النوق.(338/2 فثج) * قثع: القُثْع: "وهذه اللفظة رويت بالباء والتاء والثاء والنون،وأشهرها وأكثرها النون."(260/8 قثع) * قثل: القِثْوَلّ:العَيِيّ الفَدْم مثل العِثْوَلّ.(552/11 قثل) * كثأ: كثأ اللبن وكثع: إذا خثر وعلا دسمه.(136/1 كثأ) * كثم: الأكثم: العظيم البطن، والشبعان، ويقال ذلك فيهما بالتاء أيضا.(506/12 كثم)	* بثل: الأزهري: أهمله الليث. ابن الأعرابي: الثُّبلة: البقيّة، والبُثلة: الشُّهرة.(44/11 بثل) * فثل: ابن برّي: رجل فِثوَلّ: عَيِيّ فَدْم،"ولم يذكره الأصمعي إلا بالقاف، ولم أره أنا لغير الشيخ أبي محمد بن برّي."(515/11 فثل) *لثن: روى الأزهري قال: سمعت محمد بن إسحق السَّعْدي يقول: سمعت عليّ بن حرب المَوْصليّ يقول: شيء لَثِن أي حُلْو، بلغة أهل اليمن، قال الأزهري: لم أسمعه لغير عليّ ابن حرب.(378/13 لثن) * نثم: لم أرَ فيها غير ما قال أبو منصور في ترجمة (نتم) قبلها: لا أدري انْتَثَمت بالثاء، أو انْتَتَمتْ، بتاءين في قول الشاعر: قد انتتمتْ عليّ بقول سوء قال: والأقرب أنه من نثَمَ ينثِم لأنّه أشبه بالصواب، قال: ولا أعرف واحدًا منهما.(568/12 نثم)	* لثه: الليث: اللَّثاه: اللُّهاة. ويُقال: هي اللّثَه واللَّثه من اللَّثاه: لحم على أصول الأسنان. قال الأزهري: والذي عرفته اللّثات جمع اللَّثة، واللّثة عند النّحويين أصلها لِثَية من لَثِيَ الشيء يَلثى إذا نَدِي وابتلّ.(538/13 لثه) * وثف: حكى الفارسيّ عن أبي زيد: وثفه من ثفاه، وبذلك استدلّ على أنّ ألف ثفا واو...(352/9 وثف) * وثي: وثى به إلى السلطان: وشى... والمعروف عندنا (أثى).(378/15 وثي)

تابع: الأصول التي تُثنّى بالثاء

لغة أو رواية أخرى	انفراد بعض اللغويين بروايته	محوّل عن أصله
غثم: غثم له من العطية: أعطاه من المال قطعة جيدة، وزعم قوم أن ثاءه بدل من ذال غذم.(434/12 غثم) * لثد: لثد المتاع: كرَثَده، فهو لثيد ورثيد.(388/3 لثد) مثث: مثَّ يده بالمنديل: مسحها، لغة في مشَّ.(189/2 مثث) * نثد: النهاية: وفي حديث عمر: جاءته جارية بسويق، فجعل إذا حركته ثار له قشار، وإذا تركته نثد. قال الخطابي: لا أدري ما هو وأُراه: رثد، أي اجتمع في قعر القَدَح.(413/3 نثد) * وثل: وَثَّل الشيء: أصَّله ومكَّنه، لغة في أثَّله.(722/11 وثل) * وثن: الليث: الواثن والواتن: لغتان، وهوالشيء المقيم الراكد في مكانه.(442/13 وثن)	نثط: قال الأزهري: فرّق ابن الأعرابي بين النَّثْط والثَّثْط، فجعل الثَّثط شقًّا، وجعل النّثط إثقالا، قال: وهما حرفان غريبان، ولا أدري أعربيّان أم دخيلان.(412/7 نثط)	

جدول رقم (20) ملاحظات حول الأصول التي تنتهي بالثاء

لغة أو رواية أخرى	من أصل أعجميّ
* توث: التُّوث: الفِرصاد، واحدته تُوثة." وقد تقدّم بتاءين."(121/2 توث) * جنث: الجِنث: أصل كلّ شيء... الجوهري: يُقال: فلان من جِنثك وجنسك أي من أصلك، لغة أو لُثغة.(128/2 جنث) * عرث: عَرَثَه عَرثًا: انتزعه أو دَلَكَه، وقد قيل: عَرَتَه.(168/2 عرث) * عفث: الأعفث: الذي ينكشف فرجه إذا جلس، وقد قيل: هو بالتاء.(168/2 عفث) * علث: المعلوث: المخلوط، قال الفرّاء: وقد سمعناه بالغين مغلوث.(169/2 علث) * غبث: غبث الشيء: خلطه، لغة في عبث.(171/2 غبث) * فحث: الجوهري: الفَحِث لغة في الحَفِث.(176/2 فحث) * لغث: اللَّغيث: الطعام المخلوط بالشعير كالبغيث.(184/2 لغث) *محث: محث الشيء: كحثمه.(190/2 محث) * مرث: الأصمعي في باب المبدل: مرث فلان الخبز في الماء ومرذه، قال: هكذا رواه أبو بكر عن شمر، بالثاء والذال.(190/2 مرث) * ملث: ملَثَه بكلام: طيّب به نفسه ولا وفاء له، وملذه يملُذُه.(192/2 ملث) * نبث: الجوهري: نبَثَ مثل نَبَشَ، وهو الحفر باليد.(193/2 نبث) * نحث: النّحيث: لغة في النحيف.(195/2 نحث) *وطث: الجوهري: الوَطْث: الضرب الشديد بالرّجل على الأرض، لغة في الوَطْس أو لُثغة.(201/2 وطث)	* شحث: الأزهري: قال الليث: بلَغَنا أنّ شَحيثا كلمة سُريانيّة. وأنه تنفتح بها الأغاليق بلا مفاتيح.(159/2 شحث) * متث: مَتْثى: أبو يونس، عليه السلام، سُريانيّة، قال ابن سيده: والمعروف: متّى.(189/2 متث)

جدول رقم (21)

الأصوات التي تأتلف مع الثاء مباشرة في مواقع الأصل الثلاثة

الموقع الأول (الثاء فاء للكلمة)		الموقع الثاني (الثاء عينا للكلمة)			الموقع الثالث (الثاء لاما للكلمة)	
الصوت	عدد مرات الائتلاف	فاء الكلمة	عدد المرات	لام الكلمة	الصوت	عدد مرات الائتلاف
ء	8	ء	9	ء ب ث ر ف ل م ن و	ء	3
ب	10	ب	9	ء ث ر ط ع ق ل ن و	ب	13
ت	5	ت	2	ر و	ت	2
ج	5	ج	5	ث ر ل م و	ث	19
ح	1	ح	7	ث ر ط ل م ن و	ج	1
خ	2	خ	6	ث ر ع ل م و	ح	8
د	5	د	7	ء ث ر ط ع ق ن	د	3
ر	9	ر	9	ء ث د ط ع غ م ن و	ر	14
ط	5	ش	4	ث ل ن و	ش	1
ع	9	ض	1	م	ط	2
غ	5	ط	4	ء ث ر و	ع	8
ف	7	ع	10	ب ث ج ر ق ك ل م ن و	غ	6
ق	5	غ	4	ث ر م و	ف	5
ك	4	ف	6	ء ث ج د ر ل	ق	3
ل	10	ق	8	ء ث د ر ع ل م و	ك	5
م	9	ك	12	ء ب ث ج ح ر ع ف ل م ن و	ل	10
ن	5	ل	11	ء ث د ط غ ق ل م ن هـ و	م	3
هـ	4	م	7	ث ج د ط ع ل ن	ن	8
و	10	ن	11	ت ث ج د ر ط ع ل م ن و	هـ	6
ي	4	هـ	3	ث م ي	و	14
		و	13	ء ب ث ج خ ر غ ف ق ل م ن ي	ي	10
		ي	1	خ		

من خلال الجداول من (15ــ21) نستنتج ما يلي :

- بلغت الأصول التي تبدأ بالثاء مئة واثنين وعشرين أصلا، والتي تثنّى بها مئة وتسعة وأربعين أصلا، أما الأصول التي تنتهي بالثاء فقد كانت مئة وخمسة وأربعين أصلا، مما يعني أنّ ثمّ تقاربًا بين عدد الأصول التي تُثنّى بالثاء وتلك التي تنتهي بها.

- كثير من الأصول المشتملة على صوت الثاء مما ورد في لسان العرب، قد رُوي بالتاء أو بالسين أو بالفاء، مثل: ثخّ الطين والعجين إذا كثر ماؤهما كتخّ، وسَحَجَه وثَحَجه: إذا جرّه جَرًّا شديدًا. والثَّرغ: مصبّ الماء في الدّلو كالفَرْغ، وهذا ينسجم مع تحوّل صوت الثاء في بعض اللهجات المحكيّة إلى سين أو تاء، كما في نطق أهل بعض المدن كمدينة نابلس كلمة (ثابت) وكلمة (ثلج)، حيث تُنطق الثاء في الأولى سينًا وفي الأخيرة تاء.

- لا تأتلف الثاء مع الذال ولا الظاء ولا الزاي ولا الصاد ولا السين، في حال من الأحوال، بمعنى أنها لا تأتلف مع الأصوات الأسنانية ولا مع أصوات الصفير، والعلة في ذلك هي تقارب المخارج، شاهد ذلك أنّها لا تأتلف مع الأصوات المقاربة لها في مخرجها إلا على قلّة، فالأصول التي تأتلف فيها الثاء مع التاء ــ على سبيل المثال ــ لا تتجاوز تسعة أصول مُوَزَّعة على مواقع الأصل الثلاثة، في حين لا تزيد الأصول التي تأتلف فيها الثاء مع الشين عن خمسة أصول، مما يُثبِت أنّ الثاء لا تميل إلى الائتلاف مع الأصوات المقاربة لها في مخرجها، وإن ائتلفت مع بعضها فائتلافها قليل.أما الصوتان اللذان يشاركانها المخرج ذاته، وهما: الظاء والذال، فلا تأتلف الثاء معهما ألبته.

- تأتلف الثاء مع نفسها بكثرة في الموقعين الثاني والثالث من الأصل اللغوي، حيث بلغ عدد الأصول التي تشتمل على ثاء في هذين الموقعين تسعة عشر أصلا.

- تأتلف الثاء بكثرة مع أصوات الذلاقة، وهي: الراء(32 أصلا)،والباء(32 أصلا)، واللام (31 أصلا)، والنون (24 أصلا)، والميم (19 أصلا)،والفاء(18 أصلا) أي ما مجموعه: مئة وستة وخمسون أصلا، تشكّل ما نسبته (37.5%) من مجموع الأصول المشتملة على صوت الثاء.

- تأتلف الثاء مع صوتي الطلاقة: العين والقاف، فهي تأتلف مع العين (27 مرة) موزّعة على مواقع الأصل الثلاثة، ومع القاف (16 مرة).

- يكثر ائتلاف الثاء مع الواو، فقد بلغ عدد مرات ائتلافهما: سبعًا وثلاثين مرة. وهي ــ كما أسلفنا ــ من أخفّ الأصوات من وجهة نظر القدماء.

- يمكن حصر الأصوات التي لا تأتلف مع الثاء مباشرة في مواقع الأصل الثلاثة على النحو التالي:

الثاء فاء للكلمة	الثاء عينًا للكلمة		الثاء لاما للكلمة
	فاء الكلمة	لام الكلمة	
ث ذ ز س ش ص ض ظ	ث ذ ز س ص ظ	ذ ز س ش ص ض ظ	خ ذ ز س ص ض ظ

إنّ تتبّع ورود الأصوات الأسنانية في معجم لسان العرب كشف عن النتائج التالية:

- إنّ الأصوات الأسنانيّة هي أقل الأصوات ورودًا في المعجم العربيّ، وأقّها جميعًا الظاء، فقد بلغ عدد الأصول المشتملة عليه مئة وستة وأربعين أصلا، أما الذال فقد بلغ عدد الأصول المشتملة عليه ثلاثمئة وستة عشر أصلا، في حين وصل عدد الأصول المشتملة على ثاء إلى أربعمئة وستة عشر أصلا، وربما عاد هذا إلى ما تتصف به هذه الأصوات من صفات تجعلها ثقيلة على اللسان، فآليّة نطقها تكلّف اللسان جهدًا إضافيًّا، فهي تُلزم الناطق وضع لسانه بين أسنانه، مع استمرار تدفّق تيار الهواء أثناء إنتاجها، فهي أصوات احتكاكية، ومن المعلوم أنّ الأصوات الاحتكاكية تحتاج إلى جهد أكبر من الأصوات الانفجارية، أضف إلى ذلك ما في الظاء من استعلاء وجهر، وما في الذال من جهر، مما يجعلها أصواتًا مُجهدة ــ نسبيًّا ــ في النطق.

ولعلّ استثقال هذه الأصوات قد امتدّ إلى اللهجات المحكيّة، ولا سيما لدى أهل بعض المدن كمدينة نابلس والقدس وغيرهما، مما جعلها في كثير من الأحيان تميل إلى استبدال أصوات أخرى بها، فالظاء تتحوّل عند بعض الناطقين إلى صوت احتكاكيّ صفيريّ وهو صوت الزاي المفخّم، على نحو ما نجده في نطقهم إياها في كلمة:(ظافر أو ظاهر)، وقد يتحوّل إلى صوت انفجاريّ مفخّم وهو الضاد، كما نسمعه الآن في نطق بعض الناس في

بعض مناطق فلسطين لكلمة:(نظيف)، والذال تتحول في بعض اللهجات زايًا كما في كلمة (ذلك)، أو دالا كما في كلمة (ذَنَب، وذبلان)، في حين يصيّر بعض الناطقين الثاء سينًا كما في(ثابت)، أو تاءً كما في(ثوم، وثلج)، وهذا يعني أنّ الأصوات الأسنانية تتحول إلى أصوات صفيرية، وهي: الزاي المفخمة والزاي والسين، أو إلى أصوات انفجارية، وهي: الضاد والدال والتاء، وربما كان مردّ ذلك إلى أنّ الأصوات الانفجارية تحتاج إلى جهد أقلّ ممّا تحتاجه الأصوات الاحتكاكية عند إنتاجها، أما السين والزاي، فبالرغم من كونهما صوتين احتكاكيين إلا أنهما أسهل من الأصوات الأسنانية، فصفة الصفير التي يمتازان بها تكسبهما سهولة في النطق، ووقعًا جيدًا في السمع، لا نجدهما في الأصوات الأسنانية.

وتحوّل الأصوات الأسنانيّة على هذه الشاكلة، لم يكن وليد اللهجات المحكيّة، بل هو امتداد للتحوّلات التي كانت تطرأ عليها في اللهجات العربية القديمة، فالظاء تتحوّل أحيانًا في بعض اللهجات ضادًا أو صادًا أو طاء، مثل: عظّ وعضّ، فاظ وفاض[1]، أخذ بظُوف رقبته وبظاف رقبته: لغة في صوف رقبته، أي بجميعها، الدَّقِظ، وقد رُوي: الدَّقِط. والذال تُصَيَّر زايًا أو دالا مثل: الذّبْر[2]: الكتابة مثل الزَّبر. الذّابر: المُتْقِن، ويروى بالدال. الحُذّة: القطعة من اللحم كالحُزَّة. وقد تُجعَل الذال جيمًا أو ثاء، مثل: لَمَذ: لغة في لَمَج، ومَرَث فلان الخبز في الماء ومَرَذَه إذا ماثَه. أما الثاء فقد كانت تتحوّل إلى تاء أو سين أو فاء، مثل: ثخّ الطين والعجين إذا كثر ماؤهما كتخّ، وسَحَجَه وثَحَجه[3]: إذا جرّه جَرًّا شديدًا. والثَّرغ[4]: مصبّ الماء في الدّلو كالفَرْغ[5].

- لا يمكن للأصوات الأسنانية أن يُجاور بعضها بعضًا في أيّ سياق صوتيّ، لكنّها تأتلف مع نفسها في الموقعين الثاني والثالث من الأصل اللغوي، كما يقلّ ائتلافها مع الأصوات المقاربة لها في مخرجها، كالزاي والسين والصاد والتاء والدال، وهذا يؤكّد ما ذهب إليه اللغويون من أنّ تكرار الصوت نفسه (الإدغام) مفضّل على تأليف الأصوات المتجاورة[6].

---

[1] أهل الحجاز وطيء يقولون: فاظت نفسه، أما قضاعة وتميم وقيس يقولون: فاضت، انظر اللسان، 210/7.

[2] الذبر لغة هذيل، انظر اللسان، 301/4.

[3] ثحجه لغة "مهرية مرغوب عنها" اللسان، 222/2.

[4] الفرغ لغة حمير، انظر اللسان، 444/8.

[5] انظر لسان العرب، الموادّ: عظّ، وفيظ، وظوف، ودقظ، وذبر، وحذّ، ولمذ، ومرث، وثخّ، وثحج، وثرغ.

[6] انظر **سر صناعة الإعراب**، 816/2 .

- تأتلف الأصوات الأسنانية مع أصوات الذلاقة بكثرة، إذ إنّ الأخيرة من أخفّ الأصوات وأسهلها وأكثرها ورودًا في كلام العرب ــ كما قال عنها الخليل بن أحمد ــ[1] فكأن ما في أصوات الذلاقة من سهولة وخفة، تجبر ما في الأصوات الأسنانية من صعوبة وثقل.

- تأتلف الأصوات الأسنانية مع العين والقاف، اللذين قال عنهما الخليل إنهما "لا تدخلان في بناء إلا حسّنتاه[2]."

- إنّ نتائج هذا الفصل تتّفق ونتائج الفصل الثالث، التي كان من أهمها أنّ للعوامل الصوتية اليد الطولى في إهمال ما أهمل من الأصول، وهي تتلخص في استثقال تأليف ما تقاربت مخارجه من الأصوات، وتفضيل تأليف المتباعدة، وهذا ما ظهر بوضوح من خلال تتبّع الأصوات الأسنانية في معجم لسان العرب، ورصد جميع حالات الائتلاف والتنافر بينها وبين الأصوات الأخرى، فمن الملاحظ أنّ حالات الائتلاف تزداد كلما تباعدت المخارج، في حين يقلّ الائتلاف كلما تقاربت المخارج، إلى أن ينعدم تمامًا إذا ما تشاركت الأصوات في المخرج نفسه.

---

[1] انظر **العين**،52/1 .

[2] السابق،53/1 .

الخاتمة

شكّلت ظاهرة الأصول المهملة محور هذا البحث، فقد تتبّعت ورودها في أمهات المعاجم العربيّة، واستعرضت ما أورده بعض القدماء حولها، وبيّنت بعض آراء المحدثين فيها، وحاولت الوقوف على أسبابها، فخرجت من هذا كلّه بجملة من النتائج، وهي:

- إمكانات اللغة العربيّة من الكلمات كثيرة، لكنّ المستَعمَل منها قليل.
- كان الخليل بن أحمد أول من تنبّه إلى ظاهرة المهمل، وتحدّث عنها محاولا بيان أسبابها في مقدمة كتابه (العين)، وهو أول مَن أطلق هذه التّسمية على الأصول غير المستعملة.
- تفاوتت المعاجم القديمة فيما أوردته من الأصول، فالجوهريّ في الصحاح ــ على سبيل المثال ــ أهمل أصولا أوردها غيره.
- بعض المعاجم ذكرت المستَعمَل، وأشارت إلى الأوجه المهملة، كما فعل الخليل في العين، في حين اكتفى بعضهم بذكر المستَعمَل دون ذكر المهمَل.
- تتفاوت أصوات العربيّة في نسبة استعمالها، حيث تحتلّ الأصوات المائعة والأصوات التقاربيّة (أحرف العلّة) مكان الصَّدارة في الاستعمال اللغوي.
- أقلّ الأصوات ورودًا في كلام العرب: الظاء ثمّ الذال ثمّ الثاء.
- يُعَدّ الثلاثيّ أكثر الأبنية استخدامًا، فهو يشكّل ما يقارب ثلثي اللغة المستعملة.
- الخماسيّ مهمل لطوله، وزيادة عدد أصواته عن حدّ الاعتدال، وهو ثلاثة أصوات، يليه في الثقل وفي كثرة الإهمال: الرباعيّ.
- جعل القدماء التنافر سببًا رئيسًا لإهمال معظم الأصول الثلاثيّة، وهذا التنافر يُردّ إلى أسباب عدّة منها:
  - ✓ تقارب مخارج الأصوات المكوّنة للأصل الواحد.
  - ✓ تباعد مخارج الأصوات تباعدًا مُفرِطًا.
  - ✓ سوء الانتقال بين المخارج، بمعنى الانتقال بينها بما يخالف هواء النفس: الزفير أو الشهيق.
  - ✓ تقارب صفات الأصوات أو تضادّها.
- كثير من الأصول لا نعرف علّة إهمالها، إذ إنها تخلو من التنافر، مثل: (لجع)، ومن الممكن أن يُرَدّ سبب إهمالها إلى القيمة الذاتيّة للصوت، فالجيم والعين لايؤدّيان أيّة دلالة مع اللام، في حين نجدهما يؤدّيان معنى مع كلّ من الراء في(رجع) والنّون

في(نجع)، ينسجم مع القيمة الدلاليّة لكلّ صوت من الأصوات المكوّنة لتينك الكلمتين.

- استقراء ما استُعمِل وما أُهمل من أصول تدخل الأصوات الأسنانيّة في تركيبها، كشف عن صحّة ما ذهب إليه القدماء من أنّ غالبيّة الأصول المهملة إنّما أُهملت لأسباب صوتيّة، ويأتي الاستثقال الناتج عن تقارب مخارج الأصوات على رأس تلك الأسباب.
- إنّ ما نجده في اللهجات المحكيّة من تحوّلات صوتيّة تعتري بعض الأصوات، كالأصوات الأسنانيّة، له أصول في اللهجات العربيّة القديمة، كتحوّل الظاء ضادًا.
- اللغة العربيّة لغة موسيقيّة وأذن العربيّ كذلك، وهما يستعذبان من الكلمات ما كان حسن التأليف خاليًا من التنافر، لذا تميل العربيّة إلى تأليف المتباعد، وتفضّل الانتقال بين المخارج بما يتماشى مع خروج هواء الزفير.
- من الممكن الاستفادة من إمكانات اللغة العربيّة، بإحياء ما أهملته العرب، واستخدامه في مجال توليد الاصطلاحات.

وفي نهاية بحثي أذكّر بأنّ ما بذلته من جهد، وما توصّلت إليه من نتائج، غير كافٍ لكي نوصد باب البحث في هذا الموضوع، فما زالت كثير من جوانبه تحتاج إلى البحث والتنقيب، لذا أوصي الباحثين من بعدي بإجراء دراسات معمّقة في المعجم العربي، واستقصاء الأصول المهملة في أصوات بعينها، ولا سيما التي تخلو من التنافر، وموازنتها بما استُعمِل من أصول مقاربة أو مشابهة لها في أصواتها، للوقوف على أسباب إهمالها، ومعرفة أثر القيمة الدلاليّة للصوت المفرد في اختياره، وتأليفه مع غيره من الأصوات.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ابن الأثير الحلبي، أحمد بن إسماعيل: **جوهر الكنز**. تحقيق محمد زغلول سلام. الإسكندرية: منشأة المعارف.

ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد: **المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية. 1995.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

أمين، أحمد: **ضحى الإسلام**. ط 5. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. 1952.

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**. تحقيق إبراهيم السامرائي. ط 3. الزرقاء: مكتبة المنار. 1985.

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: **أسرار العربية**. تحقيق فخر صالح قدارة . ط1 ، بيروت: دار الجيل. 1995.

أنيس، إبراهيم : **موسيقى الشعر**. ط 5. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية .

البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تحقيق عبد السلام هارون. ط 2. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1979.

الجاحظ، عمرو بن بحر: **البيان والتبيين**. تحقيق فوزي عطوي. ط 1. بيروت: دار صعب. 1968.

ابن جني، أبو الفتح عثمان:

الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. بيروت: عالم الكتب.

سر صناعة الإعراب.تحقيق حسن هنداوي. ط2 دمشق: دار القلم. 1993

الجوهري، اسماعيل بن حماد: **تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر: **الشافية في علم التصريف**. تحقيق حسن أحمد العثمان. ط1. 1995.

حسان، تمام: **اللغة العربية معناها و مبناها**. الهيئة المصرية العامة للكتاب .1973.

ابن خلدون، عبد الرحمن: **مقدمة ابن خلدون**. تحقيق حامد أحمد الطاهر. ط1. القاهرة: دار الفجر للتراث. 2004.

الخليل، عبد القادر مرعي: **التشكيل الصوتي في اللغة العربية**. ط1. مطبعة البهجة.2002.

خليل، علي حلمي: **مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 2003.

ابن دريد، محمد بن الحسن: **جمهرة اللغة**. تحقيق رمزي منير بعلبكي. ط1. بيروت: دار العلم للملايين. 1988.

الزبيدي، أبو بكرمحمد بن الحسن: **طبقات النحويين واللغويين**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف.

الزبيدي، محمد مرتضى: **تاج العروس من جواهر القاموس**. تحقيق علي شيري. بيروت: دار الفكر. 1994.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: **أساس البلاغة**. تحقيق فريد نعيم وشوقي المعرّي. بيروت: دار صادر. 1965.

زيدان، جرجي: **الفلسفة اللغوية**. ط1. بيروت: دار الجيل. 1982.

السبكي، بهاء الدين: **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**. تحقيق عبد الحميد هنداوي. ط 1. بيروت: المكتبة العصرية . 2003.

سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط1. بيروت: دار الجيل.

ابن سيده، علي بن إسماعيل: **المحكم والمحيط الأعظم**. تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار. ط1. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. 1958.

السيوطي، جلال الدين:

الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق حمدي عبد الفتاح. ط1. 1999.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. بيروت: دار المعرفة.

المزهر في علوم اللغة. بيروت: المكتبة العصرية. 1987

سبب وضع علم العربية. تحقيق مروان العطية. ط1. دمشق: دار الهجرة. 1988.

الشافعي، محمد بن إدريس: **الرسالة**. تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة. 1939.

شاهين، توفيق محمد: **أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية**. ط 1. القاهرة: مكتبة وهبة . 1980.

الشيباني، أبو عمرو: **كتاب الجيم**. تحقيق إبراهيم الإبياري. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع.

الشيخ، عبد الواحد حسن: **التنافر الصوتي و الظواهر السياقية**. ط1. القاهرة: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية. 1999.

الصغاني، الحسن بن محمد: **العباب الزاخر واللباب الفاخر**. تحقيق محمد حسن آل ياسين. بغداد: دار الرشيد.

الصيغ، عبد العزيز: **المصطلح الصوتي في الدراسات العربية**. ط 1. بيروت: دار الفكر المعاصر. 2000.

ابن عبّاد، الصاحب إسماعيل: **المحيط في اللغة**. تحقيق محمد حسن آل ياسين. ط2. بيروت: عالم الكتب. 1994.

ابن عبد ربه، أحمد بن محمد: **العقد الفريد**. تحقيق عبد المجيد الترحيني. بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد القادر عبد الجليل: **الأصوات اللغوية**. ط1. عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع . 1998.

عطار، أحمد عبد الغفور: **مقدمة الصحاح**. ط2. بيروت: دار العلم للملايين. 1979.

العلايلي، عبد الله: **مقدمة لدرس لغة العرب**. القاهرة: المطبعة العصرية.

الفارابي، إسحق بن إبراهيم: **ديوان الأدب**. تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع. 1974.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد:

الصاحبي في فقه اللغة. تحقيق مصطفى الشويمي. بيروت: مؤسسة بدران للطباعة والنشر. 1963.

مجمل اللغة. تحقيق هادي حسن حمودي. ط2. منشورات معهد المخطوطات العربية. 1985.

مقاييس اللغة.تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط2. بيروت:دار الفكر.1979.

فايد، وفاء كامل: **تراكب الأصوات في الفعل الثلاثي الصحيح**. القاهرة: عالم الكتب.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **كتاب العين**. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. ط1. بيروت: مؤسسة الأعلمي. 1988.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**. بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر.

القزويني، جلال الدين محمد بن سعد الدين بن عمر: **الإيضاح في علوم البلاغة**. ط4. بيروت: دار إحياء العلوم. 1998.

القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**. نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة والطباعة و النشر.

الكرملي، أنستاس: **نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها**. القاهرة: المطبعة العصرية. 1938.

المبارك، محمد: **فقه اللغة وخصائص العربية**. ط 7. بيروت: دار الفكر. 1981.

المبرد، محمد بن يزيد : المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب

مراياتي، محمد وآخرون: **علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب**. دمشق: مجمع اللغة العربية. 1997.

ابن منظور، محمد بن المكرم: **لسان العرب**. القاهرة: دار الحديث. 2003.

ابن منظور، محمد بن المكرم: **لسان العرب**. ط1. بيروت: دار صادر.

موسى، علي حلمي، إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر، الكويت: جامعة الكويت، 1972،

نصار، حسين: **المعجم العربي نشأته وتطوره**. القاهرة: دار مصر للطباعة.

النوري، محمد جواد، وعلي خليل:

1ـ **دراسات في المعاجم العربية**. ط1. نابلس: مطبعة النصر. .1991

2ـ **فصول في علم الأصوات**. ط1 . نابلس: مطبعة النصر.1991.

هلال ، عبد الغفار حامد: **أصوات اللغة العربية** . ط 3. القاهرة: مكتبة وهبة . 1996.

البيه، وفاء محمد: أطلس أصوات اللغة العربية. ط1. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1994.

الدوريات:

جبر، يحيى: **الصوت لفظًا ومعنى**.مجلة اللسان العربي، العدد السابع و الثلاثون. 1993.

النوري، محمد جواد: **أبحاث في علم الأصوات**. مجلة النجاح للأبحاث، العدد الخامس.1990.

فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
ابن الأثير	76، 79، 86
الأزهري	17 ، 18 ، 24 ، 28
امرؤ القيس	81، 85
أمين / أحمد أمين	6
ابن الأنباري	44
أنيس / إبراهيم أنيس	31، 89، 90، 91، 95
البية / وفاء	31
جبر / يحيى جبر	47، 96
الجرهمي	34
ابن جني	1، 21، 62 ، 63، 64، 66، 69، 89، 90، 93، 94، 96
الجوهري	23، 24، 28
حسان / تمام حسان	91
الحلبي / ابن الأثير	80
الخارزنجي	19
الخطاب/عمر بن الخطاب	3
الخفاجي / ابن سنان	73، 75، 84
ابن خلدون	1، 2، 11، 12
الخليل/عبد القادر مرعي	93
ابن دريد	10، 12، 20، 21، 28، 36، 58، 59، 60، 61، 72، 91، 93
الزبيدي	25، 26
الزمخشري	27
زيدان / جورجي زيدان	45، 46
ابن السراج	93
السبكي / بهاء الدين	83، 84، 85، 91، 93

السبكي	
سيبويه	44، 48
ابن سيده	19، 24، 28
السيوطي	6، 10، 91، 94
الشافعي	8
الشهاب الخفاجي	93
الشيباني	26
الشيخ / عبد الواحد حسن	92، 93
الصغاني	23
الطعان / هاشم الطعان	17
عباد / إسماعيل بن عباد	18، 19، 28
عبد الملك بن مروان	2
ابن عدلان	34
العلاء/أبو عمرو بن العلاء	94
العلايلي/عبد الله العلايلي	45
علم / يحيى مير علم	37، 51
علي بن أبي طالب	3
عمر بن عبد العزيز	2
الفارابي	6، 22
ابن فارس	6، 8، 9، 21، 22، 71
فايد / وفاء كامل	95
الفراهيدي/الخليل بن أحمد	10، 12، 14، 15، 16، 17، 18، 19 ، 20، 40،43،28، 44، 45، 54، 55، 58، 59، 72، 108، 109، 130
الفيروزآبادي	24، 25
القالي / أبو علي القالي	17
القزويني	81
القلقشندي	85، 86
الكرملي	45، 46
الكندي	86، 88

لبيد	54
المتنبي	80
ابن منظور	24، 36، 94
موسى / علي حلمي	37، 51، 93
هلال / عبد الغفار حامد	94

فهرس الشعر

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
قبر	الرجز	مجهول	80، 81
ألف	الطويل	المتنبي	80
مرسل	الطويل	امرؤ القيس	81، 85
حيّهل	الرمل	لبيد	54

فهرس اللغة

الجذر	الكلمة	الصفحة
أذذ	أذّ	115
أصل	أصلية	86
أظن	إظان	105
بثل	البُثلة	123
بذح	بَذْح	115
بذع	البذع	115
بذق	الباذق	115
بسذ	البُسّذ	116
بظر	بِظرا	105
بظظ	بظّ	106
توث	التّوث	125
ثبل	الثُّبلة	122
ثتي	الثّتى	122
ثجر	انثجر	122
ثجن	الثّجن	122
ثحج	ثحجه	122
ثخخ	ثخّ	122
ثدم	ثَدْم	122
ثرط	الثّرط	122
ثمت	الثّموت	122
ثهد	الثّوهد	122
ثوث	ثوثيّ	122
ثوج	الثّوج	122
ثوخ	ثاخت	122
ثيخ	ثاخت	122

جبذ	جبذ	116
جذف	المجذوف	115
جذو	جذا	115
جعش	الجعشوش	19
جنث	الجِنث	125
جوذ	الجوذي	116
حذذ	الحُذّة	115
حضظ	الحضظ	106
حظأ	حنظأو	105
حظل	حظل عليه	105
حلق	الحلقية	65
حمذ	الحُماذي	116
خبب	الخُبّة والخبيبة	27
خذن	الخُذُنّتان	115
خضم	خضم	89
خظظ	أخظ	106
دأظ	الدأظ	106
دبذ	الدّيابوذ	116
دثع	الدّثع	123
دثق	الدّثق	123
دظظ	الدظّ	106
دقظ	الدقِظ	106
ذأب	ذأب	113
ذأح	ذأح	113
ذأط	ذأط	113
ذأف	الذأف	113
ذأم	الذأم	113
ذبج	الذوباج	113
ذبر	الذبر	113

ذبن	الذُّبنة	113
ذحج	الذحج	113
ذحح	الذحاذح	113
ذرج	أذرج	113
ذرز	ذرز	113
ذعب	مذعابين	113
ذعت	الذعت	113
ذعج	الذعج	113
ذعف	ذُعاف	114
ذعق	الذُّعاق	114
ذعل	الذعل	113
ذفف	ذفّ	114
ذلج	ذلج	114
ذلق	الذلاقة	16، 62
ذلع	الأذلعي	114
ذهو	ذها	114
ذوف	ذُفْت	114
ذول	الذويل	114
ذيب	أذيب	114
ذيخ	الذيخ	114
ذيف	تذيفون	114
رثغ	الرّثغ	123
رثم	رثم	123
روذ	الّروذة	116
سبذ	السّبذة	116
سذج	ساذج	115
سذق	السّوذق	115
شثل	شَثْل	123
شثن	الشثن	123

شجر	شجر	55
شجو	شجيّ	55
شحث	شحيث	125
شخذ	أشخذ	116
شزر	مستشزرات	81، 82، 83، 85، 90
شظي	شظى الميت	105
شنذ	شَنَذَة	116
صتم	الصتم	57
صفر	الصفير	42، 65
صمت	المصمتة	56
ضبج	ضبج	20
ضثم	الضيثم	123
ظأم	الظأم	104
ظبب	الظبيب	104
ظجج	ظجّ	104
ظفف	مظفوف	104
ظلا	تظلى	104
ظلع	ظالع	104
ظمو	الظمو	104
ظنم	الظنمة	104
ظني	تظنى	104
عذف	العذف	115
عرث	عرثه	125
عظب	عظب على	105
عظط	عظيوط	105
عظظ	عظته	106
عظن	أعظن	105
عفث	الأعفث	125
عكد	عكدة اللسان	59

علث	المعلوث	125
علم	علم	74، 79، 83
علو	استعلاء	42
عمي	التعمية	32، 86
عنن	العنعنة	6
عوج	معيج	1
غبث	غبث	125
غتم	الغُتم	17
غثم	غثم له	124
غذف	الغذوف	115
غذم	غذم	115
غنظ	غنظى به	106
غير	المتغيرة	86
فثج	الفاثج	123
فثل	فثولّ	123
فحث	الفَحِث	125
فذح	تفذّحت	115
فنذ	الفانيذ	116
فيظ	فاظت	106
قثع	القُثع	123
قثل	القِثولّ	123
قذح	المقاذحة	115
قذع	قذعه	115
قذم	قذم له	115
قرظ	يقرّظ	106
قشظ	القِشذة	116
قضم	قضم	89
قوظ	القوظ	106
كثأ	كثأ	123

كثم	الأكثم	123
كذج	الكذج	115
كذح	كذحته	115
كسس	الكسكسة	6
كشش	الكشكشة	6
كظب	كظب	105
كظو	كظا لحمه	105
كعظ	كعيظ	106
كغذ	الكاغذ	116
كلذ	كَلواذ	116
كنظ	كنظه	106
لثد	لثد	124
لثن	لَثِن	123
لثه	اللثاه	123
لذج	لذج	115
لعظ	ملعّظة	106
لغث	اللغيث	125
لمذ	لمذ	116
متث	متثى	125
مثث	مثّ	124
محث	محث	125
مذخ	تمذّخت	115
مذن	ماذيان	115
مرث	مرث	125
مرذ	مرذه	116
مشظ	مشِظَ	106
ملث	ملثه	125
ملذ	ملذه	116
ملع	ملع	74، 79، 91

ميع	مائعة	40، 41
نبث	نبث	125
نثد	نثد	124
نثط	النّثط	124
نثم	انتثمت	123
نجع	عنج	69 ، 76
نحث	النّحيث	125
نحز	النحيزة	6
نشظ	النشظ	106
نظح	أنظح	105
هعخع	الهُعخُع	73، 81، 82، 83، 85، 90
وثف	وثفه	123
وثل	وثّل	124
وثن	الواثن	124
وثي	وثى به	123
وذع	وذع	115
وطث	الوَطث	125
وظم	الوظمة	105
وقظ	الوقيظ	106

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Neglected Word-Base PHenomenon In Arabic Dimensions and Causes

Prepared By
Kifah Ibrahem Mahmud Nawwas

Supervised By
DR. Yahya Jaber
DR. Mohammad Jawad An-Nori

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts in Arabic, Faculty of Graduate Stuidies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2009

The Neglected Word-Base PHenomenon In Arabic

Prepared By
Kifah Ibrahem Mahmud Nawwas
Supervised By
DR. Yahya Jaber
DR. Mohammad Jawad An-Nori

Abstract

This study is especially important as it is treating a phenomenon which wasn't treated by any scientific research extensively .It is the phenomenon of the neglected root .There are a lot of words which can be formed from the twenty eight language sounds .However , there are a few of them used .Despite the attempts of the ancient and modern scientists to interpret this phenomenon ,their interpretation as whole focus on one kind of neglected composition .This is what isn't allowed to compose for vocal reasons which is represented in the produces heaviness in the proximity of voice articulation .Still there are a number of roots which are neglected ,empty and prevents their vocal composition .That is their sounds are not dissonant as the word (laja'a)as there is no vocal obstruction which prevents the coalition of their sounds .They are articulated separately . The sound of aljeem, **(ج)** ala'ein, (ع were used with two near sounds of lam ل they are alnoon ن and alraر.So why was it neglected?

The search in this phenomenon may help us to know the system of Arabic language in its vocal construction. It is cleared to ask that there are big possibilities in Arabic language which are still restored waiting for those who will clear them up and make use of them, especially in the age when a knowledge become renewable constantly .Many idioms are born

daily which can't be translated into Arabic .So why we didn't make use of the unused language possibilities in translating the idioms? Doesn't speech live long by usage and benefits by agreement on idioms to give certain meaning.

This study showed a number of matters:

-The emerge of the phenomenon of neglect in the Arabic Dictionary.

-The differences of neglect rate according the Arabic sounds (trilateral, quadrilateral and pentaliteral)

-What is mentioned in (Lissan AlArab) from the roots of the interference of dental sounds

Results

-The cause of the neglect of the majority of the language roots related to vocal reasons which are represented in the heaviness caused by the discord of sounds of the same root.

-The possible mathematical roots which are more than the needs of the Arabic speaker.

-The differences in the Arabic language according to the use and neglect .

-We can restore many of the roots which are neglected without the vocal cause and employing it in translating the scientific idioms into Arabic.